جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

كلية الآداب

دائرة الجغرافيا – برنامج الماجستير

تراجع الزراعة في الضفة الغربية منذ عام 1994

"محافظة قلقيلية كحالة دراسية"

Decline of Agriculture in the West Bank since 1994

"Qalqilya Governorate as a case study"

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب

محمد حمودة صالح مفارجة

إشراف: الدكتور محمد كتانه

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الجغرافيا من كلية الدراسات العليا جامعة بيرزيت – فلسطين

بيرزيت – فلسطين

2020م

تراجع الزراعة في الضفة الغربية منذ عام 1994

"محافظة قلقيلية كحالة دراسية"

Decline of Agriculture in the West Bank since 1994

"Qalqilya Governorate as a case study"

إعداد:

محمد حمودة صالح مفارجة

نوقشت هذه الرسالة وأُجيزت بتاريخ 2020/6/1

أعضاء لجنة المناقشة:	**التوقيع**
د. محمد كتانه / رئيساً ومشرفاً	**.....**
د. عثمان شركس (عضواً)	**.....**
د. أحمد النوباني (عضواً)	**.....**

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة والتي تحمل عنوان:

تراجع الزراعة في الضفة الغربية منذ عام 1994

"محافظة قلقيلية كحالة دراسية"

Decline of Agriculture in the West Bank since 1994

"Qalqilya Governorate as a case study"

"أقر بأن ما شملت عليه هذه الرسالة إنما هو من نتائج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أَو أَي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أَي درجة أَو لقب علمي أَو بحثي لدى مؤسسة تعليمية او بحثية اخرى".

Declaration

The work in this thesis, unless otherwise referenced, is researchers own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالب: محمد حمودة صالح مفارجة **Name Student:**

التوقيع: **Signature:**

الإهداء

إلى جنّة الله على الأرض (أُمي) الحنونة

إلى سَنَدي و مسندي في الحياة (أبي) العزيز

إلى من عشت معهم أيام حياتي (أخي وأخَواتي)

إلى الذين لم يبخلوا عليّ بعلمهم ومعرفتهم (أساتذتي)

إلى الذين لهم مكانة في قلبي وحياتي (أصدقائي)

إلى من ضحّوا بحريتهم لأجلنا جميعاً (أسرانا البواسل)

إلى من هم أكرمُ منّا جميعاً (شهداء الوطن)

إلى وطني الذي أشقاني حُبّاً (فلسطين)

الشكر

اللهم لكَ الحمدُ ملء السماوات وملء الأرض وملء ما شئت من شيءٍ بعد.

أودّ أن أتوجه بجزيل الشكر إلى الدكتور محمد كتّانه لما قدمه لي من توجيه وتقويم ومتابعة من أجل إتمام هذه الرسالة كما أودّ أن أشكر الأستاذ الدكتور كمال عبد الفتاح الذي نحن هنا جميعا بفضله ومجهوده وأشكر أساتذتي في دائرة الجغرافيا في جامعة بيرزيت على نصحهم الدائم لي وأخصّ بالذكر المشرفين الأفاضل الدكتور عثمان شركس والدكتور أَحمد النوباني، وأتقدم بجزيل الشكر إلى المزارعين الصامدين في أرضهم رغم معاناتهم، وإلى جميع الهيئات المحلية الرسمية والغير رسمية الذين قدموا لي المعلومات القيّمة لإتمام هذه الرسالة بأفضل صورة.

Date: 1/6/2020

Acknowledgment

I hereby want to sincerely thank all the professors who participated in managing and running the activities of the research project "Urban Transformation in the Southern Levant" from the departments of geography at Birzeit University and from the Department of Anthropology and Archeology at Bergen university/Norway. In addition, special thanks for the opportunities they gave me and another 11 students to get graduate scholarships, which enabled me to complete my M.A degree and write my final M.A. thesis.

An extended and special thanks to "The Norwegian Programme for Capacity Development in the Higher Education and Research for Development" (NORHED) for the generous financial support of the many activities in the project; including upgrading and development of the students' Laboratories in Geographical Technologies, the development of Geography Department library and the publishing of the scholar's dissertations.

شكر وتقدير

التاريخ: 2020/6/1

أتقدّم بالشكر والتقدير لجميع الأساتذة الذين أداروا وشاركوا في أنشطة مشروع أبحاث "التحول الحضري في جنوب بلاد الشام" من دائرة الجغرافيا في جامعة بيرزيت/فلسطين، ودائرة علم الإنسان والآثار في جامعة بيرغن/النرويج، وذلك لإعطائهم الفرصة لي ولأحد عشر طالباً وطالبة للحصول على منح دراسات عليا "ماجستير" والتي من خلالها أتممت دراستي في الماجستير وحضرت وكتبت رسالتي هذه.

كما أَني أَود أَن أَشكر أيضا "البرنامج النرويجي لتطوير التعليم العالي والأبحاث-NORHED لتمويلها السخي كل أنشطة وفعاليات "مشروع التحول الحضري" المشار إِليه من منح دراسات عليا وتطوير مختبرات التقنيات الجغرافيّة وتطوير مكتبة الجغرافيا وطباعة ونشر رسائل الماجستير.

فهرس المحتويات

الإقرار ..... ج

الإهداء ..... د

الشكر ..... ه

Acknowledgment ..... و

فهرس الاشكال ..... ك

فهرس الخرائط ..... م

الملخص ..... ن

Abstract ..... ع

الفصل الأول 1

الإطار العام للدراسة 1

1.1 مقدمة 1

1.2 مشكلة الدراسة 2

1.3 أسئلة الدراسة 3

1.4 أهداف الدراسة 3

1.5 أهمية الدراسة 4

1.6 فرضيات الدراسة 4

1.7 مناهج وأدوات الدراسة..... 4

1.8 كيفية معاجلة البيانات والإجابة على أسئلة الدراسة..... 7

1.9 الحدود الزمانية والمكانية لمنطقة الدراسة 8

الفصل الثاني 9

الجوانب الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة 9

2.1 اولا: الجوانب الطبيعية..... 9

2.1.1 الموقع الفلكي والجغرافي..... 9

2.1.2 التكوينات الجيولوجية 12

2.1.3 التضاريس 13

2.1.4 عناصر المناخ 15

2.1.5 التربة..... 18

2.1.6 مصادر المياه 20

2.2 ثانياً: الضوابط البشرية..... 23

2.2.1 الخصائص السكانية 23

2.2.2 التوزيع السكاني والكثافة السكانية 30

2.2.3 النمو السكاني 31

الفصل الثالث 34

الخلفية النظرية 34

3.1 مقدمة..... 34

3.2 مفهوم الزراعة ونشأتها 34

3.3 أهمية القطاع الزراعي..... 36

3.4 الزراعة في اقليم البحر المتوسط..... 37

3.5 الزراعة الحديثة 40

3.6 المشكلات التي تواجه الزراعة 44

الفصل الرابع 46

الزراعة في محافظة قلقيلية منذ عام 1994 46

4.1 مقدمة..... 46

4.2 معطيات الواقع الزراعي في الضفة الغربية 47
4.2.1 المساحات الزراعية 47

4.2.2 تفتت الحيازات الزراعية..... 50

4.2.3 مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي 55

4.3 أهمية القطاع الزراعي..... 61
أولاً: تراجع نسب البطالة وتوفير فرص عمل..... 61

ثانياً: حماية الأراضي من المصادرة 63

ثالثاً: تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي 64

رابعا: زيادة الناتج المحلي ودعم الاقتصاد الوطني..... 64

خامساً: زيادة الإنفاق الحكومي والتقليل من العجز الإقتصادي 66

4.4 المعيقات التي تواجه القطاع الزراعي في الضفة الغربية..... 66
أولا: معيقات تتعلق بالاحتلال الإسرائيلي..... 67

ثانياً: معيقات تتعلق بالوضع الداخلي 69

ثالثاً: معيقات تتعلق بالموارد الطبيعية والبيئة..... 70

4.5 المؤسسات والأطراف ذات العلاقة بالقطاع الزراعي الفلسطيني..... 71

4.6 تأثير جدار الفصل العنصري على القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية 73

الفصل الخامس..... 76

المناقشة والتحليل..... 76

5.1 مقدمة..... 76

5.2 خصائص الأنشطة الزراعية لعيّنة الدراسة. 76

5.3 تراجع القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية منذ عام 1994 85
5.3.1 العوامل السياسية التي ساهمت في تراجع القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية 89
5.3.2 أثر العوامل الاقتصادية في تراجع القطاع الزراعي في المحافظة 101
5.3.3 أثر العوامل الاجتماعية في تراجع القطاع الزراعي في المحافظة 112

الفصل السادس 115

النتائج والتوصيات والخاتمة 115

6.1 النتائج 115

6.2 التوصيات 119

6.3 الخاتمة 120

6.4 المصادر والمراجع 122
المراجع باللغة العربية 122
المراجع باللغة الانجليزية 127
المواقع الإلكترونية 127
قائمة المقابلات الشخصية 128

6.5 الملاحق 130
ملحق رقم (1): الاستبانة 130
ملحق رقم (2): الصور 138

فهرس الاشكال

شكل رقم (1): اعداد السكان في محافظة قلقيلية 1997، 2007، 2017 23

شكل رقم (2): التركيب العمري للسكان 1997، 2007، 2017 24

شكل رقم (3): التوزيع النسبي لحملة شهادات البكالوريوس فأعلى في الضفة الغربية في أعوام مختلفة.. 25

شكل رقم (4): التحصيل العلمي للحائزين الزراعيين في محافظة قلقيلية 26

شكل رقم (5): مشاركة القوى العاملة في قطاعات العمل في محافظة قلقيلية 29

شكل رقم (6): عدد السكان المقدّر في محافظة قلقيلية في سنوات متعددة 32

شكل رقم (7): التغيّر الذي طرأ على المساحات المزروعة منذ عام 1994 حتى 2017 48

شكل رقم (8): التوزيع النسبي للحيازات الزراعية في الضفة الغربية حسب المساحة 51

شكل رقم (9): مساحات الحيازات الزراعية في محافظات الضفة الغربية بالدونم..... 52

شكل رقم (10): النسب المئوية للمساحات الزراعية في محافظات الضفة الغربية 53

شكل رقم (11): التوزيع النسبي للحيازات الزراعية حسب فئة المساحة في محافظة قلقيلية..... 54

شكل رقم (12): نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي على مدار سنوات مختلفة..... 56

شكل رقم (13): نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الاجمالي في محافظة قلقيلية 57

شكل رقم (14): مساهمة منتجات القطاع الزراعي في القطاعات الأخرى 58

شكل رقم (15): نسبة مساهمة الأنشطة الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 في الضفة الغربية 59

شكل رقم (16): قيم الإنتاج الزراعي على مدار سنوات عديدة..... 60

شكل رقم (17): مساحة الأرض المزروعة (بالدونم) 77

شكل رقم (18): ملكية الأراضي 78

شكل رقم (19): طبيعة الأراضي الزراعية..... 79
شكل رقم (20): المحاصيل الزراعية 80
شكل رقم (21): نوعية المحاصيل الزراعية..... 81
شكل رقم (22): مصدر المياه..... 82
شكل رقم (23): سعر كوب الماء..... 83
شكل رقم (24): آبار تجميع المياه 85
شكل رقم (25): التوجه للعمل داخل الخط الأخضر..... 86
شكل رقم (26): التراجع في القطاع الزراعي 88
شكل رقم (27): تأثير جدار الفصل العنصري..... 90
شكل رقم (28): مصادرة أراضي المزارعين 92
شكل رقم (29): الإعتداءات الإسرائيلية..... 97
شكل رقم (30): تسويق المنتجات الزراعية 103
شكل رقم (31): حرية حركة المنتجات الزراعية 104
شكل رقم (32): كفاية رأس المال 105
شكل رقم (33): التحول الإقتصادي في المحافظة..... 106
شكل رقم (34): أسباب التحول الإقتصادي 108
شكل رقم (35): أثر السلطة الفلسطينية على القطاع الزراعي..... 109
شكل رقم (36): دعم وزارة الزراعة 110
شكل رقم (37): الرضا عن وزارة الزراعة..... 111
شكل رقم (38): تفتيت الملكية 113

فهرس الخرائط

خريطة رقم (1): التجماعات التي شملتها عينة الدراسة..... 6

خريطة رقم (2): محافظة قلقيلية..... 8

خريطة رقم (3): محافظات الضفة الغربية 10

خريطة رقم (4): التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية 11

خريطة رقم (5): جيولوجيا محافظة قلقيلية. 12

خريطة رقم (6): الإرتفاعات في محافظة قلقيلية عن مستوى سطح البحر..... 14

خريطة رقم (7): توزيع متوسط كمية الأمطار الساقطة على محافظة قلقيلية 16

خريطة رقم (8): أنواع الترب في محافظة قلقيلية. 19

خريطة رقم (9): آبار المياه الجوفية في محافظة قلقيلية..... 21

خريطة رقم (10): الإنتشار السكاني في محافظة قلقيلية 31

خريطة رقم (11): الأراضي التي عزلها الاحتلال بعد بناء جدار الفصل العنصري في محافظة قلقيلية ... 75

خريطة رقم (12): مسار جدار الفصل والأراضي التي عزلها الجدار في محافظة قلقيلية 91

خريطة رقم (13): الآبار التي ضمها الاحتلال خلف جدارالفصل..... 98

الملخص

تتناول هذه الدراسة أسباب تراجع القطاع الزراعي في الضفة الغربية منذ العام 1994 ومحافظة قلقيلية (كحالة دراسية)، وتهدف إلى تسليط الضوء على أهم الجوانب التي كان لها تأثير على القطاع الزراعي في المحافظة من أجل معرفة الأسباب الحقيقية التي ساهمت في تراجع القطاع الزراعي على مستوى المحافظة، إذ يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات التي ساهمت في تكوين التركيبة الإقتصادية للمحافظة عبر عشرات السنين. وتم استخدام ثلاثة مناهج علمية للوصول لهدف الدراسة وهي المنهج الوصفي الذي تمثل في المقابلات الشخصية والكتب المنشورة، بالإضافة إلى المنهج التاريخي وكانت أهم أدواته الدراسات العلمية المنشورة في المؤسسات الرسميّة الفلسطينية كبيانات وزارة الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ثم المنهج التحليلي الذي تمثل في العمل الميداني، حيث اعتمدت الدراسة بشكل أساسي عليه من خلال توزيع 145 استبانة شكلت 5% من عينة الدراسة، حيث استند الباحث على عدد الحائزين الزراعيين بسبب تضارب الأرقام حول الأعداد الصحيحة للمزارعين في المحافظة، ووزعت على إثنيْ عشرَ تجمع سكني في مناطق متفرقة في المحافظة، والتي تم تحليلها عن طريق ادخالها إلى برنامج (SPSS) لمعالجتها باستخدام التحليل الإحصائي، بالإضافة لاستخدام برنامج (Arc Map 10.4) لإنتاج الخرائط التي خدمت هدف الدراسة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة أنها خرجت بالعديد من النتائج التي تتعلق بواقع القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية وكان أهمها، هو أن الاحتلال الإسرائيلي جاء في المقدمة من حيث الوزن وقوّة التأثير على تراجع القطاع الزراعي في المحافظة، والتي تتمثل سياساته في العمل على مصادرة آلاف الدونمات الزراعية في المحافظة إذ أن 75% من عينة الدراسة تمت مصادرة وعزل أراضي زراعية لهم بعد بناء جدار الفصل العنصري الذي عمل على عزل 32% من مساحة المحافظة، بالإضافة إلى فرض قوانين صارمة على المزارعين تتحكم في عملية الوصول إلى الأراضي المصادرة والتي تتم من خلال البوابات الزراعية التي يبلغ عددها 84 بوابة منها 64 تفتح فقط في موسم الزيتون، ويعاني 51% من عينة الدراسة من عدم القدرة على الوصول إلى أراضيهم خلف الجدار، وكان الجدار بمثابة نقطة تحول والتي على إثره تأثر الاقتصاد الزراعي في المحافظة بشكل كبير، إضافة إلى ذلك يقوم الاحتلال الإسرائيلي بالتحكم في مصادر المياه الجوفية من خلال السيطرة على معظم مخزون المياه بنسبة تصل إلى 92%، والتحكم في كمية المياه التي يتم السماح للمزارعين باستغلالها من خلال مراقبة كمية المياه المستخرجة بعدادات مخصصة لذلك، ويمارس الاحتلال أيضاً اعتداءات مباشرة تجاه المزارعين في المحافظة من أجل إجبارهم على ترك أراضيهم التي

تتمثل بالحد من حرية حركتهم وتقييدها من خلال وضع 40 حاجزا مختلفا في أرجاء المحافظة، وتدمير محاصيلهم الزراعية في بعض الأحيان سواء بطريقة مباشرة أو من خلال إطلاق الحيوانات البرية التي تلحق الأضرار بمحاصيلهم، والعديد من الممارسات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي بشكلٍ ممنهج لمحاربة القطاع الزراعي في المحافظة.

وقد جاءت الجوانب الإقتصادية في المرتبة الثانية من حيث مدى التأثير على القطاع الزراعي في المحافظة، والتي تتمثل في ضعف العناصر الأساسية للعملية الإنتاجية فيما يتعلق بالقطاع الزراعي فالـ (التسويق، حرية حركة النقل، رأس المال، الأيدي العاملة، التصنيع والتخزين) جميعها تتأثر بالجانب السياسي المتمثل بالاحتلال الإسرائيلي بشكل كبير جدا والذي عمل على إضعافها، فعملية التسويق ما زالت على مستوى محلي، عدا عن تصدير المنتجات الزراعية التي تقتصر على نوعان من المحاصيل في فترات محددة، ما انعكس على الاقتصاد الزراعي في المحافظة، إضافة لقلة الدعم الحكومي الذي يتلقاه المزارع في محافظة قلقيلية وعادة ما يقتصر الدعم على نشرات ومحاضرات توعوية، فميزانية الحكومة للقطاع الزراعي التي تقل عن 1% لا تكفي من أجل قطاع هو الأهم على مستوى الوطن، ويعتبر دور الحكومة ضعيفا في دعم المزارعين إذ أن 90% من المزارعين لا يتلقون الدعم من الحكومة، و77% من المزارعين غير راضين عن أداء الحكومة، وعادةً تقدم المشاريع الزراعية للمزارعين من قبل مؤسسات مانحة والتي تكون الحكومة مجرد وسيط فيها. أما بالنسبة إلى الجوانب الاجتماعية فهي الأقلُ تأثيراً مقارنة بالجانبين السياسي والاقتصادي والتي انحصرت في منطقة الدراسة بتفتيت ملكية الأراضي الزراعية.

Abstract

Since 1994, the economic structure and development of the West Bank and Qalqilya province have gradually declined through their agricultural sector. As a result of this, various concerns are analyzed to understand the reasons behind the regression and to identify the various contributions that prompted such decline.

To efficiently investigate potential influences of the decline, three scientific methodologies were utilized; the descriptive approach, in applying face-to-face interviews with concerned parties. The second was the historical approach that relied on published books and official government data presented in the Palestinian Ministry of Agriculture and the Palestinian Central Bureau of Statistics, and finally, the analytical method which was based on field practices that depended on 12 residential communities across the province, and the distribution of 145 questionnaires, making up 5% of the overall research.

Results were analyzed using the SPSS program to evaluate the data using statistical analysis alongside the (ARC Map 10.4) program which was used to produce maps that served the objective of this study.

Conclusively, it was found that the occupation was a prime factor in the decline as 51% of the study sample were unable to access their land as a result of the construction of discriminatory divider. Furthermore, data gathered showed; 75% of participants' agricultural land was confiscated, 32% of the province was occupied, strict restrictions were placed on the farmers and their accessibility to their confiscated lands, and 84 gated entrances were built, of which only 64 could be utilized during the harvest season. Additionally, 92% of the groundwater ways were placed under Israeli control with monitored usage for the farmers by dedicated meters, attacks on farmers and their lands were imposed as a means to

reduce the farmers' freedom of practicing their basic rights and forcing them to abandon their lands, creating 40 different blockades (checkpoints) to limit movement and eradicating agricultural crops either directly or through the release of wild animals. This is all part of the occupiers' strategies to reduce the development of the Palestinian agriculture sector by reducing their movement and access to their farmlands.

Economic impacts come second in terms of the extent of the effect on the agricultural sector due to the weakness of accessibility to basic elements, the result of destruction affecting manufacturing, storing and selling of crops, freedom, and marketing means at a local level, as well as the workforce, and the destruction of crops that are limited in types and production time. Moreover, being an important sector at a national level, agriculture lacks support from the government as there is no attention given to improving the sector, or enhancing its influences as less than 1% of the government budget is directed towards the agricultural sector. Additionally, 90% of farmers do not receive support and 77% are dissatisfied by the governments performance in regards to agricultural care and endowment.

Conclusively, political and economic impacts are the most influential on the regression of agriculture as social factors contribute the least to this decline which is confined by fragmenting the ownership of agricultural lands.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

أُعْتُبرت الزراعة إبان الحكم العثماني القاعدة الصلبة التي يتكئ عليها الاقتصاد الفلسطيني حيث تحقق الاكتفاء الزراعي الذاتي وكان يصدر الفائض إلى عدة دول مجاورة على رأسها مصر ولبنان، بالإضافة للتصدير إلى أُوروبا؛ بسبب المعتقدات الدينية (الأرض المقدسة) (شولش، 1993، ص93-99). وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، حققت فلسطين فائض في الزراعة وكانت نسبة صادراتها الزراعية أعلى بكثير من الواردات الأمر الذي حقق التوازن التجاري في المنطقة (شولش، 1993، ص130).في تلك الفترة بدأت ترجمة أطماع الصهاينة في إقامة وطن قومي على أرض فلسطين فكانت أَول عملية استيطان تحت ذريعة (تنمية زراعية) قامَ بها مستوطِنان متدينان في مستوطنة بتاح تكفا (الموسوعة الفلسطينية، 1984، ص350)، حيث تصدى الفلاحون الفلسطينيون لهذه العملية مما دفع الحكومة العثمانية إلى فرض قيود على هجرة المستوطنين، ولم يكن ذلك كافياً فقد استمرت الهجرة اليهودية ولقي ذلك معارضة كاملة من الفلاحين، وكانت درجة الوعي عند الفلسطينيين كبيرة بشأن الهجرة؛ لأنهم نجحوا بالفعل بإلغاء بعض صفقات شراء الأراضي التي عقدها الصهاينة بداية القرن العشرين (الكيالي، 1990، ص41-43). وقد تأثر القطاع الزراعي الفلسطيني بالأحداث السياسية المتتابعة التي سادت على المشهد الفلسطيني، إذ إن الأطماع الإستعمارية تمحورت بالسيطرة على الأرض والذي يعتبر العنصر الأهم في النشاط الزراعي. وقد انتهى المطاف بسيطرة الإسرائيليين على معظم أراضي فلسطين التاريخيّة ومعظم أراضي الضفة الغربية، بالرغم من توقيع اتفاقيّة أوسلو بين الإسرائيليين والسلطة والتي اتفق الطرفان على إعطاء الفلسطينيين دولة على حدود عام 1967. وبما أن الفلسطينيين هم الطرف الأضعف ما زلت الأطماع الإسرائيلية تتمدد حيث يتم مصادرة أراضي الفلسطينيين بشكل شبه يومي.

وتعتبر الزراعة بالنسبة للفلسطينيين أكثر من مجرد قطاع زراعي يهدف إلى تحقيق العائد المادي فهي موروث ثقافي تناقلته الأجيال المتتابعة وأصبح أحد المكونات الأساسية للنسيج الوطني والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وبالرغم من الظروف الصعبة التي عاشها الفلسطينيين بعد إعلان قيام دولة الكيان الإسرائيلي إلّا أن الزراعة بقيت القطاع الأهم بالنسبة لهم حيث شكل القطاع الزراعي في بداية سبعينيات القرن الماضي 37% من الناتج القومي الإجمالي (عمرية، 2014، ص3)، الّا أن هذه النسبة تناقصت لتصل إلى 22% في

الثمانينيات نتيجة التسهيلات الإسرائيلية التي تمثلت بفتح سوق العمل الإسرائيلي للمزارعين بأُجور مضاعفة (السّيد، ص13، 2016)، وبعد مجيء السلطة الفلسطينيّة بدأت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي بالتراجع؛ بسبب صعود قطاع الخدمات والقطاعات الأُخرى، حيث حقق القطاع الزراعي أعلى نسبة في مساهمته في الناتج القومي الإجمالي في العام 1994 أي في العام الذي تأسست فيه السلطة الفلسطينية بنسبة وصلت إلى 13.3%، وبعد ذلك استمر القطاع الزراعي في التراجع بشكل مستمر لتصل مساهمته إلى اقل من 3% في عام 2018 (وزارة الزراعة، 2019).

وتعتبر المحافظات الشمالية في الضفة الغربية ذات أهمية زراعية كبيرة وعلى رأسها محافظة قلقيلية التي اشتهرت على مدار تاريخها بتميز القطاع الزراعي فيها خصوصاً الزراعات المروية، وتوصف بأنها سلة خضار الضفة الغربية لأن حوالي 40% من خضراوات الضفة الغربية تنتج فيها، وتعتبر مصدر رزق لحوالي 25% من سكانها الذين يعتمدون بشكل كلي على القطاع الزراعي في حياتهم (ضرمان، 2012، ص3). وبدأت المحافظة تفقد جزء مهم من قيمتها الزراعية بعد تعرضها لممارسات أدت إلى تدمير بنيتها الزراعية بسبب شق الطرق الإلتفافية التي تربط بين المستوطنات بالداخل المحتل والتي جاءت على حساب الأراضي الزراعية، وعملت من جهة أخرى على تقييد حركة المزارعين للوصول إلى أراضيهم الزراعية، ويعتبر إقامة جدار الفصل العنصري الذي صادر أكثر من 35% من أراضي المحافظة بمثابة نقطة التحول للنشاط الزراعي، الذي أدى إلى احداث تغيير حاد على طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين فيها (وزارة الحكم المحلي، 2007).

من هذا المنطلق أتت هذه الدراسة لتسليط الضوء على القطاع الزراعي الفلسطيني من أجل تفسير ظروفه للوقوف عند المشكلات، ومعرفة التغير الذي طرأ على حياة الفلسطيني الذي ورث الزراعة عن الآباء والأجداد وجعلته يبتعد عن الزراعة وينخرط في قطاعات أخرى، وما الذي جعل هذا القطاع يتراجع وما هي أسباب ذلك، من أجل إيجاد المقترحات والحلول الممكنة لإعادة تنمية الزراعة الفلسطينية.

1.2 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في تراجع أهمية القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية منذ عام 1994، والتحول الكبير في العمالة الفلسطينية من القطاع الزراعي للقطاعات الأخرى في ظل الواقع السياسي الصعب في الاراضي الفلسطينية مع انعدام وجود الضوامن التي من شأنها حماية المزارع الفلسطيني، هذا بالتزامن مع المحاربة

الممنهجة للمزارع والسوق المحلي الفلسطيني من قبل الاحتلال الإسرائيلي، ومحدودية امكانية الوصول للموارد الطبيعية التي تشكل أساساً في الاقتصاد الزراعي، والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية في غالب الأحيان.

1.3 أسئلة الدراسة

في ظل تراجع أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي شكلت أساس الاقتصاد الفلسطيني طوال سنين عديدة، ومن أجل تحقيق الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها، سنحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هي اسباب تراجع القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية منذ عام 1994؟

2. ما هي أسباب التحول الاقتصادي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الحكومي والخدماتي بشكل رئيسي في محافظة قلقيلية؟

3. كيف أثرت سياسات الاحتلال في تراجع في القطاع الزراعي والمساحات الزاعية في محافظة قلقيلية؟

1.4 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى فهم أسباب تراجع القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية منذ عام 1994 حتى الوقت الحالي مع ازدياد الأطماع الإسرائيلية في المحافظة، ما أثر بشكل مباشر على كمية ونوعية المحاصيل التي يزرعها الفلسطينيين مع زيادة التبعية والاعتماد على المنتجات الإسرائيلية، الأمر الذي أجبر الفلسطينيين للعزوف عن القطاع الزراعي والتحول إلى قطاعات أخرى كالخدمات، والتجارة والنقل والمواصلات والتي تعتبر أقلُ تأثّراً من القطاع الزراعي، من هنا تهدف الدراسة إلى:

1- فهم ومعرفة أسباب تراجع القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية.
2- معرفة أسباب التحول الاقتصادي من القطاع الزراعي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى وتحديداً القطاع الخدماتي والحكومي في المحافظة.

1.5 أهمية الدراسة

تتناول الدراسة موضوع تراجع الزراعة الفلسطينية والتي ينعكس تراجعها على الاقتصاد الفلسطيني بشكل مباشر كونه أحد اهم القطاعات في محافظة قلقيلية، مع غياب القطاعات الإنتاجية الأخرى، حيث تعاني الزراعة الفلسطينية من تراجع واضح في ظل الضغوطات التي تتعرض لها سواء كانت بسبب الاحتلال أو لأسباب داخلية تتمثل في سوء الإدارة أو التغيّر في المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

1.6 فرضيات الدراسة

- تفترض الدراسة أنه يُوجد تراجع في القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية منذ عام 1994.
- تفترض الدراسة انه يوجد تأثير مباشر للاحتلال الاسرائيلي في تراجع القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية منذ عام 1994.
- تفترض الدراسة انه يوجد تحول اقتصادي في المحافظة من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الحكومي والخدماتي، والتي أثرت بدروها على تراجع القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية منذ عام 1994.

1.7 مناهج وأدوات الدراسة

- المنهج التاريخي من أجل فهم تسلسل الأحداث التاريخية التي ستُبين التغيّر الذي حصل في القطاع الزراعي عبر الزمن في محافظة قلقيلية على وجه الخصوص والضفة الغربية على وجه العموم، منذ عام 1994م وحتى الوقت الحاضر. حيث تم الاستعانة بالدراسات العلمية المنشورة فيما يتعلق بالزراعة في الضفة الغربية، بالإضافة لذلك تم الرجوع لأرشيف وزارة الزراعة والاحصاءات الرسمية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي تصدر عن المؤسسات الفلسطينية، بالإضافة للأبحاث الصادرة عن الأفراد في كافة مراكز الأبحاث والجامعات. والتي تتركز بشكل أساسي في:
  - ✓ منشورات وزارة الزراعة الفلسطينية.
  - ✓ منشورات (الأونتكاد)
  - ✓ منشورات وإحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
  - ✓ الرسائل العلمية المنشورة.
  - ✓ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
  - ✓ الموسوعة الفلسطينية.

- المنهج التحليلي الذي اختص بتحليل الواقع الزراعي في المحافظة من خلال البيانات التي تم جمعها عن طريق الملاحظة المباشرة وربطها باسلوب علمي من أجل تحقيق هدف الدراسة، وتم استخدام ادوات عديدة في هذا المنهج كالمقابلات الشخصية التي وصلت إلى 25 مقابلة مع المسؤولين في وزارة الزراعة والخبراء في الهيئات والمؤسسات الرسمية، كذلك المزارعين، بالإضافة إلى الاستبيان حيث تم توزيع 145 استبانة أي بنسبة 5% من المزارعين في عينة الدراسة في محافظة قلقيلية، حيث تم توزيع الإستبانة لتشمل عدد من التجمعات في مختلف أنحاء المحافظة والتي اعتمد الباحث فيها على طريقة كرة الثلج المتدحرج لتحديد تجمعات عينة الدراسة التي تظهر في الخريطة رقم (1)، وقد سبق عملية توزيع الإستبانة عدة زيارات ميدانية من أجل معرفة أين يكمن التركيز الأكبر للنشاط الزراعي في المحافظة، بالإضافة إلى الاستعانة بمديرية الزراعة في محافظة قلقيلية لمعرفة أنواع الأنشطة الزراعية في مختلف المناطق فيها، من هنا فقد تم توزيع العدد الأكبر من العينة على القسم الغربي في المحافظة لأن العدد الأكبر من السكان في التجمعات الغربية يمارسون الزراعة كمنهة مستقلة بشكل يستطيع المزارعون فيه سد احتياجات أسرهم، على العكس من ذلك في التجمعات الشرقية التي أصبح قلة قليلة من المزارعين يمارسون هذه المهنة بشكلٍ مستقل، ما صعّب على الباحث مهمة إيجاد مزارعين بدوام كلي في القسم الشرقي في المحافظة إلى حد ما، وتم توزيع الاستبيان بطريقة العينة العشوائية (Random sampling) وتحديدا بطريقة العينة العشوائية البسيطة (Sample random sampling) حيث استند الباحث إلى أعداد الحيازات الزراعية التي وصلت إلى 3,700 حيازة منها 800 حيازة تم عزلها خلف جدار الفصل العنصري والتي تم استثناؤها عند حساب عينة الدراسة، وتم الاستناد إلى أعداد الحيازات الزراعية في ظل عدم وجود معلومات تبين اعداد المزراعين في المحافظة، وتم تحليل الاستبيان التي تم جمعها عن طريق برنامج SPSS لتحليل الاستبيان حيث تم ادخال البيانات النوعية (Qualitative Data) بشكليها الاسمي (Nominal scale) والترتيبي (Ordinal scale)، وتم إدخال البيانات وتحليلها وصفياً (Descriptive Statistics) من خلال التكرار (frequencies)، وإظهار هذه البيانات في اشكال لمعرفة النسب بشكل دقيق للخروج بالنتائج النهائية وهذا يعني استخدام المنهج الكمي، بالإضافة إلى برامج نظم المعلومات الجغرافية وتحديداً (Arc Map 10.4) لعمل الخرائط الطبيعية والسياسية للمحافظة بالإضافة لمناطق توزيع الاستبيان، ومن أجل تحليل الصورالجوية وتفسيرها لتحقيق اهداف الدراسة والتي لن تتم بمعزل عن الملاحظة والعمل الميداني.

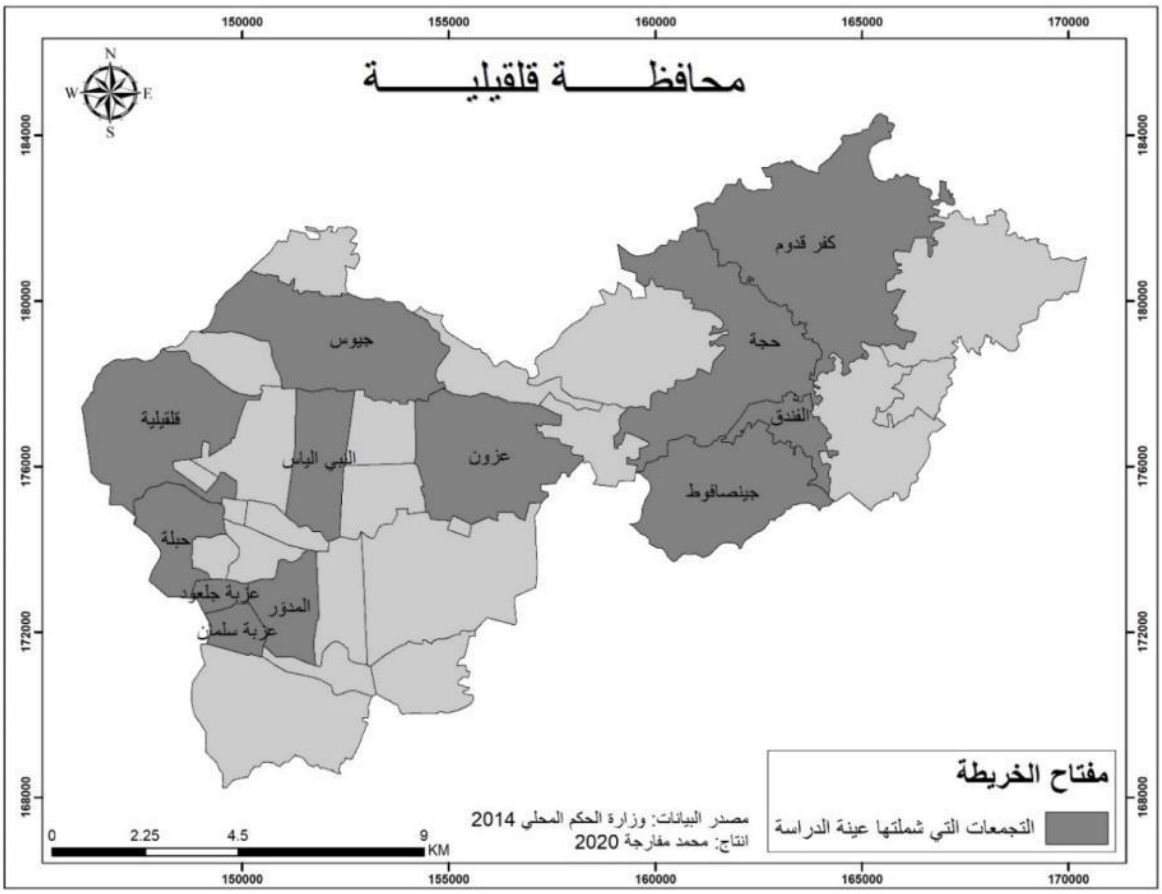

خريطة رقم (1): التجماعات التي شملتها عينة الدراسة

- المنهج الوصفي: من خلال وصف عام لواقع الزراعة في الضفة الغربية وفي منطقة الدراسة، وإبراز كافة التفاصيل من أجل فهم الأسباب والعوامل المؤثرة في القطاع الزراعي بشكل مباشر وغير مباشر، من أجل معرفة الأسباب التي أدت لحدوث التراجع في القطاع الزراعي والوصول إلى النتائج النهائية التي تسعى إليها الدراسة، حيث استخدام العديد من الأدوات في هذا المنهج والتي تتمثل في الزيارات الميدانية لمنطقة الدراسة، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية عدا عن البيانات المنشورة كالكتب والأوراق البحثية.

1.8 كيفية معاجلة البيانات والإجابة على أسئلة الدراسة

- السؤال الأول: ما هي اسباب تراجع القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية منذ عام 1994؟

تمت الإجابة على هذا السؤال بالاستعانة بمناهج الدراسة وخصوصاً بالمنهج الوصفي من أجل معرفة واقع المزارعين خلال الاستبانة، كذلك المنهج التاريخي من خلال الاستفادة من المعلومات المنشورة أو غير منشورة في مديرية الزراعة في محافظة قلقيلية ووزارة الزراعة في رام الله، بالإضافة إلى المعلومات المنشورة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من أجل المقارنة بين وضع القطاع الزراعي منذ عام 1994 وحتى الوقت الراهن، بالإضافة إلى عمل مقابلات وزيارات ميدانية للعديد من المزارعين والأراضي الزراعية في أنحاء مختلفة في المحافظة، والملاحظة الميدانية المباشرة تمثلت كذلك في بيان العقبات الاجتماعية والاقتصادية والتي لم تتم بمعزل عن المقابلات الشخصية للخبراء في وزارة الزراعة والاحصاءات الرسمية.

- السؤال الثاني: ما هي أسباب التحول الاقتصادي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الحكومي والخدماتي بشكل رئيسي في محافظة قلقيلية ؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال كان لا بد من فهم الواقع الاقتصادي للسكان الفلسطينيين والمزارعين على وجه التحديد في منطقة الدراسة حيث تم تجميع البيانات من مصادر مختلفة سواء من الكتب أَو الدراسات المنشورة والبيانات الصادرة عن بلدية قلقيلية بالإضافة إلى المقابلات الشخصية في مديرية الزراعة في المحافظة والبلدية على حدٍ سواء، بالإضافة إلى عمل مقابلات عديدة مع مزارعين مخضرمين من أجل الاستفادة من المعلومات والخبرات لديهم فيما يتعلق بطبيعة الحياة الزراعية التي كان يعيشها المزارعين في المحافظة، وتم أخذ آراء عينة الدراسة بهذا الخصوص عن طريق الاستبانة التي بينت ذلك، وتم الحصول على معلومات وأرقام فيما يتعلق بعملية التحول الاقتصادي من البيانات المنشورة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

- السؤال الثالث: كيف أثرت سياسات الاحتلال في تراجع في الزراعة والمساحات الزراعية في محافظة قلقيلية ؟

تمت الإجابة على هذا السؤال بالإستعانة بالبيانات والصور الجوية التي تم الحصول عليها من وزارة الحكم المحلي والتي تمثلت بالصور الجوية لعام 2014، لتحليلها من أجل معرفة المساحات التي تمت مصادرتها بعد بناء جدار الفصل العنصري بالإضافة إلى حساب المساحات الزراعية التي تقلصت

بسبب المصادرة وتم ذلك من خلال حساب المساحات على برنامج Arc Map، والتي كان لا بد من التأكد منها من خلال وزارة الحكم المحلي ووزارة الزراعة، واعتمد الباحث بشكل رئيسي على المقابلات الشخصية للمزراعين الذين تعرضوا لاعتداءات أثرت على ممارسة أنشطتهم الزراعية.

1.9 الحدود الزمانية والمكانية لمنطقة الدراسة

تقع محافظة قلقيلية في الجهة الشمالية للضفة الغربية ويحدها من الشرق محافظة نابلس، ومن الشمال محافظة طولكرم، ومن الجنوب محافظة سلفيت، ومن الغرب تقع على تماس مع الخط الأخضر وبعض التجمعات الفلسطينية التي احتلت عام 1948 مثل كفر سابا وجلجوليا.

أمّا بالنسبة للحدود الزمانية فتنحصر الدراسة في فترة ما بعد عام 1994 حتى الوقت الحاضر فقد تم اختيار هذه الفترة من أجل معرفة مدى التغيّر الذي طرأ على القطاع الزراعي الفلسطيني في المحافظة منذ قدوم السلطة الفلسطينية إلى أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، انظر إلى الخريطة (2).

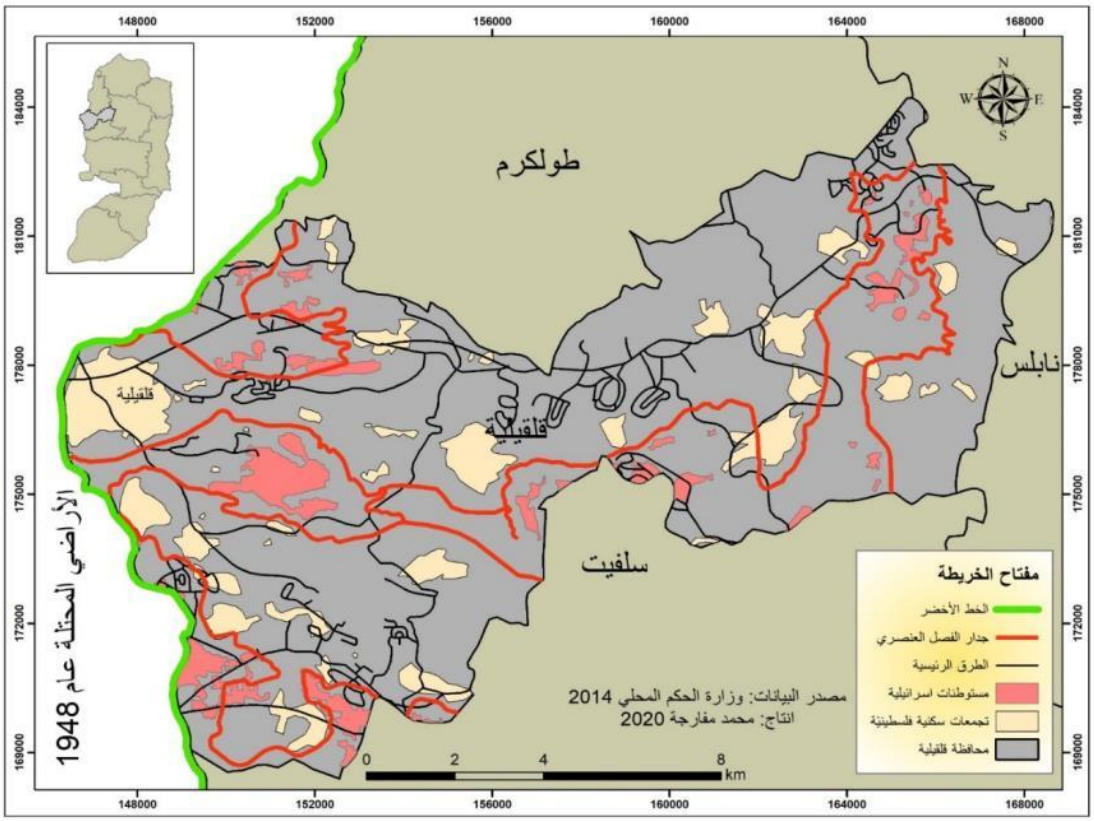

خريطة رقم (2): محافظة قلقيلية

الفصل الثاني

الجوانب الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة

في هذا الفصل سيتم عرض الجوانب الطبيعية والبشرية الخاصة بمنطقة الدراسة لما لها من تأثير مباشر على الزراعة، وعند الحديث عن الجوانب الطبيعية فإننا نذكر الموقع الفلكي والجغرافي، وجيولوجية المنطقة، والمناخ بعناصره المختلفة، والتضاريس، ونوع التربة، بالإضافة إلى دراسة للوضع المائي (المياه السطحية، والجوفية) في محافظة قلقيلية التي يسيطر عليها الاحتلال بشكل شبه كامل. أما في الجوانب البشرية فسيتم تناول الخصائص السكانية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ونمو السكان في منطقة الدراسة.

2.1 اولا: الجوانب الطبيعية

2.1.1 الموقع الفلكي والجغرافي

تقع الضفة الغربية في قلب فلسطين التاريخية والتي تقع بدورها على الطرف الغربي لقارة آسيا بين دائرتي عرض 29.30° و33.17° شمالاً، وبين خطّي طول 34.15° و35.40° شرقاً. أما الضفة الغربية تقع بين دائرتي عرض 31.20° و32.22° شمالاً، وخطّي طول 34.52° و35.34° شرقاً، أي انها تقع في نطاق مناخ البحر المتوسط، وتمتاز بانخفاض درجات الحرارة في فصل الشتاء وارتفاعها صيفاً (ابو الليل، 2012، ص 14).

تبعد الضفة الغربية في أقرب نقطة لها (في محافظة قلقيلية) عن البحر المتوسط حوالي 14كم، والتي تقع في قلب فلسطين التاريخية التي تم احتلالها عام 1948م، وتحتل مساحتها 21% من المساحة الكلية لفلسطين، بمساحة تقدر بـ 5655 كم^2، وتقدر طول حدود الضفة الغربية من جميع الاتجاهات بنحو 404 كم، منها 307كم مع الأراضي المحتلة عام 1948م، حيث يمتد على طول حدودها الغربية جزء من السهل الساحلي الفلسطيني، ويحدها من الشمال سهل مرج بن عامر، كما يحدها من الجنوب صحراء النقب، أما من الجهة الشرقية فيحدها المملكة الاردنية على مسافة 97 كم، ويفصل بينهما نهر الأردن على طول الحدود الشرقية من الشمال إلى الجنوب وصولاً إلى البحر الميت في الجزء الجنوبي الشرقي، ويتراوح أقصى عرض للضفة

الغربية بنحو 57 كم من الشرق إلى الغرب، باستثناء التداخل الحاصل عند محافظة القدس الذي يقدر بـ 30كم بالاتجاه نحو الشرق عند الالتقاء مع حدود الأردن، وتبلغ المسافة الطولية للضفة الغربية 126كم من أقصى الشمال لأقصى الجنوب (المملوك، 2012، ص 18).

أما إداريا فتُقسم الضفة الغربية إلى أحدَ عشر محافظةً من الشمال إلى الجنوب، وهي (جنين، طوباس، طولكرم، قلقيلية، نابلس، سلفيت، رام الله، أريحا، القدس، بيت لحم، الخليل). انظر إلى الخريطة رقم (3):

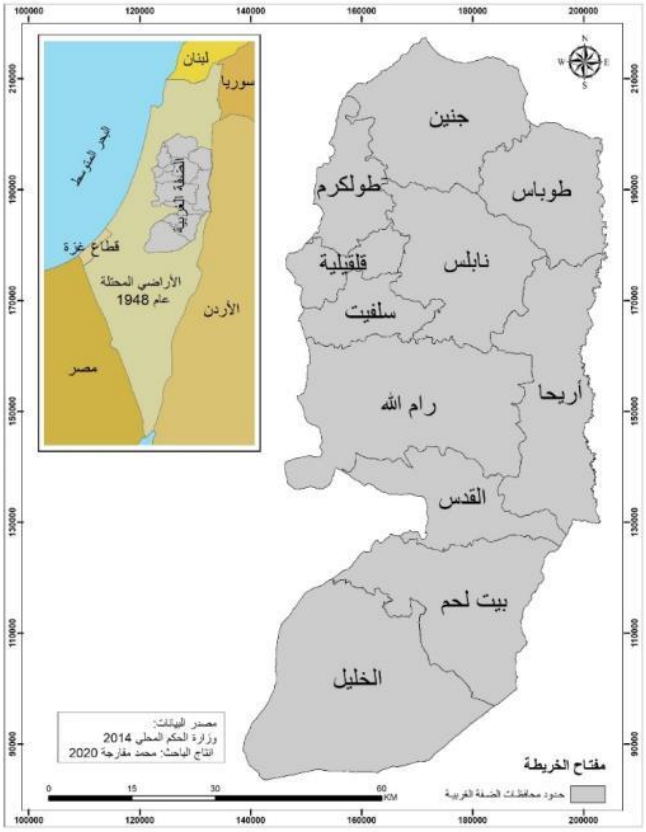

خريطة رقم (3): محافظات الضفة الغربية

حيث تمتاز محافظات الضفة الغربية بتنوع النشاطات الاقتصادية فيها، وتأخذ كل محافظة خصائص تميزها عن المحافظات الاخرى فالقدس لها مكانتها الدينية، ونابلس تشتهر بالتجارة، الخليل بالصناعة والتجارة، أريحا بالزراعة والسياحة، بيت لحم بالسياحة، رام الله بالقطاع الخدماتي، أما محافظات الشمال (جنين، طوباس، طولكرم، قلقيلية، سلفيت) فتتميز بانتشار الأنشطة الزراعية فيها. من هنا كان تركيز الدراسة على محافظة قلقيلية حيث تعتبر من المحافظات التي كانت تعتمد بشكل كلي على الاقتصاد الزراعي، واشتهرت

المحافظة بتاريخها الزراعي، حيث كانت تمتد أراضيها الخصبة حتى البحر المتوسط، لهذا كان معظم ساكني قلقيلية هم من مزارعين.

أما بالنسبة للموقع الجغرافي لمحافظة قلقيلية فهي تقع على الجهة الغربية من التقاء جبال نابلس والطرف الشرقي للساحل الفلسطيني وعلى بعد 14 كم في أقرب نقطة من شاطئ البحر المتوسط ما يجعل هواءَها رطباً في معظم الأوقات بسبب قربها من البحر، وتمتاز محافظة قلقيلية بخصوبة تربتها ووفرة مياهها بسبب وقوعها على الحوض المائي الغربي الذي يعتبر من اكبر الأحواض الجوفية في الضفة الغربية، ويتوسط ارتفاع المحافظة 268 متر فوق مستوى سطح البحر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، ص29). وتضم محافظة قلقيلية 34 تجمعاً سكانياً، كما يظهر في الخريطة رقم (4).

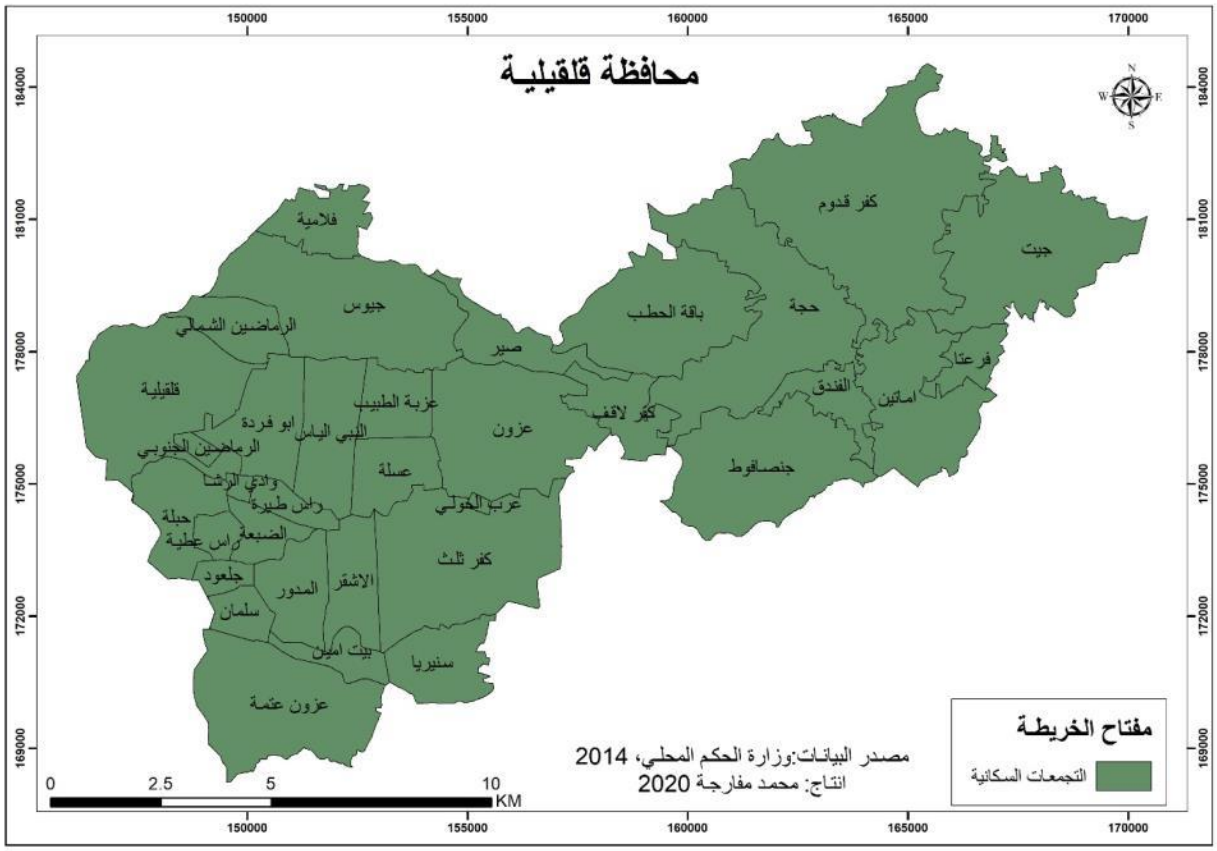

خريطة رقم (4): التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية

وقد ساعد الموقع الجغرافي لمحافظة قلقيلية على ازدهار النشاط الزراعي وخصوصاً مع وفرة مصادرمياه الأمطار الساقطة وخصوصاً أن محافظة قلقيلية تقع في شمالي الضفة الغربية حيث تزداد كمية الأمطار الساقطة كلما اتجهنا شمالاً في فلسطين، إضافة إلى وقوع المحافظة تحت تأثير المنخفضات الجوية القادمة من

البحر المتوسط ما يجعلها تحت التأثير المباشر للأمطار، حيث تعتبر مواجهة لسقوط الامطار القادمة من البحر المتوسط ما يجعل شتاءَها وفير.

2.1.2 التكوينات الجيولوجية

يتراوح عمر الطبقات الصخرية في محافظة قلقيلية إلى نحو 135 مليون عام وتمتاز بوجود الحجر الجيري والحجر الطباشيري الذي يتواجد بكثرة وبقوة في معظم مناطقها ويلاحظ ذلك في طريق نابلس - قلقيلية حيث يتواجد في تلك المنطقة فولت (طابع جيولوجي مميز لمنطقة يميزها عن منطقة أخرى) ضخم يفصل منطقة جنين وطولكرم عن منطقة قلقيلية والذي يتواجد بالقرب من تجمع عنبتا، وتعتبر محافظة قلقيلية هي الامتداد الاخير للسهل الساحلي، وتتميز أيضاً بوجود الترب الحمراء والبنية الداكنة (التيراروزا والرندزينا) (غانم، مقابلة 2019/11/5)، ومن ناحية الانتشار الجيولوجي في المحافظة فهناك تركّز للرسوبيات المائية وتربة اللويس، وصخور المارل بالإضافة إلى الرمال في الجهة الغربية من المحافظة، بينما تنتشر الطبقات الجيرية والحوّر والحجر الجيري الطباشيري في الأجزاء الشرقية، وتسود في باقي أجزاء المحافظة الطبقات الجيرية السميكة والدولوميت السميك بالإضافة إلى المارل القاعدي، والخريطة رقم (5) توضح التركيب الجيولوجي في محافظة قلقيلية.

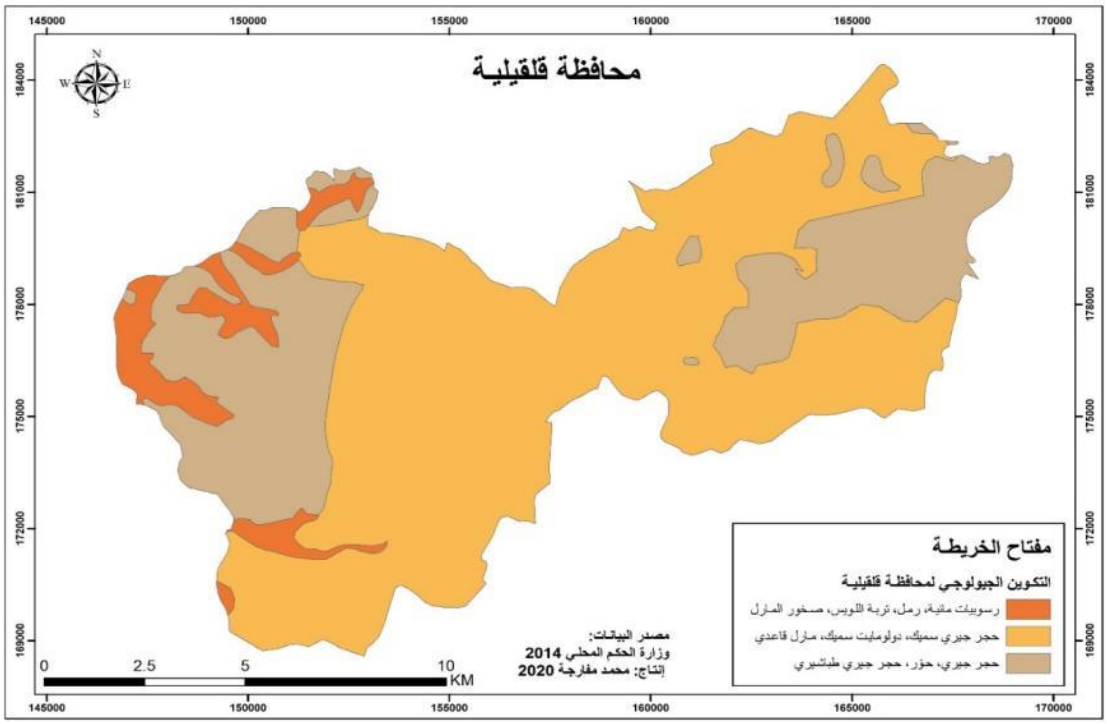

خريطة رقم (5): جيولوجيا محافظة قلقيلية.

تختلف الطبيعة الجيولوجية من منطقة إلى أخرى في الضفة الغربية تبعاً للزمن التي تكونت فيه وبناءً عليه تختلف خصائص الصخور المكونة للترب في تلك المناطق فنجد أن الترب التي تتواجد في مناطق شرق الضفة الغربية وتحديدا الأغوار هي الترب الصحراوية اللحقية التي لا تصلح للزراعة بينما تتواجد ترب الرندزينا والتيراروزا في المناطق الشمالية والوسطى، والتي من ضمنها محافظة قلقيلية حيث ساعدت تكون الطبقات الجيولوجية على مدار آلاف السنين لمحافظة قلقيلية في تكون الترب الخصبة التي تتشكل من الصخر الأم وتعتبر من أفضل الترب للممارسة النشاط الزراعي والتي ساهمت في ازدهار الزراعة في المحافظة على مدار مئات السنين.

2.1.3 التضاريس

بالرغم من المساحة الصغيرة للضفة الغربية التي تصل إلى 5655كم^2 إلّا أنها تحتوي على تنوع تضاريسي مميز، وتعتبر الضفة الغربية هي الحاضن الذي تتمركز فيه جبال فلسطين الوسطى، ويمكن وصف تضاريس الضفة الغربية بصورة أدق أن هناك سيادة للمرتفعات والجبال فيها، هذا التنوع أدى إلى تنوع المحاصيل الزراعية فيها (المملوك، 2012، ص 23)، وعند وصف مظاهر السطح في الضفة الغربية فالحديث هنا يتضمن ثلاثة أقاليم رئيسية وهي إقليم الغور، إقليم السهل، إقليم الجبال، فإقليم الغور يمتد على طول الحدود الشرقية للضفة الغربية مع امتداد نهر الاردن، في حين ان امتداد السهول تقع على الطرف الغربي لجبال فلسطين الوسطى، ويتمثل هذا الإقليم في الضفة الغربية في الجزء الغربي من محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية، ويقدر طولها حوالي 60كم أما العرض فيتراوح من 3-12 كم وتمتاز بخصوبتها العالية (الغنيمات، 2012، ص40).

أما المرتفعات فهي تشكل النسبة الأعلى بين مظاهر السطح التي تغطي المشهد العام للضفة الغربية حيث تشكل ما نسبته 86% من المساحة الكلية للضفة الغربية، ويبلغ متوسط ارتفاع أراضي الضفة الغربية عن مستوى سطح البحر حوالي 500م، حيث تمتد هذه السلسلة الجبلية من ابتداءً من قمم جبال نابلس شمالاً والتي يبلغ ارتفاع أعلى قمة فيها حوالي 940م فوق مستوى سطح البحر المتمثلة بجبل عيبال وتمتد لتشمل جبال رام الله والقدس في الوسط ومن ثم جبال الخليل في الجنوب وتعد أعلى نقطة فيها قمة النبي يونس التي ترتفع 1028م فوق مستوى سطح البحر، وينتهي إقليم المرتفعات عند بداية منخفض بئر السبع في الجنوب من محافظة الخليل، وينتهي شمالاً على حدود سهل مرج بن عامر ومن الشرق الغور الفلسطيني وانهدام البحر الميت، ومن الغرب حدود السهل الساحلي الفلسطيني (فنانة، 2014، ص 20).

وتأخذ محافظة قلقيلية الطابع التضاريسي للضفة الغربية ويغلب الطابع السهلي والجبلي على مظاهر السطح فيها، حيث تقع على الامتداد الواصل بين السهل الساحلي واقليم المرتفعات في الضفة الغربية ويغلب على معظم أجزائها الشرقية التلال ذات الارتفاع المنخفض لأنها محاذية للقسم الشمالي من سلسلة جبال فلسطين الوسطى وتحديداً جبال نابلس إذ تقع المحافظة على الطرف الغربي لهذه السلسلة حيث تعتبر محط انتقال من السهل الساحلي الفلسطيني إلى جبال فلسطين الوسطى لهذا تأخذ محافظة قلقيلية خصائص الإقليم السهلي والجبلي في معظم تضاريسها. والخريطة رقم (6) تبين تفاوت الارتفاعات في المحافظة حيث تمتاز المناطق الشرقية بأنها مرتفعة مقارنة مع المناطق الغربية ويتناقص الارتفاع عن مستوى سطح البحر بالاتجاه لجهة الغرب.

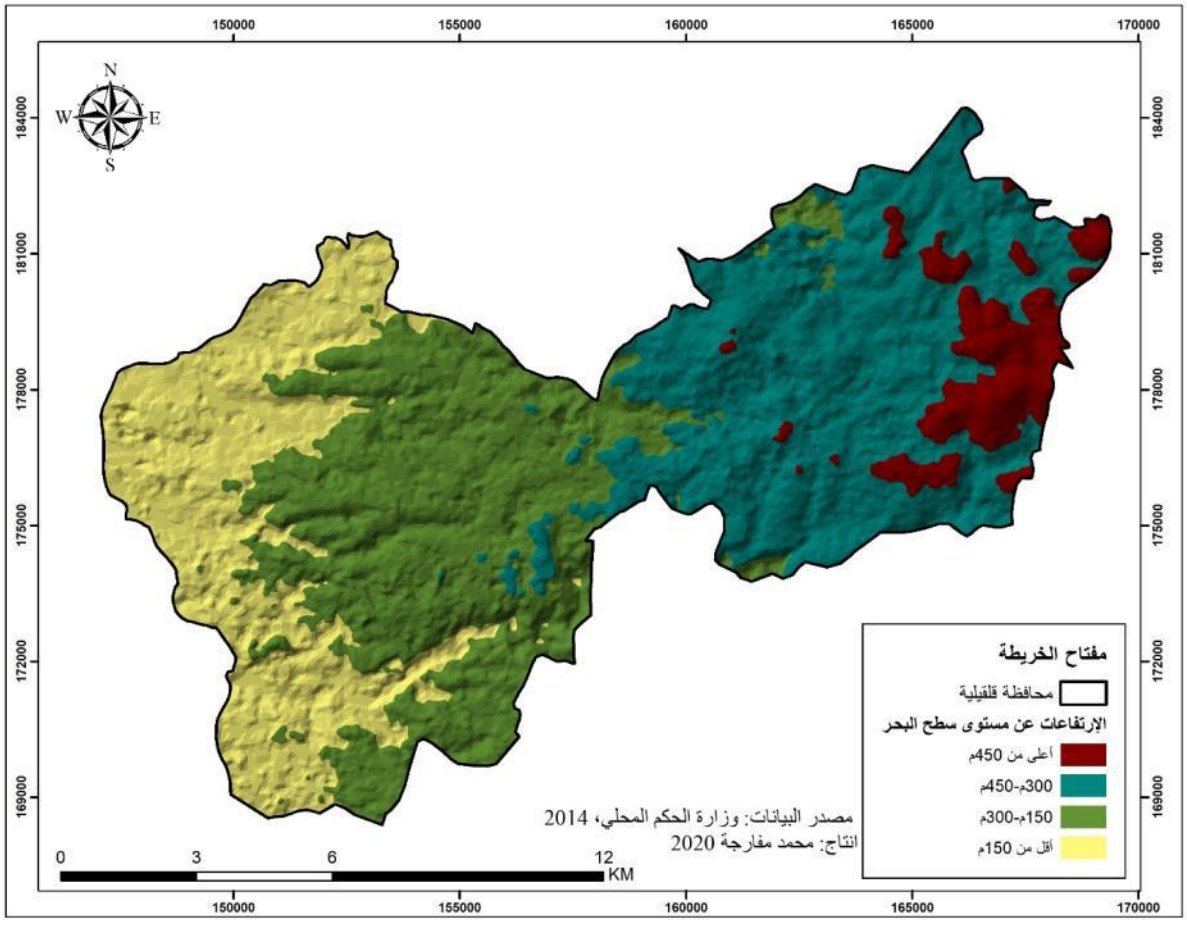

خريطة رقم (6): الإرتفاعات في محافظة قلقيلية عن مستوى سطح البحر

2.1.4 عناصر المناخ

لعناصر المناخ دوراً كبيراً وفعالاً في تحديد النشاطات الزراعية، وتعد أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في المحاصيل الزراعية. وتعتبر الزراعة أكثر النشاطات البشرية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً وتتأثر بالظروف المناخية مثل الأمطار والرياح والضوء والحرارة، فالزراعة عادة ما تكن ناجحة عندما تتوافر المتطلبات المناخية الملائمة بالشكل المطلوب على العكس من ذلك عندما لا تتوفر المتطلبات المناخية الملائمة، في هذا الصدد سيتم تناول عناصر المناخ التالية وهي: الأمطار، الحرارة، الرطوبة كونها مؤثر رئيسي ومباشر في الزراعة في المحافظة.

أولا: الأمطار

تمتاز محافظة قلقيلية بوفرة مياه الأمطار الساقطة عليها بسبب تعرضها للمنخفضات الجوية القادمة من البحر المتوسط، حيث يبلغ المعدل السنوي لكمية الأمطار في المحافظة بنحو 600 ملم^3 سنوياً سلحب (مقابلة 2019/3/25)، ويبدأ موسم الأمطار في المحافظة في تشرين أول أي في فصل الخريف ثم تزداد كمية الأمطار في فصل الشتاء لتصل ذروتها في شهر شباط، ومن ثم تنخفض الكمية في فصل الربيع. وعلى شكلِ نسب تشكل نسبة الأمطار المتساقطة في شهري تشرين الأول وتشرين ثاني أي في فصل الخريف 20% من المجموع الكلي، أما في أشهر كانون الأول، كانون الثاني وشباط أي في فصل الشتاء فتبلغ نسبة الأمطار الساقطة 72% من النسبة الكلية، بينما في فصل الربيع وتحديداً في آذار ونيسان فتبلغ نسبة الأمطار 6% فقط من المجموع الكلي للأمطار التي تسقط على المحافظة (اللوح، 2011، ص 32).

تختلف كمية الأمطار الساقطة على محافظة قلقيلية حيث تتراوح بين 500 ملم^3 – 700 ملم^3 فيها بناءاً على تأثير عناصر المناخ المختلفة عليها كتضاريس السطح والقرب والبعد عن البحر المتوسط، وتتقارب كميات الأمطار في مختلف المناطق وتكثر في مناطق المرتفعات، وتعتبر مياه الأمطار المغذي الرئيسي للحوض الجوفي الغربي والتي تقع عليه المحافظة، فكميات الأمطار الساقطة السنوية تعبر في غاية الأهمية لأنها تعمل على تغذية الحوض الجوفي التي يستخدمها سكان المحافظة في القطاع الزراعي، الخريطة رقم (7) تبين التوزيع الكمي لمياه الأمطار الساقطة على منطقة الدراسة.

إن وفرة مياه الأمطار في الفصول الثلاثة وتساقطها بكميات كبيرة تعني أن الموسم مبشر للإنتاج الزراعي خصوصاً إذا كانت مُبكرة أي في الخريف لان ذلك يعني أن البذار سيكون مبكرا، كذلك الأمر إذا كانت وفيرة في فصل الربيع وموزعة بشكل جيد لأن ذلك سيمهد لأن يكون الموسم الزراعي الصيفي مبشر للزراعة البعلية؛ لأن ذلك يوفر الرطوبة في التربة، لكن بشكل عام تمتاز الأمطار بالتذبذب

واختلاف فترات التساقط من عام لأخر في منطقة الدراسة لأنها تكون مرتبطة بالمنخفضات الجوية التي تأتي من البحر المتوسط.

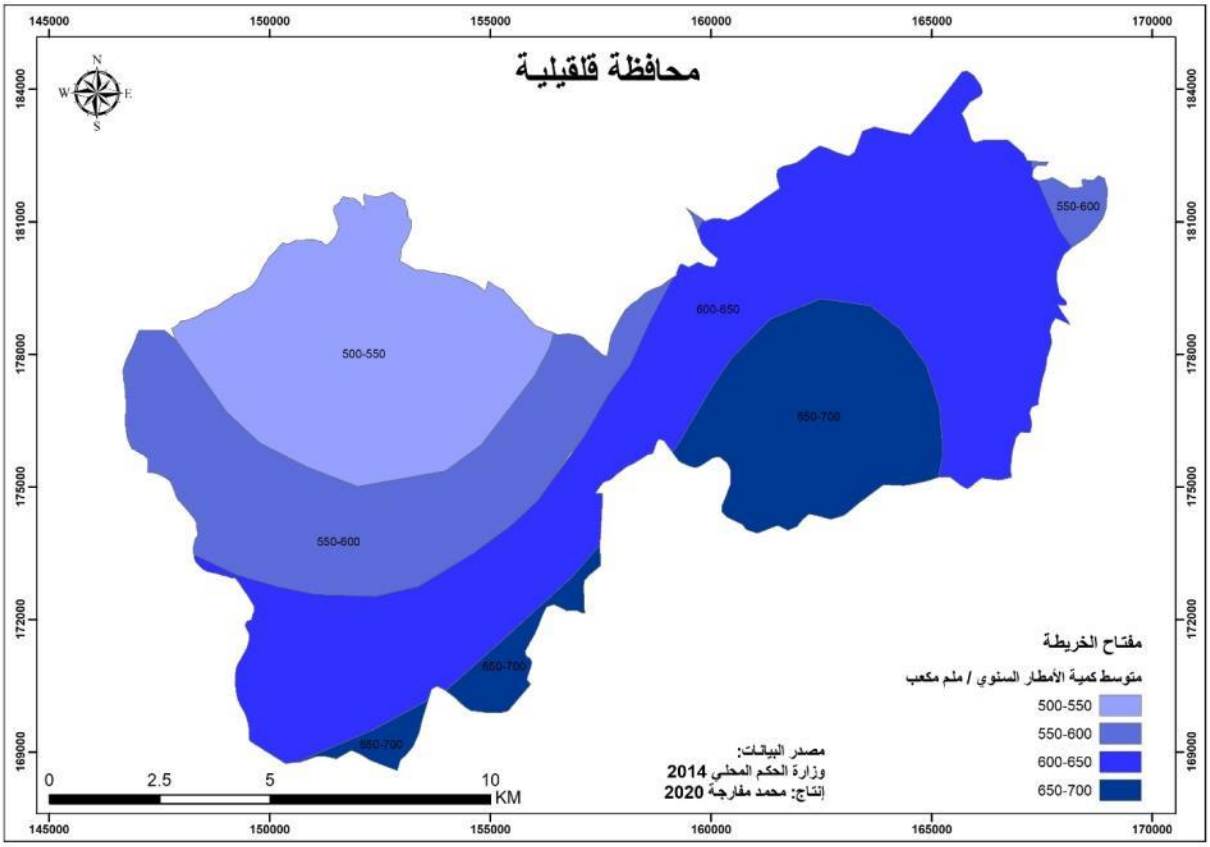

خريطة رقم (7): توزيع متوسط كمية الأمطار الساقطة على محافظة قلقيلية

ثانيا: درجة الحرارة

تلعب درجات الحرارة دوراً هاماً ومباشراً في التأثير على الوظائف الحيوية للنبتة وعملية التمثيل الضوئي كذلك في العمليات الحيوية كالتبخر، والتغذية، والانتشار، التنفس والنتح، بالإضافة لأهميتها في عملية تحديد المحصول الزراعي في المناطق الزراعية، كذلك تؤثر درجات الحرارة على التربة وخواصها الفيزيائية والكائنات الحية التي تعيش فيها.

تعتبر درجات الحرارة عنصراً مهما بالنسبة إلى النشاطات الزراعية حيث تؤثر درجة الحرارة الدنيا على المحاصيل الزراعية إذا ما كانت ما دون قدرة النبتة على تحملها، كذلك الأمر بالنسبة إلى تطرف درجات الحرارة العظمى التي قد تؤثر على بعض النباتات التي لن تستطيع معظم النباتات تحملها وقد تؤدي إلى ما يعرف بلفحة الشمس عند تعرض النبتة إلى درجات حرارة لمدة أطول ما يسبب الأضرار المباشرة لها كتباطؤ عملية البناء الضوئي، وجفاف حبيبات اللقاح، وتسريع فقدان الماء سواء من النبتة أو من التربة التي هي أساساً الحاضن الرئيسي للنبات وتعمل على تفشي بعض الأمراض كالتعفن في حال كانت الرطوبة عالية (فنانة، 2014، ص40-49). وقد يتسبب ارتفاع درجات الحرارة في التسريع من عملية نضج المحاصيل الزراعية في حال كانت هذه المحاصيل تتحمل الارتفاع في درجات الحرارة عن المعدل العام في ظل عدم تضرر المحصول الزراعي بفعل الصقيع أو أية أضرار شتوية كما حدث في شباط من عام 2018 في موسم الزراعة الفلسطيني (الطويل، 2018).

ويسود مناخ قلقيلية مناخ حوض البحر المتوسط، إذ تعتدل الحرارة صيفاً وتميل إلى البرودة شتاء، وهناك تفاوت بسيط في درجات الحرارة بين منطقة وأخرى في المحافظة نتيجة اختلاف بعض العوامل الجغرافية كالارتفاع عن سطح البحر، والقرب من الساحل، إذ يبلغ المعدل السنوي العام لدرجات الحرارة في محافظة قلقيلية 18.9 درجة مئوية، وهذا يتفق مع كونها ضمن مناخ البحر المتوسط، حيث أن المعدل العام السنوي للحرارة يقع ما بين ْ17-ْ19 مئوية، ويبلغ معدل درجة الحرارة العظمى في محافظة قلقيلية ْ22.3 مئوية، ومعدل درجة الحرارة الصغرى ْ15.6 مئوية، وتتراوح درجات الحرارة في اشد شهور السنة حرارة (حزيران، تموز، آب) بين ْ28.6 نهارا – ْ21.7 مئوية ليلاً. أما أبرد شهور السنة (كانون أول، كانون الثاني، شباط) فتكون درجات الحرارة بين ْ14.3 نهارا – ْ9.4 مئوية ليلاً. ويبلغ المعدل العام للحرارة في أحرُّ الشهور (شهر آب) نحو ْ26.15 مئوية، بينما يبلغ المعدل العام للحرارة في أبرد الشهور (شهر كانون ثاني) نحو ْ11 مئوية (الأرصاد الجوية الفلسطينية، 2017). وتشير درجات الحرارة إلى اعتدال المناخ في مدينة قلقيلية صيفاً وشتاءً ومن الجدير بالذكر إن معدلات درجات الحرارة لا تتباين كثيرا بين عامٍ وآخر، وتساعد درجات الحرارة مع عناصر المناخ المختلفة في سيادة الجو الاستوائي الذي ساعد على ادخال أصناف زراعية جديدة مختلفة عن التي في السابق كالجوافا والأفوكادو والمانجا وغيرها.

ثالثا: الرطوبة الجوية

يبلغ متوسط معدل الرطوبة النسبية في الضفة الغربية ما معدله 69%، ويصل معدل الرطوبة النسبية في الضفة الغربية في فصل الشتاء 71.3%، بينما ينخفض المعدل في فصل الصيف ليصل إلى 54.3%، حيث تنخفض الرطوبة النسبية كلما اتجهنا إلى الشرق وتزداد عند الاتجاه غرباً نحو البحر، وترتبط الرطوبة النسبية مع درجات الحرارة ارتباطا عكسياً (فنانة، 2014، ص 27).

وتمتاز محافظة قلقيلية بارتفاع نسب الرطوبة فيها، بسبب الرياح الغربية التي تهب من جهة البحر المتوسط المحملة ببخار الماء، ويمكن ملاحظة اختلاف معدلات الرطوبة النسبية من شهر لآخر، ويمتاز فصل الشتاء بمعدلات رطوبة أعلى من الفصول الأخرى حيث يتراوح معدل الرطوبة النسبية في فصل الشتاء بين 70%-85% بينما تنخفض صيفاً لتشكل ما نسبته 40%-70% في المحافظة (أبو صاع، 2014، ص20).

2.1.5 التربة

تتنوع الترب الموجودة في منطقة الدراسة حيث تختلف من مكان لآخر، وتكون أحياناً ترب غنية ساهمت بتطور المناطق التي تتواجد بها وأحياناً قليلة ترب فقيرة لا تصلح للزراعة، حيث كان للتركيب الجيولوجي الدور الأكبر في تكوين الترب في المنطقة ما جعل بعض هذه الترب تحتوي على كميات كبيرة من الكلس لأنها مكونة في غالبها من الحجر الجيري والدولوميت، وبلا شك أن عناصر المناخ المختلفة تلعب دوراً رئيسياً في تشكل التربة وتوزيعها عبر العصور المختلفة، وعند الحديث عن الترب في محافظة قلقيلية فإننا سنتناول نوعان من الترب التي تسود فيها وهي:

- تربة التيراروزا (التربة الحمراء): تكونت هذه التربة بفعل عمليات التجوية للصخور الدولوميتية والجيرية والتي تعود للزمن الكريتاسي الأول وتمتاز بأنها غنية بالمواد المعدنية بسبب تفاعل الأكاسيد نتيجة تكونها وتأخذ اللون الأحمر، وهناك نوع آخر منها وهي التربة الحمراء التي تميل للون البني تكون قليلة المواد العضوية وتحتوي على كميات كبيرة من المواد الطينية حيث تحتوي على 30% من الطين و50% من الغرين وحوالي 20% من الرمل، وتمتاز بأنها قليلة السمك في السفوح العليا ويزداد سمكها في السفوح الدنيا (أبو شمّة، 2006، ص25).
- تربة الرندزينا (التربة الرمادية): يميل لونها للون الأبيض الفاتح لذا تسمى في بعض المناطق "بالبيّاض"، وتكونت هذه التربة من مواد المارل والطباشير، لذا امتازت بأنها غير متماسكة وسهلة

التفكك عند اختلاطها بالماء بسبب طبيعة تكونيها وتتسبب بحدوث انزلاقات أرضية فيها، وتنتشر في مدرجات الجبال ويتراوح سمكها من 40-70 سم (أبو صفط، 2003، ص 134).

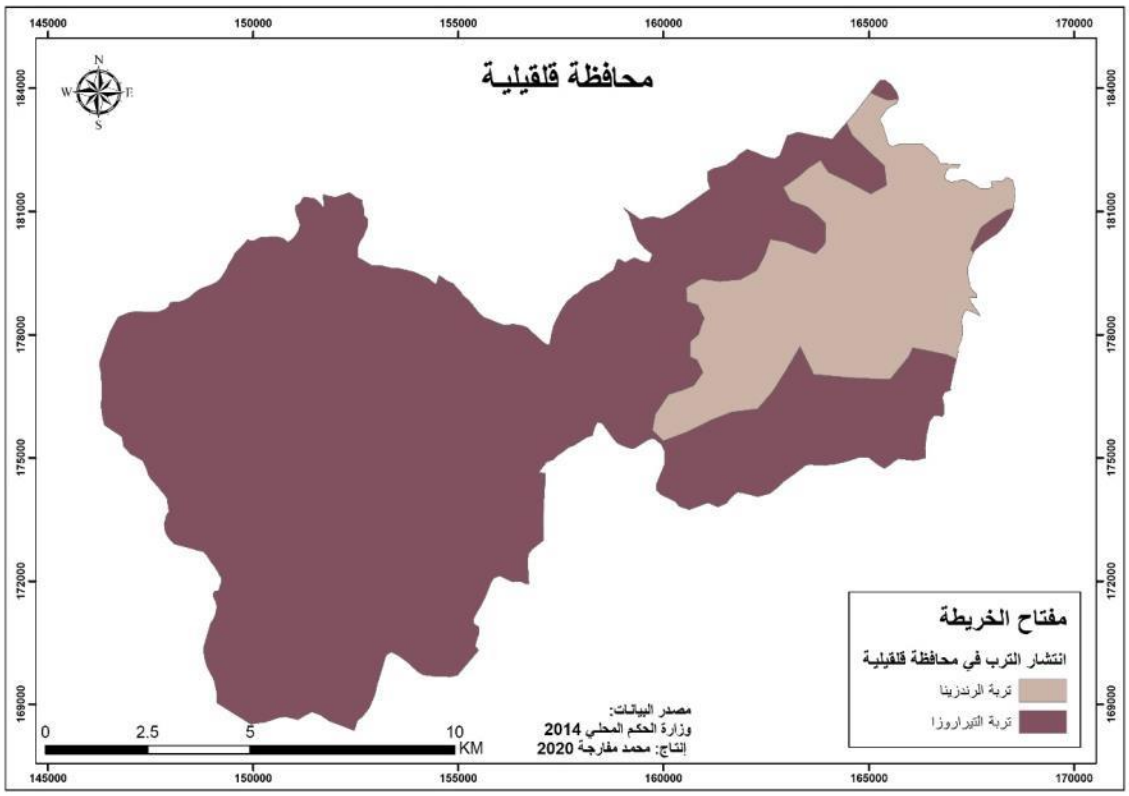

خريطة رقم (8): أنواع الترب في محافظة قلقيلية.

يعتمد نوع الترب السائدة على نوعية الصخر الأم المكون لها ويعتبر ذلك السبب الأساسي في تنوع الترب على مستوى الضفة الغربية ككل ومحافظة قلقيلية على وجه التحديد وتمتاز المنطقة بوجود الترب الرملية البنية الحمراء في المناطق الغربية التي تعتبر الحاضن لزراعة الأشجار المثمرة الاستوائية، وتنتشر الترب الحمراء والبنية الغامقة (التيراروزا والرندزينا)، والتي تعكس الطابع الجيري، ويلاحظ ذلك في عرض الاودية كوادي الاسكندران في الجهة الجنوبية لمحافظة قلقيلية، ويعتبر تنوع الترب الموجود في المحافظة سبب في ازدهارالزراعة لأنها ترب غنية بالعناصر المعدنية وتنشأ نتيجة عملية غسل الصخور الجيرية أو الدولومايتية الصلبة بمياه الأمطار التي تذيب كربونات الكالسيوم وتتركز بها أكاسيد الحديد والألومنيوم والسيلكا التي تعطي التربة لونها الأحمر، حيث ينتج عن هذه العملية معادن طينيّة تضاف إلى المواد الطينية الموجود في الصخور الدولومايتية

والجيرية وبالتالي تصبح التربة غنية بالعناصر المعدنية (غانم، مقابلة 2019/11/5)، انظر إلى الخريطة رقم (8).

2.1.6 مصادر المياه

يعتبر مورد المياه من الموارد المهمة والحساسة في الصراع بين الفلسطينيين والمحتل الإسرائيلي كغيرها من المصادر والثروات الطبيعية الموجودة في الضفة الغربية، حيث تعاني الضفة الغربية من شح في مصادر المياه بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الجزء الأكبر منها، وتعد مياه الأمطار هي المزود الرئيسي للمصادر الطبيعية الأخرى كالعيون والينابيع والأحواض الجوفية في الضفة الغربية التي قلما يتم الاستفادة منها واستغلالها بالشكل الأمثل حيث إن النسبة الأعلى من مساحة الضفة الغربية والتي تبلغ 55% من المساحة الكلية تسقط عليها أكثر من 400 ملم^3 / سنوياً والتي تصب في المنحدرات الغربية أي على طول امتداد الهضبة الداخلية من مرتفعات الخليل في الجنوب وحتى سهول محافظة جنين شمالا، وهناك 45% من إجمالي مساحة الضفة الغربية التي يسقط عليها أقل من 400 ملم^3 / سنوياً والتي تتمثل في مناطق الأغوار شرقاً وأريحا والسفوح الشرقية للجبال في الضفة الغربية (سلامة، 2008، ص 40).

وتشير الإحصائيات أن الاستغلال الأكبر لمصادر المياه يتركزعلى الضخ من المياه الجوفية من الأحواض الموجودة حيث أن 71.9% من المجموع المستغل هي مياه مضخوخة من الأحواض الجوفية (النتشة وبركات، 2014، ص 36)، وتعتبر محافظة قلقيلية من المحافظات التي تمتاز بوفرة مصادر المياه فيها اذ انها تقع على الحوض المائي الغربي الذي يحتوي على 52% من إجمالي المياه الجوفية في الضفة الغربية ويقدر متوسط كمية التغذية للحوض بنحو 362 مليون م^3، والذي تبلغ مساحته 1795 كم^2 والذي يتسغل الفلسطينيون 22 مليون متر مكعب منه فقط أي بنسبة 6.9% من إجمالي الحوض في حين يستغل الإسرائيليون باقي الكمية والتي تقدّر بـ 22% من احتياجاتهم المائية (خالد، 2003، ص22)، أما بالنسبة للآبار الجوفية يوجد في المحافظة 70 بئراً منها 68 بئراً تستخدم لأغراض الزراعة، أي بنسبة 21.3% من نسبة الآبار الموجودة في الضفة الغربية (مديرية زراعة قلقيلية، 2008). وتنتشر الآبار الجوفية في الجهة الغربية بشكل أكبر من الجهات الأخرى في المحافظة، ويعود وجود العدد الكبير من الابار الجوفية إلى وجود المياه على مسافة قريبة من سطح الأرض والتي يتم حفرها يدوياً او عن طريق انفجار العيون في هذه المناطق (انظر إلى الخريطة رقم 9).

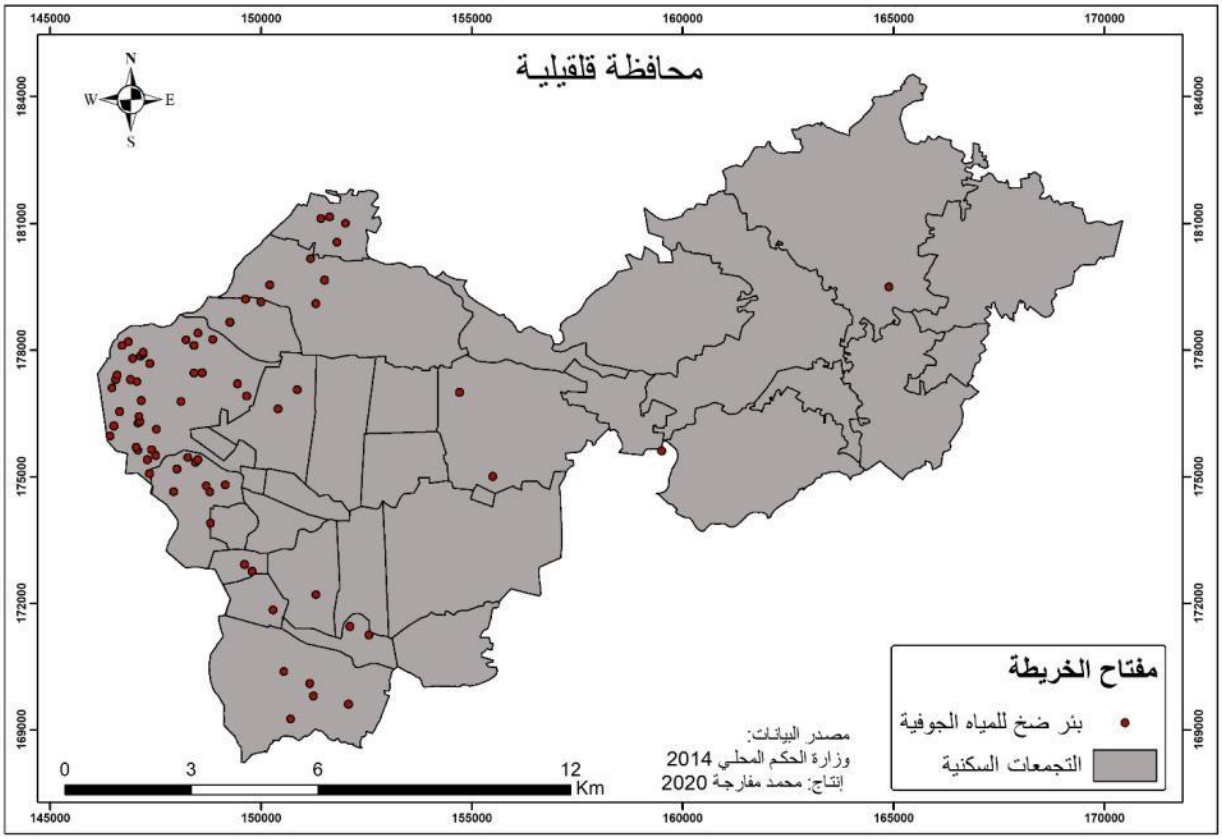

خريطة رقم (9): آبار المياه الجوفية في محافظة قلقيلية.

إن طبيعة الموقع والخصائص الجغرافيّة لمحافظة قلقيلية ساعدت على ازدهار النشاط الزراعي فيها على مدار العقود الماضية، فعلى صعيد عناصر المناخ في المحافظة فقد ساعد قرب المحافظة من البحر المتوسط على وفرة كمية الأمطار الساقطة سنويا عليها بسبب تعرضها للمنخفضات الجوية القادمة من البحر عدا عن درجات الحرارة المعتدلة البعيدة عن التطرف على مدار العام التي ساعدت على ازدهار النشاط الزراعي، وفي الوقت ذاته لا يؤثر ارتفاع الرطوبة الجوية على النشاط الزراعي في المحافظة بسبب قربها من سطح البحر على العكس من ذلك تعتبر الرطوبة الجوية مفيدة جداً للنباتات والأصناف الاستوائية الجديدة التي أدخلت للمحافظة، اذ تساعد على بقاء بخار الماء في الجو القريب من الأرض ما يعمل على التقليل من فقدان الأرض للمياه الموجودة في التربة، وتزاداد الأهمية الزراعية في المحافظة مع ملائمة العناصر المناخية مع الموقع التضاريسي والتكوين الجيولوجي، فوقوع المحافظة على السهل الساحلي الفلسطيني وعلى الجهة الغربية لجبال فلسطين الوسطى في الجهة المقابلة للمطر ساعدها في وفرة مياه الأمطار الساقطة عليها سنوياً،

عدا عن طبيعة التكوين الجيولوجي للسطح على مدار آلاف السنين الذي ميز الترب الموجودة في تلك المنطقة حيث تمتاز ترب الرندزينا والتيراروزا بخصوبتها العالية وغناها بالعناصر المعدنية التي تعتبر بيئة ملائمة للقيام بالنشاطات الزراعية.

وتتميز محافظة قلقيلية بكثافة الآبار الجوفية الموجودة فيها عن باقي محافظات الضفة الغربية بسبب خصائص السطح التي تميزها عن غيرها ما جعلها تحتوي على ثروة مائية كبيرة والتي تُستغل النسبة الأكبر منها لأغراض الزراعة، الأمر الذي ساعد على ازدهار النشاط الزراعي في المحافظة، بالرغم من المعيقات التي يضعها الاحتلال والتي تحد من استغلال المياه، فملائمة العناصر المناخية المختلفة في المحافظة مع طبيعة تكوينات السطح أعطى المحافظة ميزة جعلها تمارس النشاط الزراعي على مر العقود.

كل الدلائل تشير إلى أن الزراعة يجب أن تكون ناجحة في المحافظة بسبب توافر العناصر الرئيسية المهمة للزراعة من دراجات حرارة، رياح، رطوبة والتربة بالإضافة إلى توافر المياه ووفرتها سواء كانت مياه باطنية أو مياه الأمطار، إلّا أنه لا يتم استغلال هذه العناصر بالحق والشكل المطلوبين في الكثير من مناطق المحافظة وتحديدا الأجزاء الشرقية التي يقل وجود الابار الجوفية فيها وتعد أسعار المياه فيها باهظة الثمن مقارنة بالأجزاء الغربية وتحديدا المحيطة بمدينة قلقيلية. فوفرة المياه موجودة والأرض متاحة والمناطق التي تصلح للزراعة واسعة إلّا أن التحكم والقوة في أيدي سلطة احتلالية تصادر الأراضي وتتحكم في حركة المزارعين وتتصرف في المياه بشكلٍ كامل وتفرض حرماناً واسعاً بحق المزارعين الفلسطينيين، ما جعل من الصعب على المزارعين في تلك المنطقة ممارسة حقهم في ممارسة الأنشطة الزراعية بالشكل المطلوب، ولم يكن غريباً هذا الشيء فالطمع في مصادر المياه الفلسطينية كان أحد أهم الاعتبارات التي وضعها الساسة اليهود عندما بدأوا في إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين معلنين أن الحرب ليست فقط على الأرض وإنما هي حرب على الأرض وما تحتها في إشارة للموارد المائية الموجودة.

2.2 ثانياً: الضوابط البشرية

إن التغيُر في حجم السكان سواء كان بالزيادة أو بالنقصان له علاقة مباشر بالزراعة خصوصاً في المجتمع الفلسطيني الذي كان وما زال يعتمد على الأيدي العاملة في مجال الزراعة في ظل قلة الإمكانات والتقنيات المستخدمة في القطاع الزراعي. في هذا الصدد سيتم تناول الجوانب البشرية للسكان في محافظة قلقيلية من حيث:

1- الخصائص السكانية (التركيب العمري والنوعي، والتركيب الاقتصادي والاجتماعي).
2- التوزيع السكاني (التوزيع الجغرافي للسكان، والكثافة السكانية).
3- النمو السكاني.

2.2.1 الخصائص السكانية

اولا: التركيب العمري والنوعي للسكان

شهد متوسط عدد أفراد الأسرة تراجعاً في محافظة قلقيلية بسبب متطلبات المعيشة التي أصبحت تشكل عبئاً حقيقياً على أرباب الأسر حيث بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة في عام 1997 نحو 6.1 فرد في الأسرة، في حين أصبح متوسط عدد أفراد الأسرة في عام 2017 يبلغ 4.8 فرداً في الأسرة الواحدة، ويزداد أعداد السكان في المحافظة بواقع 2.5% سنوياً في ظل التقدم في القطاع الصحي المشهود حالياً وذلك حسب توقعات الجهات الرسمية (الإحصاء الفلسطيني، 2017، ص 14)، وقد بلغ عدد سكان محافظة قلقيلية 111,425 نسمة اي بنسبة 2.4% من مجموع سكان الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)، (انظر للشكل رقم 1).

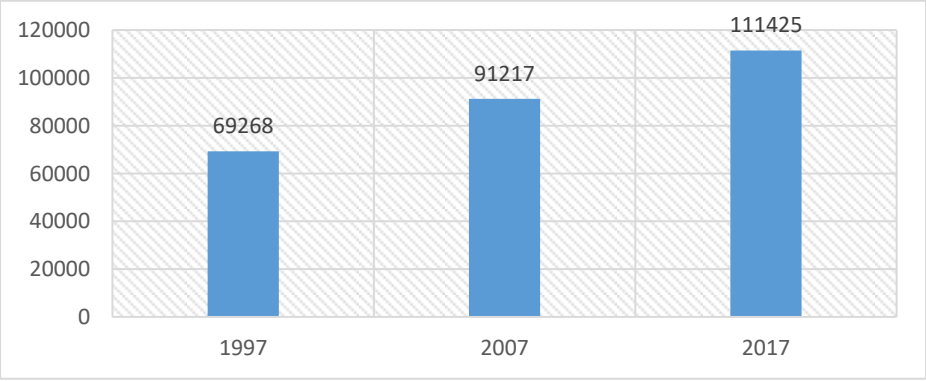

شكل رقم (1): أعداد السكان في محافظة قلقيلية 1997، 2007، 2017

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018، بتصرف الباحث

حيث تبلغ نسبة الذكور في المحافظة بنحو 51.3% بتعداد بلغ 57,258 ذكر فيما بلغت نسبة الإناث 48.7% بتعداد وصل إلى 54,167 انثى، وقد بلغت نسبة القوى العاملة في المحافظة 42.5% من السكان وبلغت نسب العاملين من إجمالي القوى العاملة 80.2% منهم 67% ذكور و15% إناث وبلغت نسب البطالة 18.8% (عفانة، 2014، ص25).أمّا بالنسبة إلى التركيب العمري في المحافظة فتغلب نسب الشباب على نسب الشيوخ بفارق كبير وبفارق صغير عن نسب الأطفال، حيث ان الفئة العمرية من 15-64 عام كانت النسبة الأعلى على مدار السنوات المختلفة، ثم جاءت في المرتبة الثانية الفئة العمرية 15 عاما فأقل في دلالة على ارتفاع اعداد صغار السن في مجتمع الدراسة، فيما حلت نسبة كبار السن في المرتبة الثالثة وبنسب قليلة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى في محافظة قلقيلية. ويظهر ذلك في الشكل رقم (2).

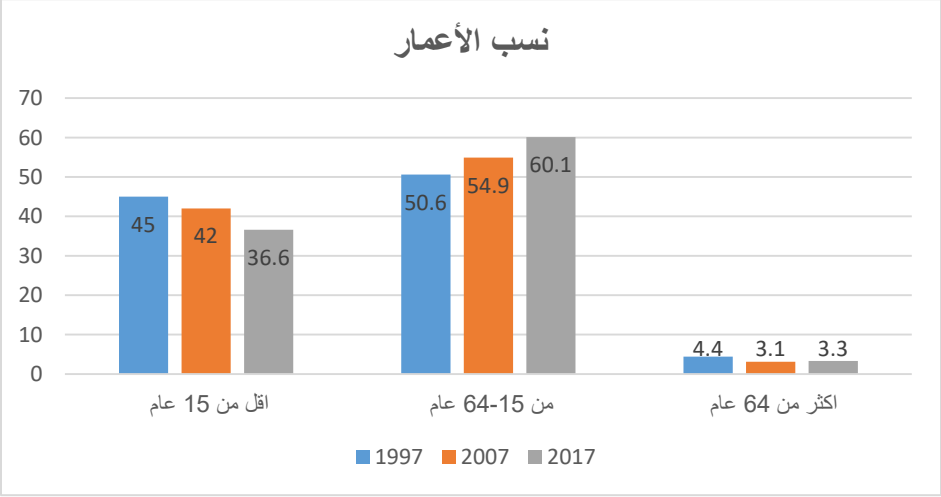

شكل رقم (2): التركيب العمري للسكان 1997، 2007، 2017

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018، بتصرف الباحث

- **الخصائص العامة للسكان الفلسطينيين في محافظة قلقيلية**

- التعليم، يتطور التعليم بشكل واضح في الضفة الغربية ويتزايد الإقبال على المعرفة العلمية ولكن بدرجات متفاوتة والتي أساسها معرفة القراءة والكتابة، حيث بلغت نسبة الذكور والإناث الملمين بالقراءة والكتابة والحاصلين على الشهادات المدرسية لغاية الثانوية العامة فقد بلغت نسبتهم 75.2% في العام 1997 في حين ارتفع هذا العدد ليصل إلى 80.8% بسبب انخفاض نسب الأمية بين الجنسين في العام 2007 في المقابل انخفضت هذه النسبة في العام 2017 لتصل إلى 74.5% هذا

الانخفاض واجهه ارتفاع في نسب الأفراد الذين يحملون الشهادات العليا حيث كانت نسبة الأفراد من حملة الشهادات العليا في العام 1997 نحو 10.7% من كلا الجنسين في حين بلغت هذه النسبة حوالي 22% في عام 2017 في دلالة واضحة على الارتفاع في العشرين عاماً الأخيرة، (انظر إلى الشكل رقم 3).

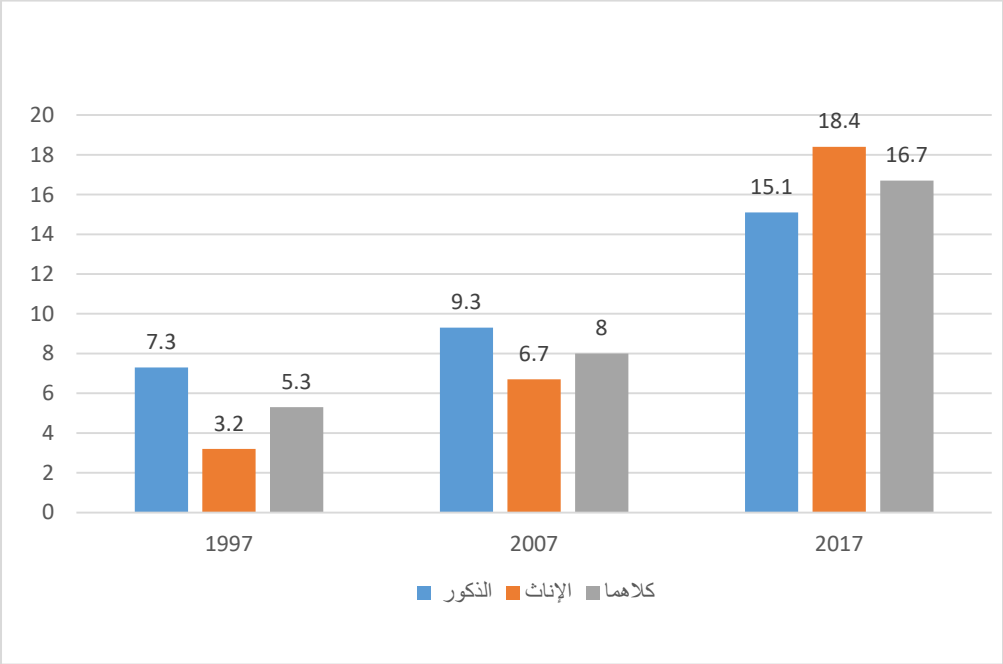

شكل رقم (3): التوزيع النسبي لحملة شهادات البكالوريوس فأعلى في الضفة الغربية في أعوام مختلفة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، بتصرف الباحث

وعند الحديث عن الحالة التعليمية في الضفة الغربية لا يتم ذلك بمعزل عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي السائد، فالكثير من الفلسطينيين يضطرون إلى الخروج المبكر من المدارس نظراً لقسوة ظروف المعيشة لكي يتسنى لهم توفير الحد الأدنى من احتياجات العيش وعند التطرق إلى الحالة التعليمية وربطها بالمزارعين في محافظة قلقيلية فنجد أن معظم الحائزين الزراعيين غير حاصلين على شهادات عليا او أي تخصصات في مجال الزراعة. فنجد أن الحائزين على شهادات جامعية لا يتجاوزون الـ 14 % من أصحاب الحيازات الزراعية على مستوى المحافظة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012).

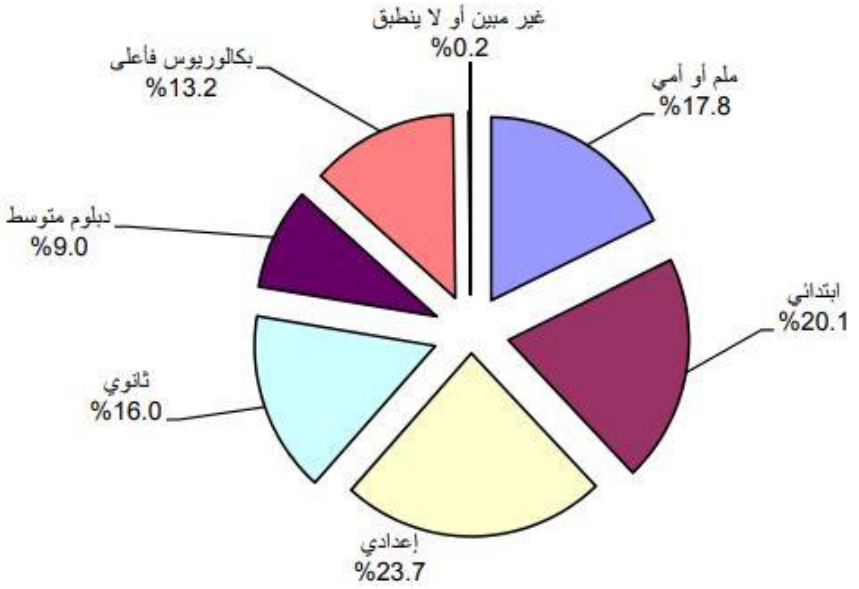

شكل رقم (4): التحصيل العلمي للحائزين الزراعيين في محافظة قلقيلية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1)، 2012

لم يبدِ الكثير من المزارعين في منطقة الدراسة أيّة إهتمام للشهادات العلمية في مجال عملهم إذ يروا أن ممارسة الأنشطة الزراعية لا تحتاج بالضرورة الحصول على هذه الشهادات، فالخبرة الزراعية لدى الغالبية العظمى منهم مكتسبة من الآباء والأجداد، في الوقت نفسه ان معظم المزراعون ملمون بالقراءة والكتابة حيث لا يجدون صعوبة في التعلم واكتساب مهارات يستغلونها في مجال عملهم من خلال قراءة النشرات الزراعية التي توزعها مديرية الزراعة او من خلال التعلم المباشر من الإنترنت. حيث وصلت نسبة الحائزين الذين يمتلكون شهادات بكالوريوس فأعلى 13.2% في حين ان معظم مجتمع الدراسة لم يتجاوزوا المرحلة الثانوية في تعليمهم والتي كانت نسبتهم النسبة الأعلى بنسبة وصلت إلى اكثر من 87% كما يظهر في الشكل رقم (4)، ويعود السبب في ذلك إلى الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية الصعبة التي توالت عليهم في فترات عديدة ما أجبرهم على ترك مقاعد الدراسة والانخراط في سوق العمل لتوفير سبل العيش.

- البطالة، حيث أشارت النتائج إلى أن معدل البطالة في الضفة الغربية وصل إلى 18.2% من الإجمالي العام للقوى البشرية بنسبة 15.5% بين الذكور مقابل 29.8% بين الإناث، وتركزت النسبة الأعلى للبطالة بين الفئة العمرية 15-24 عام لكلا الجنسين حيث بلغت 29.8% بواقع 25.6% بين الذكور و 50.5% بين الإناث في هذه الفئة العمرية (وفا، 2017)، في حين بلغت نسبة البطالة في

محافظة قلقيلية 10% كأقل المحافظات التي تحتوي على بطالة من بين محافظات الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، ص 38)، وتعتبر محافظة قلقيلية الأقل بطالةً بين محافظات الضفة الغربية بسبب الوضع القائم فيها حيث يستطيع القطاع الزراعي احتواء أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة يعبر سلحب (مقابلة 2019/3/25) على ذلك قائلاً أن معظم المزارع التي يتم زيارتها ميدانياً في المحافظة تقوم بضم أيدي عاملة في كل عام بالرغم من ثبات الدخل السنوي فيها ويعتبر سلحب أن طبيعة الترابط الاجتماعي بين الأهالي هو السبب الرئيسي في ذلك الأمر الذي يقلل من نسب البطالة في المحافظة ككل.

ثالثا: التركيب الاقتصادي والاجتماعي للسكان

يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بالعوامل السياسية بشكل كبير جداً من خلال الضغوطات التي تمارس عليه من قبل الجانب الإسرائيلي، فانعدام الاستقرار السياسي له آثاراً سلبية ومباشرة على الاقتصاد الفلسطيني بشكلٍ عام وعلى الاقتصاد الزراعي بشكل خاص، حيث تأثرت معدلات النمو الاقتصادي من العام 1994م حتى الوقت الحاضر، وقد بلغت معدلات النمو حتى العام 1999م 10% في حين أخذت هذه النسبة بالتراجع بعد اندلاع انتفاضة الأقصى حيث شهد الاقتصاد الفلسطيني تراجع بنسبة 10% في غضون سنتين فقط أي منذ اندلاع الانتفاضة وحتى عام 2002م، واستمر بالتراجع بسبب السياسات الإسرائيلية التي تمثلت بفرض مضايقات مباشرة عليه حيث شهد في العام 2006 بتراجع وصل إلى 4%، مع سكون الأوضاع السياسية في السنوات القليلة الماضية والتي لم تشهد توتراً كما السابق.

وزادت نسبة النمو الاقتصادي بنسبة 4% عام 2017، بلا شك أن هذه النسب تعبر عن عدم استقلالية واضحة في الاقتصاد الفلسطيني ناتجة عن خلل في تركيبة الاقتصاد نفسه حيث أن 66% من إجمالي الناتج المحلي تأتي من قطاع الخدمات، في حين يشكل قطاعا الإنشاء والصناعة 21%، بينما حل القطاع الزراعي في المرتبة الأخيرة بنسبة 3% من الناتج المحلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017). وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية من هذه القطاعات في العام 2015 حوالي 5,895.8 مليون دولار والذي يتم حسابه بناءاً على الأسعار الثابتة وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 2,256 دولار سنوياً.

تتوزع الأيدي العاملة في الضفة الغربية على أربعة قطاعات رئيسة وهي القطاع العام بنسبة 22.0%، القطاع الخاص بنسبة 63.1% إسرائيل والمستوطنات 11.7%، قطاعات أخرى 3.1% وأبرز الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الفلسطينيون في الضفة الغربية هي: الزراعة بنسبة 9.5%، محاجر وصناعة

تحويلية 15.9%، البناء والتشييد بنسبة 20.1%، التجارة والمطاعم والفنادق 20.8%، النقل والتخزين والاتصالات 5.2%، خدمات وغيرها 28.2% (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2016).

أما على صعيد محافظة قلقيلية فقد جاءت المنشآت العاملة في القطاع الزراعي في المرتبة الثانية في المحافظة والتي بلغ عددها حوالي 578 منشأة تضم 1,022 عاملاً (عفانة، 2014، ص25)، في المقابل بلغ عدد الحيازات الزراعية حوالي 3,701 حيازة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، ص25) ليتفوق القطاع الزراعي على قطاع المنشآت الصناعية التي حلّت في المرتبة الثانية بواقع 1,938 منشأة (عفانة، 2014، ص25)، وتميزت محافظة قلقيلية عن باقي محافظات الضفة الغربية أن القطاع الزراعي فيها تفوق على القطاع الصناعي على العكس من باقي معظم محافظات الضفة التي تحتوي على منشآت بكمية تفوق المنشآت الزراعية، لما يميزها من وجود المياه بشكل وفير خصوصاً الآبار الجوفية، في حين يقل وجود هذه الآبار في باقي محافظات الضفة الغربية.

كان معظم السكان الفلسطينيين في المحافظة يعتمدون على الاقتصاد الزراعي وتحديداً بعدما أعلنت السلطة الفلسطينية قلقيلية كمحافظة مستقلة عن محافظة طولكرم في عام 1994 حيث فاق نسبة العاملين في القطاع الزراعي 40% من اجمالي القوى العاملة فيها (رابي، 2001، ص90)، ولكن العوامل السياسية انعكست على المحافظة كما كان لها انعكاس على الضفة الغربية ككل؛ بسبب سياسة التضييق التي اتبعها الاحتلال الإسرائيلي مع اندلاع انتفاضة الأقصى التي خلفّت بطالة في معظم أرجاء المحافظة والتي بلغت في العام 2001 حوالي 40% من اجمالي القوى العاملة (الشايب، 2013، ص3)، وما زاد الوضع سوءاً بناء جدار الفصل العنصري الذي عمل على مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة للمحافظة التي كانت تزرع بالزيتون والحمضيات والخضار والأشجار المثمرة التي كان لها انعكاس مباشر وسلبي على الزراعة في المحافظة ككل حيث انخفض نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى نحو 25% من إجمالي القوى العاملة في الوقت الحالي.

اعتمد اقتصاد المحافظة على الحركة التجارية النشطة وحركات التسوق مع البلدات الفلسطينية داخل الخط الأخضر في الكثير من الأحيان والتي شكلت 40% من مجمل الدخل العام (الشايب، 2013، ص3) كان ذلك قبيل بناء جدار الفصل الذي عمل على تدمير الاقتصاد التجاري مع الداخل المحتل حيث عمل الاحتلال على تسكير معظم البوابات والحواجز التي تربط المحافظة بالداخل المحتل مع وضع بؤر استيطانية وحواجز على هذه المداخل ما جعل السيطرة شبه تامة على حركة التجار والسكان في المحافظة (عبد الفتاح، مقابلة 2019/11/21)، وسبب ذلك خسائر فادحة للمزارعين حيث أن أكثر من

600 محل تجاري أغلقت ملفاتهم في الغرفة التجارية في المحافظة جراء الممارسات الإسرائيلية تجاه المتسوقين القادمين من خارج المحافظة وتحديدا من الخط الأخضر (نزال، 2013).

وبالرغم من سياسات التضييق المتبعة من قبل الاحتلال مازالت المحافظة تعتبر في مقدمة المحافظات على مستوى الضفة الغربية في الجانب الزراعي وخصوصا في انتاج الأشتال الزراعية وزراعة المنتجات الاستوائية والحمضيات حيث يحرص المزارعون الفلسطينيون فيها على التمسك بأراضيهم التي تبقت، وفي الوقت نفسه ما زالوا متمسكين بالأراضي التي تمت مصادرتها بشتى الوسائل القانونية المتاحة مع العلم أن ذلك يعمل على إهدار طاقات المزارعين من خلال الذهاب إلى مكاتب التنسيق في المحافظة دون استفادة فعلية من قراراتهم وفي نفس الوقت لا يستطيع المعظم دخول أراضيهم الا في الأوقات التي يسمح لهم الاحتلال بها ما يعني محدودية الاستفادة الفعلية منها بسبب إمكانية العبور عليها.

وتشكل نسبة العاملين في القطاع الزارعي ثاني أعلى نسبة بعد القطاع الخدماتي والحكومي حيث شكل العاملين في القطاع الزراعي 25% من إجمالي القوى العاملة وشكل القطاع الخدماتي والحكومي 45% من الإجمالي العام (عفانة، 2014، ص 33)، (انظر إلى الشكل البياني رقم 5).

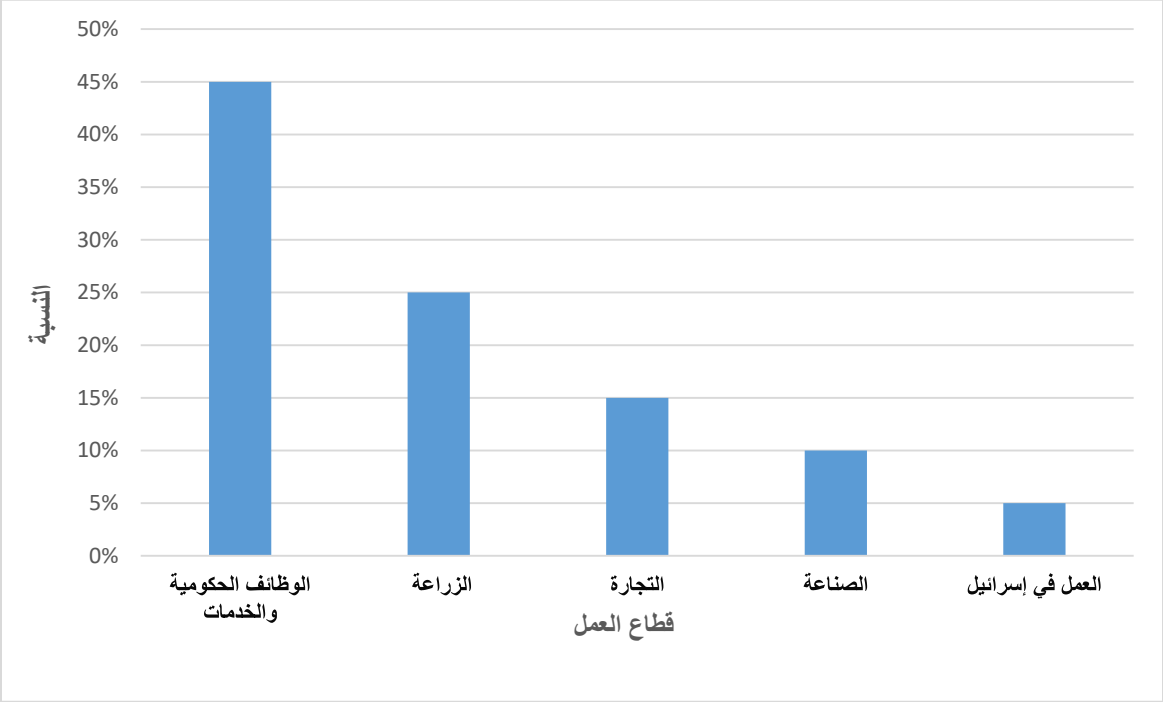

شكل رقم (5): مشاركة القوى العاملة في قطاعات العمل في محافظة قلقيلية

المصدر: عفانة، 2014، ص33

تختلف محافظة قلقيلية عن محافظات الضفة الغربية من حيث وصف القوى العاملة فيها حيث أن 25% من مجموع القوى العاملة تعمل في القطاع الزراعي وهذه النسبة مرتفعة مقارنة بالضفة الغربية ككل، ولكهنا منخفضة عند مقارنة العمالة الزراعية في المحافظة في عام 1994 التي وصلت إلى 45% من إجمالي القوى العاملة في المحافظة، وعند مقارنة قلقيلية بالضفة الغربية فإن فرق الإختلاف واضح حيث تشكل نسبة العاملين في القطاع الزراعي في الضفة الغربية إلى أقل من 7% من إجمالي القوى العاملة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010).

قد يبدو للقارىء أن العمالة الزراعية في محافظة قلقيلية تبدو مرتفعة عند مقارنتها بالضفة الغربية ككل وهذا يبدو صحيحاً، نظرا لما تمتاز به المحافظة على المستوى الزراعي فالموارد الطبيعية والمقومات الزراعية ظّلت متاحة في بعض المناطق في المحافظة وتحديداً في القسم الغربي منها، الذي يمتاز بوفرة مصادر المياه الجوفية والآبار، بالرغم مما تعرضت له المحافظة في الفترات السابقة وتحديداً بعد بناء جدار الفصل العنصري الذي كان له تأثيراً كبيراً على القطاع الزراعي في المحافظة، وكان تأثير العوامل الجيوسياسية واضحاً على محافظة قلقيلية حيث انخفضت نسب القوى العاملة في القطاع الزراعي لحساب القطاعات الأخرى كالقطاع الحكومي والخدماتي والتي جآءت على حساب العمالة الزراعية.

2.2.2 التوزيع السكاني والكثافة السكانية

يتأثر عامليْ التوزيع السكاني والكثافة السكانية بالعوامل الطبيعية والبشرية في مختلف المناطق إذ تؤثر عناصر المناخ المختلفة على التوزيع السكاني وانتشارهم، والتي تعتبر عنصراً مهما لتركز السكان في محافظة قلقيلية، حيث نجد أن المناطق معتدلة الحرارة والتي يساعد مناخها على القيام بالنشاطات الاقتصادية المختلفة تكون جاذبة للسكان، تماماً كما هو الحال بالنسبة لمحافظة قلقيلية، التي يتوزع السكان فيها على 34 تجمع بما فيهم المدينة المركز (قلقيلية) والتي تعتبر أكبر تجمع للسكان في المحافظة بعدد سكان بلغ 51,235 نسمة فيها في عام 2017، بينما تعد عزبة جلعود أصغر تجمع سكاني في المحافظة باحتوائها على 145 نسمة في العام ذاته (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017). وتبلغ الكثافة السكانية في المحافظة 587 شخص/كم^2، (انظر إلى الخريطة رقم 10).

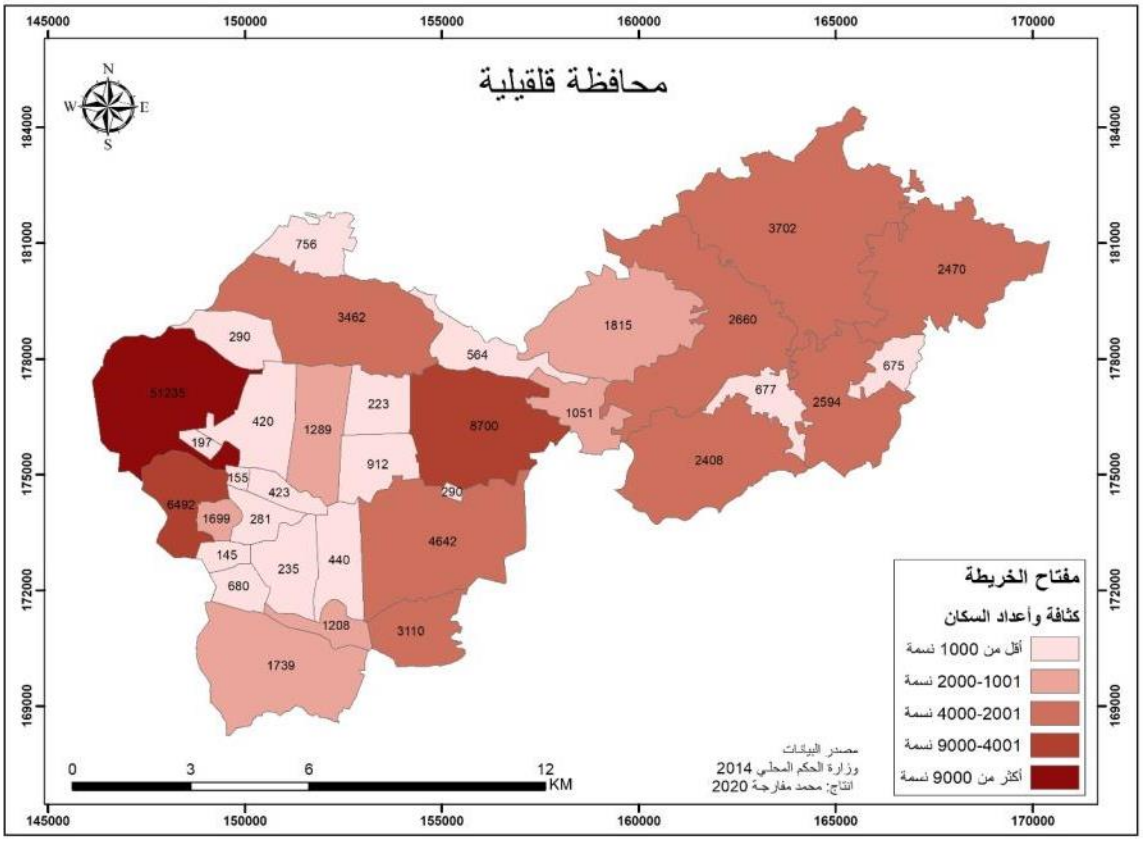

خريطة رقم (10): الانتشار السكاني في محافظة قلقيلية

2.2.3 النمو السكاني

والذي يعرف على أنه "اختلاف حجم السكان عبر الفترات الزمنية؛ وذلك بسبب العوامل الطبيعية وعامل الهجرة، ويعد نمو سكان أيّة منطقة دليلا على نموها الاقتصادي، ونهضتها الاجتماعية، وسماتها الحضارية وفكرها السياسي، بل إن النمو السكاني يؤثر على خصائص السكان كلها" (الكحلوت، 2016، ص 73). استخدمت ثلاث سلاسل وهي عبارة عن فرضيات تتعلق بالنمو السكاني في العام 1997 من أجل تتبع المسار المستقبلي للخصوبة في محافظة قلقيلية حيث سميت السلسلة الأولى باسم "السلسلة المتدنية" والتي تتدنى فيها معدلات الخصوبة، أما الثانية فتكون معدلات الخصوبة فيها متوسطة وأطلق عليها اسم السلسلة المتوسطة، في حيث أُطلق على السلسلة الثالثة "السلسلة المرتفعة" التي ترتفع فيها معدلات الخصوبة بشكلٍ كبير (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1997، ص17)، بالتالي إن النمو السكاني في المحافظة يأتي ضمن إطار "السلسلة المتدنية" حيث بلغت نسبة النمو السكاني في العام 2017 ما نسبته 2.4% بواقع 3.6 مولود في العام ذاته (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، ص65).

ويرتبط النمو السكاني ارتباطاً وثيقاً بعامل الخصوبة حيث إن ارتفاع نسب الخصوبة يوازيها نمو في أعداد السكان وعلى النقيض من ذلك عندما تنخفض معدلات الخصوبة فإن النمو السكاني يكون بدرجات أقل، ففي محافظة قلقيلية أخذت معدلات الخصوبة بالانخفاض مع مرور السنين حيث عدد أفراد الأسرة في العام 1997 نحو 5.6 فردا في الأسرة الواحدة وشهدت معدلات الخصوبة تراجعاً مستمراً لتصل إلى 4.0 فرداً في الأسرة الواحدة في العام 2008 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، ص 39).

وتعتبر قلقيلية من المحافظات التي نمت طبيعياً على مدار العقود الماضية إلّا أن التأثير الكبير كان على أعداد السكان كان في فترتي النكبة والنكسة حيث هاجر عدد كبير من سكان المحافظة في هذه الفترة بسبب وقوعها على خط التماس مع المناطق التي احتلتها إسرائيل عام 1948، بل وشهدت المحافظة نموا سكانيا كبيرا وصل إلى 35% بعد النكبة بسبب الهجرات التي توالت في عام النكبة للفلسطينيين الذين هُجِّروا من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1948 (عنايا، 2004، ص32)، ويصل نسبة اللاجئين في المحافظة في هذا الوقت إلى نحو 47% من إجمالي عدد السكان (عفانة، 2014، ص33)، وعند الحديث عن محافظة قلقيلية فإنه بالنظر إلى الإحصائيات الموجودة سنلاحظ النمو السكاني المستمر منذ العام 1997 حتى 2017 الذي وصل إلى 46.3% في المحافظة على مدار خمسين عاماً التي مضت، ويبلغ عدد سكان المحافظة 111,425 نسمة بنسبة 2.4% من مجموع سكان الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019). (انظر إلى الشكل رقم 6).

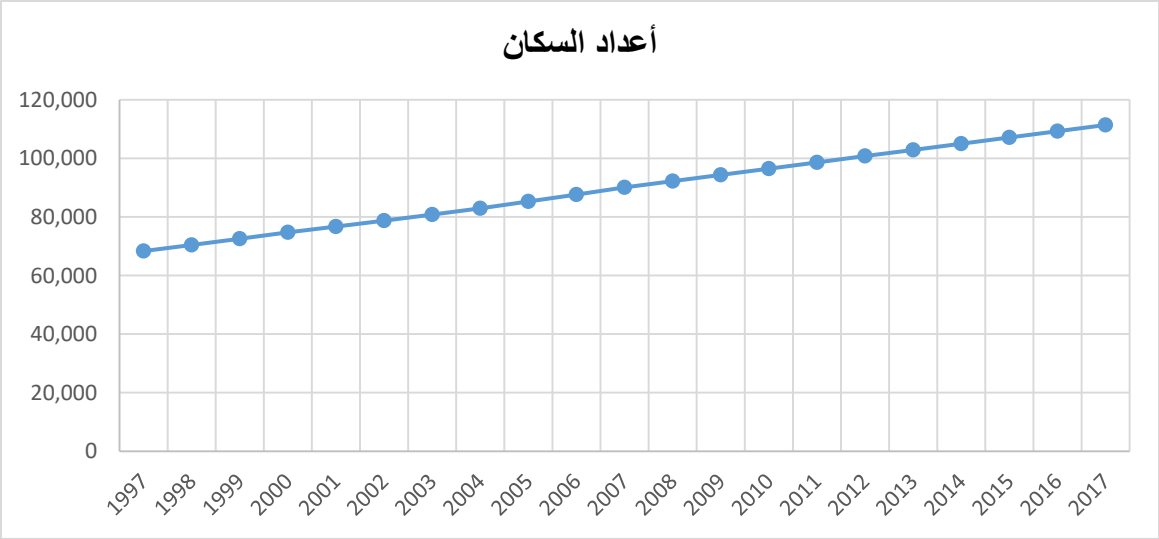

شكل رقم (6): عدد السكان المقدّر في محافظة قلقيلية في سنوات متعددة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019، بتصرف الباحث

وتتميز محافظة قلقيلية عن باقي محافظات الضفة الغربية بأن حوالي ربع القوى البشرية العاملة منخرطون في القطاع الزراعي ويزرعون حوالي ثلث مساحة المحافظة كأعلى نسبة بين محافظات الضفة الغربية، وتؤثر الخصائص السكانية وتتأثر بشكل مباشر على القطاع الزراعي حيث يرى معظم المزارعين أن زيادة عدد أفراد الأسرة يساعد في القيام بالأنشطة الزراعية المختلفة ويوفر مبالغ مالية كانت ستخصص للأيدي العاملة الغريبة، وتنخرط النسوة في مجال الأنشطة الزراعية ويأتي ذلك ضمن درجات متفاوتة حيث هناك قسم من النساء يعملن بطريقة منتظمة في المجال الزراعي، وهناك قسم آخر يعملن على المساعدة بشكل جزئي في الزراعة تتمثل بمساعدة الرجال المزراعين من خلال القيام ببعض الأعمال السهلة، ولكن الغالبية العظمى من النساء لا يمارسن الأنشطة الزراعية مع الأفراد المزارعين، ويدل ذلك على تراجع دور المرأة في ممارسة الأنشطة الزراعية مقارنة بالسابق، ولا يرى المزارعين ضرورة قيام المرأة بالعمل في هذا المجال في ظل وجود تقنيات ساعدت على القيام بهذه الأنشطة مع توافر عدد من الأيدي العاملة المتاحة مقارنة في السابق إضافة إلى تقلص الزراعة كنشاط مقارنة بالسابق، أما الفئات العمرية التي تشارك في الأنشطة الزراعية فإن معظم المزارعين ممن لديهم أطفال ما دون السابعة عشرة يلتحقون في التعليم في مستويات مختلفة ويقدّرون أهمية التعليم لبناء مستقبل أبناءهم ويريدون تسهيل الطريق أمام الجيل القادم وهو مالم يكن موجودا في زمانهم سلحب (مقابلة، 2019/4/24).

الفصل الثالث

الخلفية النظرية

3.1 مقدمة

يعتبر القطاع الزراعي القطاع الأهم في الدولة، لأنه من أكثر الوسائل فعالية لتعزيز الإنتاجية والتقليل من الفقر وزيادة الاستدامة البيئية، وتحتاج العملية الزراعية إلى زيادة كفاءة استغلال الموارد الطبيعية في سبيل القيام بها، ويعبر قوة النشاط الزراعي صورة عامة عن قوة واستقلالية الدول فالدول، المنتجة عادةً ما تتسم بالقوة على صعيد الاقتصاد الداخلي على الأقل، على العكس من الدول التي تعاني من مشكلات في كيفية إدارة القطاع الزراعي التي ستظل تابعة لدول اخرى في ظل عدم الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والبشرية، تماما كما هو الحال في الدول النامية (الفاو، 2012، ص8)، وتلعب الظروف المناخية والموارد الطبيعية الدور الأبرز في ممارسة الأنشطة الزراعية، إضافة إلى الموارد البشرية وكيفية استغلالها بالشكل الأمثل، ففي معظم الدول المتطورة يتم استغلال هذه العناصر بالصورة الأمثل، على العكس من ذلك في الدول النامية التي تجد صعوبة في كيفية الإدارة الصحيحة لهذه الموارد، فسوء الادارة جعل هناك عائقا امام الدول العربية التي يتم استغلال 36% فقط من إجمالي الأراضي القابلة للزراعة فيها ما جعلها تتبع للدول الكبرى في سد احتياجاتها الزراعية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2008، ص36).

في هذا الفصل من الدراسة سيتم التطرق إلى الخلفية النظرية للزراعة، حيث سيتم الحديث عن أمور عديدة تتعلق بالقطاع الزراعي من حيث تقلص الأراضي الزراعية والأيدي العاملة في بعض مناطق الإقليم القريب من منطقة الدراسة، وسيتم توضيح مفهوم ونشأة القطاع الزراعي، بالإضافة إلى أهمية القطاع الزراعي للدولة، وما هي أشكال وأساليب الزراعة الحديثة، وأبرز المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي حول العالم.

3.2 مفهوم الزراعة ونشأتها

عند الحديث عن النشاط الزراعي يتم التطرق إلى شقّيه النباتي والحيواني والتي تعرف بأنها علم وفن إنتاج المحصولين والتي تقدم المنفعة للبشر، هنا وفي هذا الصدد سيتم تناول الزراعة النباتية على اعتبار أن الدراسة تتمحور حول الزراعة النباتية في محافظة قلقيلية. وقد تناول الكثير من الخبراء موضوع الزراعة في

أبحاثهم وكانوا قد عرفوا الزراعة كلٌ بإسلوبه إلّا أن المضمون كان في درجة كبيرة من التشابه، من هنا يمكن الوقوف عند تعريف الدليمي (2013) للزراعة الذي كان شاملاً متناسقا، حيث عرف الزراعة بأنها: "مجرد عميلة بذر البذور في التربة ثم تركها لتنمو تحت الظروف الطبيعية حتى يحين موعد حصادها فتحصد وتصنف الزراعة العالمية إلى زراعة متقدمة وأخرى تقليدية وثالثة نامية، والزراعة المتقدمة هي التي يتم فيها استخدام أساليب إنتاجية جديدة عصرية مما أدى إلى إشباع رغبات السكان". والزراعة التقليدية فهي الزراعة التي يتم فيها استخدام عناصر إنتاجية تقليدية أي قديمة غير متطورة في إنتاج سلع زراعية تقليدية لا تكاد تشبع رغبات السكان، أما الزراعة النامية فهي تلك النوع من الزراعة التي تتم بطرق بدائية وتخلو من أي نوع من أنواع التقدم الزراعي والتي ينحصر انتشارها في بعض المناطق في القارة الإفريقية (الدليمي، 2013).

أمّا عن نشأتها فتعتبر الزراعة من أقدم الحرف التي مارسها الإنسان على وجه البسيطة، حيث كانت النباتات البرية من أوائل النباتات التي استغلها الانسان في غذائه، ومع الملاحظة لطريقة نمو هذه النباتات اكتشف طريقة تكاثرها وبدأ يجمع بذورها وتمهيد الطريق أمام نموها وحدها، من خلال إزالة جميع أنواع النباتات البرية الأخرى وزراعة النباتات التي يجمع بذورها، وكانت هذه العملية مهمة جدا من أجل استقرار الإنسان بعد الفترة التي استغرقها الانسان في التنقل والبحث عن النباتات والثمار البريّة، وكان ذلك بداية التحول في مهنة الإنسان من مهنة الصيد إلى مهنة الزراعة (هارون، 2016، ص30). وتشير التقديرات إلى أن الإنسان بدأ بممارسة الأنشطة الزراعية قبل حوالي 12000 عام، حين بدأ الانسان في التخلي عن أنماط الحياة التقليدية للصيد، وبدأ في إقامة مستوطنات بشرية دائمة من خلال التوسعة في استخدام الأراضي لأغراض الزراعة بهدف استمرار الاستقرار، حيث بدأ في انتقاء أصناف معينة من النباتات الصالحة للاستهلاك البشري وإزالة النباتات البرية التي لا تستخدم للغذاء (برنامج الأمم المتحدة الزراعي، 2017، ص31).

وبعد اكتشاف الإنسان مهنة الزراعة قام بزراعة الأراضي التي استقر فيها بشكل متكرر ما عمل على إضعاف الأراضي الزراعية بسبب استنزاف طاقتها ما دفعه إلى التنقل من مكان إلى آخر لكي يباشر بممارسة الزراعة، ومع تكرار ذلك بدأت فكرة إراحة الأرض لفترة زمنية لكي تجدد نشاطها، ويرى بعض العلماء أن الموطن الأول للزراعة هو جنوب شرق آسيا بسبب توافر المقومات الأساسية لنشأة الزراعة حيث تحتوي هذه المنطقة على تنوع تضاريسي ونباتي كبير وخصائص مناخ ساعدت على قيام النشاط الزراعي فيها (غلاب والجوهري، 1975، ص282).

يمكن تصنيف الزراعة في محافظة قلقيلية على أنها زراعة تقليدية، إذ أن هناك قفزة نوعية في استخدام المعدات الزراعية والتي انعكست على كميات الإنتاج والتي أصبحت أساسا للمزارع الفلسطيني في الاستخدام الزراعي والتي بدورها أيضاً أدت إلى رفع الجدوى الإقتصادية للزراعة الفلسطينية، ولم يتوقف التطور التكنولوجي عند إستخدام المعدات الزراعية فقط بل أُدخلت تقنيات حديثة تتعلق بالمبيدات الكيماوية وتحسين أصناف نباتية مقاومة للآفات الزراعية (معهد الأبحاث التطبيقية، 2015).

ويمكن القول أن القطاع الزراعي الفلسطيني يتماشى مع التطور العالمي في مجال استخدام التقنيات الزراعية فبالرغم من أنها تقنيات ليست على أعلى مستوى من التطور التكنولوجي إلّا أنها تتفوق على الكثير من الدول النامية على الرغم من المضايقات والفروضات التي وضعت على المزارع الفلسطيني من قبل الاحتلال الإسرائيلي. وهذا يعني أن القطاع الزراعي في الضفة الغربية سينمو بوتيرة متسارعة لو وجد البيئة الملائمة والداعمة للقيام به.

3.3 أهمية القطاع الزراعي

إن القطاع الزراعي هو عبارة عن اقتصاد جزئي من اقتصاد كلي يهدف إلى نفس الأهداف التي يهدف إليها الاقتصاد العام في الدرجة الأولى، فليس ممكناً ان ينمو ويتطور الاقتصاد الزراعي بمعزل عن البيئة الكلية للاقتصاد السائد فهي قطاعات مكملة ترمي لهدفٍ واحد وهو تحقيق الربح والاكتفاء والاستقلالية (شورش، 2018)، وتكمن أهمية القطاع الزراعي في الدولة في العديد من الأمور وهي:

1- زيادة الدخل القومي: حيث يعمل النشاط الزراعي على المساهمة في تكوين الدخل القومي وزيادته، من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي، ويعبر حجم الاقتصاد الزراعي ومساهمته في الدخل القومي عن مدى قوة اقتصاد الدولة، وتختلف نسب المساهمة من دولة إلى أخرى حسب طبيعة الاقتصاد المحلي من جهة، وتطور القطاعات الانتاجية من جهة أخرى (علي، 2018).
2- تحقيق الامن الغذائي: ويتم ذلك من خلال توفير احتياجات الدولة من المواد الغذائية، فالدولة التي تقوم بانتاج غذائها تصبح دولة ذات اكتفاء ذاتي ويمكن أن تتجاوز ذلك لتصبح دولة منتجة من خلال تصدير الفائض من المنتجات الزراعية إلى الخارج، لهذا تكن الدول المنتجة قوية لأنها تعمل على مواجهة زيادة الاستهلاك لتصبح مستقلة إلى حدٍ كبير، على العكس من الدول المستهلكة التي تكن تابعة وضعيفة في نفس الوقت، فالاستهلاك من المنتجات المحلية يعطي الدولة الأمن الغذائي الداخلي

وقوة اقتصادية خارجية في الوقت ذاته، وبلا شك أن عملية تحقيق الأمن الغذائي مرتبطة بالسياسات القومية ومدى قدرة الحكومة على توفير الأمن الزراعي (حسين، 2015).

3- خلق فرص عمل: حيث يعتبر القطاع الزراعي القطاع الأهم بالنسبة إلى دول العالم وتحديدا دول العالم الفقيرة لأنه يساهم في التقليل من ظاهرة البطالة، فالقطاع الزراعي يعمل على خلق فرص عمل ويستوعب اكبر قدر ممكن من الايدي العاملة، فممارسة النشاط الزراعي يمكن أن يتم دون استخدام الآلات الحديثة وهو ما يعرف باسم الزراعة النامية الأمر الذي يسهل على الكثير من الأيدي العاملة الانخراط في النشاطات الزراعية، وتبين الاحصاءات ان متوسط الناتج القومي الاجمالي من الزراعة بلغ في الدول النامية نحو 27% في دلالة واضحة على ذلك (الفاو، 2012، ص8).

4- تحقيق التنمية الريفية: يتركز القطاع الزراعي عادةً في التجمعات الريفية، فازدهار النشاط الزراعي سينعكس بشكلٍ ايجابي على الأسر الريفية، ويمكن تتبع ذلك من خلال المقارنة بين الدول المتقدمة التي تستثمر المناطق الريفية بشكل جيد في الانتاج الزراعي، وبين الدول النامية التي لا يحظى القطاع الزراعي فيها بذلك القدر الكافي من الإهتمام، ما ينعكس سلبا على المناطق الريفية فيها، ويمكن رؤية ذلك من خلال نسب الفقر في الدول النامية حيث تتركز نسبة الفقر في المناطق الريفية بنسبة تصل إلى 80% من الاجمالي العام، فانعدام الركائز الأساسية لعملية التنمية سيجعل من الصعب أن يسهم القطاع الزراعي في إحداث تنمية ريفية (البنك الدولي، 2018، ص12).

5- تقليل العجز الاقتصادي: إذ أن قوة الاقتصاد في الدولة تنحدر من قوة كافة القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي، فالاستغلال الأمثل للموارد الزراعية، يؤدي إلى زيادة في عملية الإنتاج الزراعي والذي بدوره تنعكس على الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق الكفاءة الاقتصاية والتقليل من أعباء الحكومة من خلال سد العجز الاقتصادي (بختة، 2016، ص30).

3.4 الزراعة في اقليم البحر المتوسط

تعتبر الزراعة من العوامل المهمة في اقتصاد دول البحر المتوسط حيث تسمح الظروف الطبيعية وطبيعة المناخ السائد والتضاريس فيها بتنوع المحاصيل الزراعية فيها، إذ أن الميزة الكبرى للمناخ السائد تمكن في درجات الحرارة المعتدلة البعيدة عن التطرف في فصل الشتاء، وحارّة بعيدة عن التطرف كذلك صيفاً، لذا يمكن زراعة أنواع كثير من النباتات في هذا المناخ سواء كانت نباتات بعلية كالقمح، والشعير، الزيتون، التين، الرمان أو المحاصيل الزراعية التي تعتمد على الري كالخصراوات، والفواكه، والقطن والحمضيات

وتمتاز دول الحوض بشح المياه في المناطق الصحراوية لذا تكون في غالب الأحيان غير مستغلة زراعياً باستثناء مناطق الواحات (سوفير، 2010، ص25).

إن الحديث عن الزراعة في إقليم واسع كإقليم دول حوض البحر المتوسط لا يتم بمعزل عن مناقشة الواقع الذي تعيش فيه هذه الدول، إذ تعتبر الزراعة اقتصاد مهم في اقتصاد هذه الدول وتتشابه إلى حد كبير في المنتجات الزراعية التي تنشط فيها إلا أن هنالك مسألة مهمة لا بد من تناولها ألا وهي التطور في الأساليب الزراعية من بلد لآخر حيث يضم الاقليم دول من ثلاث قارات (آسيا، افريقيا، اوروبا) تختلف في التصنيف إذ تعتبر غالبية الدول شمال البحر دول متطورة تمارس الأساليب الزراعية الحديثة كإسبانيا وإيطاليا مثلا في حين تعتبر دول جنوب البحر دول نامية تصنف من دول العالم الثالث، التي تمارس الزراعة بالأساليب التقليدية إلى حدٍ ما كمصر وليبيا مثلا، فالحديث عن أمر كهذا في غاية الأهمية من أجل معرفة الأوضاع الزراعية المحيطة بمنطقة الدراسة وفي هذا الصدد سنتناول وبشكل موجز الزراعة في إسبانيا كإحدى الدول المتقدمة وفي الجانب المقابل الزراعة في مصر كإحدى الدول النامية.

مارس الإسبان مهنة الزراعة منذ مئات السنين وكانت المهنة الرئيسية للسكان على مدار عقود طويلة لان طبيعة بلادهم تمتاز بطبيعتها المتوسطية التي سمحت لهم بممارسة النشاطات الزراعية المختلفة حتى منتصف القرن المنصرم وتحديدا في أواخر النصف الأول، حين بدأت الثورة الصناعية في أوروبا أصبح التحول يأخذ مجراه حيث كانت أكثر من 60% من العمالة الإسبانية لصالح القطاع الزراعي في ثلاثينيات القرن الماضي، إلا أن التحول في العمالة بدأ مع نهاية ثلاثينيات القرن العشرين وأصبحت الهجرات تتوإلى من الريف إلى مراكز المدن حيث يتوافر العمل وبأسعار وصلت إلى أضعاف العمالة في القطاع الزراعية (منشورات الاتحاد الاوروبي، 2010)، استمر الوضع بهذه الشاكلة حتى وصل أعداد المهاجرين في العام 1973 إلى حوالي 1.8 مليون شخص وأصبح نسب العاملين في الزراعة لا يتجاوز الـ 35% من إجمالي الايدي العاملة في الدولة في العام ذاته ومع استمرار هجرة العاملين من الريف إلى المدينة اسمترت هذه النسبة بالانخفاض حتى وصلت 15% عام 1986 وكانت الحكومة في ثمانينيات القرن الماضي قد وضعت برامج من أجل أن العودة بالقطاع الزراعي اذ عملت على تجميع الحيازات الصغيرة المتناثرة المتناثر (Mimifundio) ونجحت في توطيد حوالي 5 ملايين هكتار، وتم رفع أجور العاملين في القطاع الزراعي لتتقارب من العمالة في القطاع الصناعي (منشورات الاتحاد الاوروبي، 2017).

إلا أن التطور الكبير في القطاع الصناعي والخدماتي جعلهما القطاعي الأكبر في إسبانيا، ومن هنا استمرت نسبة مشاركة القطاع الزراعي بالانخفاض حتى العام 2017 حين شكل العاملين في القطاع الزراعي 4% من

نسبة القوى العاملة ويساهم القطاع الزراعي بنحو 2.5% في الدخل القومي بقيمة بلغت نحو 28 مليار دولار، وتبلغ مساحة إسبانيا حوالي 50 مليون هكتار منها 20 مليون هكتار صالحة للزراعة بنسبة 40% من مساحة البلاد منها 10% تعتبر ممتازة في الانتاج الزراعي، وتحتوي على مساحات شاسعة لا تستغل زراعيا بسبب طبيعتها القاحلة او بسبب نقص مياه الأمطار الساقطة عليها سنوياً إذ تعتبر مياه الامطار مهمة جدا من أجل ممارسة النشاط الزراعي في اسبانيا حيث ان 85% من المزروعات تعتمد على مياه الأمطار في حين ان 15% تعتمد على مياه الري ولكن المفارقة أن الـ 15% تشكل من 40%-45% من القيمة الانتاجية للمحاصيل (العلي، 2018).

وهناك في الجهة الأخرى من البحر المتوسط حيث الجمهورية المصرية التي يعتبر القطاع الزراعي فيها ركيزة أساسية فإن نصف السكان يعيشون في المناطق الريفية، ويعمل 60% منهم في الزراعة أو أعمال مرتبطة بالقطاع الزراعي، ويمثلون 30% من إجمالي القوى العاملة في الدولة ويساهمون بحوالي 11.2% من الناتج القومي الإجمالي بقيمة وصلت إلى 26 مليار دولارفي الوقت الذي تنحصر مساحة الأراضي الزراعية بنحو 3% فقط من المساحة الإجمالية للدولة وتنحصر الأراضي الزراعية حول ضفاف نهر النيل التي تعتبر أراضي عالية الخصوبة، وتعتمد الزراعة في مصر على مياه الري بشكل أساسي وتصل نسبة المحاصيل التي تعتمد على مياه الري حوالي 77% من المجمل العام والتي تروى من مياه النيل، و تعاني الدولة من شح في مياه الأمطار ما جعل منها مساحات واسعة قاحلة ولا يتم استغلالها بسبب طبيعتها (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، 2011)، وتراجعت الاستثمارات في القطاع الزراعي لتصل في عام 2014 إلى نحو 6.3% من إجمالي الاستثمارات الاقتصادية في الدولة وذلك بسبب زيادة الاهتمام والتركيز على قطاعات استثمارية أخرى كالصناعة والتعدين والقطاعات السلعية والاستثمارات الأخرى (كناوي، 2014، ص944).

ما زالت تمارس الزراعة التقليدية بشكل كبير في مصر بسبب صغر مساحة الحيازات الزراعية وتفتت الملكية بسبب نظام الميراث المتبع فيها، بالإضافة إلى غياب سياسات الحكومة التي من شأنها العمل على تجميع المساحات من أجل استثمارها بشكل أفضل زراعياً، إذ تشير التوقعات إلى أنه في العام 2025 سينخفض مساحة الحيازات الزراعية عن ثلاثة أفدنة لحوالي 80% للمزارعين، وهناك الكثير من العقبات التي تواجه مستقبل الزراعة في مصر على رأسها سياسة التسعير التي تعتبر شبه منعدمة والتي تنعكس سلباً على المزارعين الصغار، بالإضافة إلى مشكلات الري التي تؤدي إلى كميات كبيرة من الفاقد من المياه خلال ممارسة النشاطات الزراعية (IFAD, 2012, P4).

هناك تباين في ممارسة النشاط الزراعي في بلدان الإقليم الواحد حيث تختلف السياسات التي تتبعها الحكومات لمدى حجم الدعم المقدم للقطاع الزراعي، فعند مقارنة الوضع الزراعي المصري بالوضع في إسبانيا نجد أن الفروقات واسعة في كيفية ادارة القطاع الزراعي في كلا البلدين مع أن الموارد البشرية متاحة الا ان النظام الداخلي ينعكس على تطور الدولة وقطاعاتها، ففي مصر يشكل القطاع الزراعي 11.2% من الناتج القومي الإجمالي بقيمة وصلت إلى 26 مليار دولار والتي تضم حوالي 30% من القوى البشرية العاملة في مصر، في حين نجد المفارقة أن القطاع الزراعي في إسبانيا يساهم بنحو 28 مليار دولار في الناتج القومي الإجمالي والذي يحوي 4% فقط من الأيدي العاملة في الدولة، يبدو الفرق واضحاً من حيث استغلال القوى العاملة وكيفية تسخيرها بالشكل المطلوب، ويتشابه البلدان في التحول الذي حدث في اقتصادهما من بلدين يعتمدان على القطاع الزراعي في المرتبة الأولى إلى بلدين تعتمد على القطاع الخدماتي مع أن التباين واضح بينهما في المجالات الأخرى، خصوصا القطاع الصناعي حيث تعتبر إسبانيا من الدول الصناعية في القارة العجوز وتعتمد على القطاع الخدماتي بشكل كبير جدا كذلك في الناتج القومي الإجمالي الذي يشكل النسبة الأكبر من المجمل العام.

3.5 الزراعة الحديثة

بدأ الانسان ممارسة الانشطة الزراعية بطرق بدائية قديمة عبر آلاف السنين مع غياب النظم الزراعية التي من شأنها احداث نقلية نوعية في عالم الزراعة، واستمر ذلك إلى حين بدايات القرن الثامن عشر حين ظهر مفهوم الزراعة الحديثة (Modern Agriculture) الذي عمل على إحداث ثورة نوعية في عالم الزراعة في فترة قصيرة من الزمن، حيث تم ابتكار اساليب زراعية جديدة عملت على زيادة الناتج الزراعي، من خلال الاستغلال الامثل للموارد الزراعية المتاحة، وقد بدأ المزارعون بزيادة دورة المحاصيل الزراعية من خلال زراعة الأرض ثلاثة او اربعة مرات، وادخلت تقنيات (التهجين الزراعي) التي عملت على تحسين نوعيات جديدة من البذور والأشتال (Mason, 2019)، إضافة إلى إدخال المعدات والالات في عملية الإنتاج الزراعي خصوصا الجرار الذي اختصر الكثير من الوقت والجهد على المزارعين، وقد بدأت عملية استكشاف المبيدات الزراعية التي ساهمت في القضاء على النباتات البرية والضارّة، عدا عن إدخال أنواع زراعية تستطيع مقاومة الآفات والأمراض، وقد انعكس تطور الأساليب الزراعية على المزارعين حيث أصبحوا ينتجون بشكل يكفي لسد احتياجاتهم واحتياج عائلات أُخرى، حيث يرى الكثير من الباحثين أن إدخال التقنيات الزراعية الحديثة لم تساعد في ازدهار القطاع الزراعي فقط؛ بل ساهمت أيضا في خلق الجو

المناسب للثورة الصناعية التي استقطبت عدد كبير من الأيدي العاملة والعقول التي عملت على تطور الثورة الصناعية (Falnovic, 2019).

ان النقلة النوعية في النشاط الزراعي في العالم اعتمدت على الطرق الحديثة والتي شملت الحراثة، وتكنولوجيا الري، وتهجين البذور، واستخدام الأسمدة المصنعة والمبيدات الكيمائية، والتي كان لها الأثر في استنباط أساليب زراعية حديثة أصبحت تطبق في عالم الزراعة، وكان ذلك نتيجة ازدياد أعداد السكان وزيادة الاستهلاك في الوقت ذاته، حيث أصبح التوجه إلى إيجاد هذه الأساليب الحديثه من أجل التغلب على العوامل الطبيعية والبيئية في سبيل زيادة الانتاج النباتي. وهنا الحديث عن أبرز أساليب الزراعة الحديثة في العالم:

1- الزراعة المحمية: التي يقصد بها "إنتاج النباتات في منشآت خاصة مثل الصوبان أو الإنفاق بغرض حمايتها من الظروف البيئية غير المناسبة، وبالتالي انتاجها في غير مواسمها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير الظروف المناسبة (الارضية، والجوية) والتحكم بها"، (السعدون، 2016، ص22)، وتتم الزراعة المحمية من خلال التحكم في العوامل البيئية كدرجة الحرارة، والرطوبة، والرياح والإضاءة، ويتم التحكم فيها حسب الخصائص البيئية التي توضع فيها ففي الجزء الشمالي من الكرة الأرضية يتم بناء البيوت البلاستيكية بحيث يتكون الأسقف والجدران من الزجاج، لكي تسمح بمرور أشعة الشمس من خلالها ويحدث ذلك في الدول شمال اوروبا وكندا، أما في الدول الاستوائية فيختلف الأمر، حيث تبنى البيوت الزجاجية من اغشية بلاستيكية لها مسامات بحيث تعطي مجال للتهوية بسبب درجات الحرارة المرتفعة (Torres, 2018, p12). وتكمن أهمية الزراعة المحمية في:
   أ- توفير المساحات الزراعية.
   ب- زيادة الإنتاج في الدونم الواحد بمقدار 7- 10 مرات مقارنة بالزراعة المكشوفة.
   ت- إمكانية زراعة جميع المنتجات الزراعية طول العام من خلال خلق البيئة المناسبة.
   ث- توفير الأيدي العاملة.
   ج- الزيادة في تحقيق الأرباح (السعدون، 2016، ص3).
2- الزراعة المائية: وهي "أحد الأساليب الزراعية التي تقوم على استبدال الترب بمحلول يحتوي على العناصر الغذائية المهمة التي تحتاجها النبتة، وتطورت في السنوات الأخيرة لتمارس في الهواء الطلق أو داخل البيوت الزجاجية" (Bartok, 2020)، وتقوم بعض الشركات بتطوير هذا الأسلوب من الزراعة لتعتمد على مياه البحر المحلاة، والتي تعتمد على الطاقة الشمسية حيث تستغني النباتات عن الوقود الاحفوري، حيث تكمن أهمية هذه الزراعة في التغلب على النقص في المصادر المائية

والمساحات الزراعية، وهناك العديد من الطرق للزراعة المائية لعل أبرزها تقنية الغشاء المغذي التي تعتمد على الأنابيب الطولية من خلال زراعة البذور و الأشتال فيها والتي عادة ما تتم داخل البيوت البلاستيكية، إضافة إلى تقنية الطوف والتي تتم في البرك سواء المكشوفة او غير المكشوفة، وهناك تقنيات أخرى تختلف آلية عملها تبعا لمبدأ كل تقنية وهي تقنية الفتيل، تقنية الزراعة الهوائية، تقنية التنقيط، تقنية الغمر والتصفية (بيل واخرون، 2018، ص16)، يعتبر هذا الأسلوب من الزراعة ذات جدوى اقتصادية عالية لعدّة أسباب منها:

أ- المحافظة على المورد المائي، والاقتصاد في استخدامه.

ب- ايجاد مساحات زراعية اضافية واستغلالها لأغراض مختلفة.

ت- انتاج كميات مضاعفة من المنتجات الزراعية وغزارة في المنتج مقارنة بالزراعة التقليدية.

ث- انخفاض معدل الاصابة بالأمراض التي مصدرها التلوث البيئي والهوائي (الطويل، 2014).

3- الزراعة العمودية: وهي اسلوب من أساليب الزراعة التي تعتمد على فكرة الزراعة بشكل رأسي بدلا من الزراعة الأفقية حيث تساهم في استغلال المساحات الزراعية، وزيادة انتاج المواد الغذائية والتقليل من حاجة النبتة إلى الماء، وينتشر هذا الأسلوب الزراعي في المناطق الحضرية بشكل أكبر من المناطق الأخرى (Sliva, 2018, p4)، يرى الخبراء أن هذا الأسلوب من الزراعة يمكن أن ينتشر في المستقبل اي بحلول عام 2050 حيث من المتوقع أن يعيش حوالي 80% من سكان الأرض في المناطق الحضرية ومع زيادة الطلب على الغذاء سيكون هذا النوع الأكثر أهمية ما بين الأساليب الزراعية المختلفة، وممارسة الزراعة العمودية تحتاج إلى الكثير من المال من أجل تطبيقها فهي بطبيعة الحال زراعة مغلقة داخل أبنية مخصصة لها وتحتاج إلى تكنولوجيا عالية الدقة وخصوصا من ناحية التلقيح الزراعي، ما يعني أنها تحتاج الي تكاليف تشغيلية عالية (Mason, 2019).

لقد اعتمدت الثورة الزراعية الحديثة في القرن العشرين على الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات الزراعية، ما أدى إلى إحداث أضراراً كبيرة في التنوع البيولوجي والحيوي للبيئة الحاضنة للزراعة، وخسارة لهذا التنوع في بعض الأحيان، من هذا المنطلق يرى الباحثون أن التوجه والثورة الزراعية ستكون حول إيجاد تقنيات زراعية جديدة من أجل وقف استنزاف العناصر البيولوجية في الأرض، من خلال تقنية النانو او ما يعرف بالزراعة الدقيقة، والتي ينطلق مبدأ عملها من خلال طرح جزيئات النانو داخل النباتات من خلال أجهزة متطورة لتعزيز الزراعة الدقيقة، وسيكون استخدام المبيدات

والكيماويات مقتصراً ضمن كبسولات النانو بشكل بطيء ومستدام (دي كليرسك وآخرون، 2018، ص 11).

إن ابتكار الأساليب الزراعية الزراعية الحديثة كان هدفها التغلب على التزايد الكبير من الاحتياجات السكانية على المواد الغذائية، فالعالم أجمع لا بُدَ أن يفكر في سد احتياجات السكان من الطلب على الغذاء في الوقت الحاضر، مع مراعاة عدم استنزاف الموارد الطبيعية التي يجب المحافظة عليها للأجيال اللاحقة، ولكن قد يتسآءل البعض عن الأوضاع التي تسود دول العالم الفقيرة من مجاعات بسبب نقص في المواد الغذائية، فهل من العدل أن تصل الزراعة في بعض دول العالم المتقدم إلى أعلى مراحلها الحديثة، في ظل عدم قدرة الطفل في بعض دول القارة السوداء على الحصول على وجبته الأساسية، بل وكيف سيسعى العالم إلى تأمين مستقبل الأجيال في ظل وجود حاضرٌ منعدم الغذاء لدى البعض، والحديث عن دور الزراعة في التنمية المستدامة أصبح مقتصرا على الدول المتقدمة، فالأجدر على الحكومات والشعوب توفير عذاء الفقراء في الوقت الراهن قبل التفكير في مستقبل الأجيال، فالفروق بين الدول الغنية والدول الفقيرة كبير جدا، برأيي فالنّعيم الذي يعيشه الغرب كان على حساب الفقر الذي تعيشه الدول الفقيرة.

لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا بتغيير أنماط الاستهلاك والقضاء على الفقر، وحماية الموارد الطبيعية اللازمة من أجل المساهمة في احداث تنمية اجتماعية واقتصادية سليمة، إذ لا بد من النجاح في تحقيق هذه الاهداف في سبيل الوصول إلى استدامة يكن القطاع الزراعي طرفا فيها، ويتحتم على الحكومات وجهات الاختصاص العمل على تعزيز الحق في غذاءٍ كافي، وحق حماية الموارد الطبيعية، وزيادة المنفعة العامة وتحديدا للفئة الفقيرة من خلال الابتكار وتحسين البنية التحتية (تقرير البنك الدولي، 2012، ص35).

إن نجاح تحقيق الزراعة لعملية التنمية المستدامة يرتبط بكيفية قدرة البلدان على إحداث تنمية شاملة، إذ تعتمد الزراعة المستدامة على ممارسة نشاطات مرتبطة بالمحاصيل بطريقة من شأنها زيادة الاستفادة من الموارد الأرضية بأسلوب بيئي، وخفض المدخلات الخارجية التي تحدث أضرارا على مستوى البيئة والبشر لعل أبرزها التقليل أو الحد من استخدام المبيدات الزراعية، فالاعتماد على مصادر المدخلات المحلية كالعمالة، والأسمدة العضوية، بالإضافة إلى المبيدات البيولوجية لمقاومة الآفات هو أكبر وسيلة في دعم تنمية زراعية محلية من شأنها الانعكاس إيجاباً في احداث تنمية مستدامة وأكبر مثال على دور الزراعة في إحداث التنمية المستدامة هو الزراعة العضوية

3.6 المشكلات التي تواجه الزراعة

يواجه القطاع الزراعي على المستوى العالمي العديد من المشاكل التي تقف عائقاً أمامه، سواءً كانت مشكلات طبيعية أو بشرية، وتختلف هذه المشكلات من بلد إلى آخر تبعا للظروف الطبيعية والبشرية السائدة، وتكمن أهم المشكلات التي تواجه الأنشطة الزراعية حول العالم في :

1- التغيّر المناخي وتأثيره على الإنتاج الزراعي: إن لعناصر المناخ المختلفة تأثيراً كبيراً على المحاصيل الزراعية فزيادة التطرف في درجات الحرارة بفعل الغازات الدفيئة التي يتسبب بها الإنسان، والتغيّر في هطول الأمطار سواء بالكم أو بالتوقيت يؤدي إلى زيادة الجفاف وحدوث الفيضانات، التي من شأنها التأثير بالشكل السلبي على المحاصيل الزراعية، وهو ما أثبتته دراسات عديدة، وسيؤدي ذلك إلى حدوث مشاكل بيئية طويلة المدى لان الحكومات ستلجأ إلى الاستفادة من المياه الجوفية ما يعني إعاقة عملية تنمية مستقبلية بسبب إهدار الموارد الطبيعية قبل أوانها (الفاو، 2016).

2- استنزاف المصادر الطبيعية: فعلى مستوى الأراضي الزراعية في العالم هناك أراضي باتت غير صالحة للزراعة بسبب استنزافها بشكلٍ كلي، فقد اظهرت الدراسات أن نحو 25% من الأراضي الزراعية حول العالم باتت غير صالحة للزراعة، في حين ان 44% من الاراضي الزراعية تدهورت بشكل بسيط أو جزئي، كذلك الأمر بالنسبة إلى الموارد المائية التي تعاني من استنزاف كبير جدا، فـ 40% من سكان العالم يعيشون في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها على الاقتصاد الزراعي بات معظمها يعانون من شح في مصادر المياه الجوفية بسبب استنزافها (دي كليرسك وآخرون، 2018، ص5).

3- الزيادة السكانية: حيث يرى الكثير من العلماء أن الزيادة في أعداد السكان هي السبب الرئيسي لمعظم الكوارث البيئية، وذلك نتيجة زيادة الاستهلاك والضغط على الموارد الطبيعية وسوء استخدامها، وتتعلق هذه المسألة بقضايا الوعي البيئي المحدود لدى الكثير من الناس، اذ ان الجهل البيئي والتخلف الثقافي يؤدي إلى استنزاف في الموارد الطبيعية خصوصا في دول العالم النامي، فالافتقار إلى سياسة التخطيط والتنظيم في استغلال الموارد الطبيعية يؤدي التسريع في عمليه استنزافها، ومن جهة أخرى يعمل التزايد السكاني إلى نمو عمراني بوتيرة سريعة الذي بدوره سينعكس على المساحات الزراعية من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية لهم (الطويل، 2014).

4- مشكلات أخرى مثل: تصحر الأراضي الزراعية، الزحف العمراني على المناطق الزراعية، شح مياه الأمطار، بلا شك أن المشكلات التي تتعلق بالزراعة حول العالم تختلف من إقليم لآخر أو من دولة إلى أخرى أو في مناطق في الدولة نفسها، فالمشاكل الزراعية تختلف بناءً على العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة عليها، لذلك تختلف نوع المشكلات من منطقة إلى أخرى.

ان عملية تقييم القطاع الزراعي في الدولة قبل عدّة عقوم كانت تتم من خلال النظر إلى نسب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الاجمالي عبر سنوات عدة، أمّا الآن فتراجع نسب القطاع الزراعي لا يعني تراجع القطاع الزراعي نفسه خصوصا في ظل التطور الكبير للقطاعات الأخرى كالخدمات والتصنيع، التي أصبحت في مقدمة التكوين الإقتصادي للدول، حيث تختلف المعايير من دولة إلى اخرى حسب الظروف والمحددات التي تواجه هذا القطاع، ففي الدول المتقدمة انخفضت نسبة مشاركة الزراعة في الناتج القومي الإجمالي بسبب ازدهار ونمو كبير للقطاعات الأخرى، فالمحددات التي تقف في وجه القطاع الزراعي عادة ما تكن طبيعية كالكوارث الطبيعية الناتجة كالإرتفاع المفاجئ والكبير في درجات الحرارة او انخفاضها مثلا، وهذا بلا شك يحدث في كثير من الأحيان في الضفة الغربية التي تعتبر الزراعة فيها زراعة نامية ولكن الفرق أن المحددات التي تتحكم في الزراعة في الضفة الغربية هي محددات طبيعية وهذا ضمن دورة حياة المحاصيل إذ لا يمكن السيطرة عليه ويعتبر أمر حتمي، بالإضافة إلى المحددات البشرية التي تتمثل بالاحتلال الاسرائيلي الذي جعل من الزراعة في الضفة الغربية حالة استثنائية بسبب التأثير الكبير على مدار السنين، من هذا المنطلق تم اختيار محافظة قلقيلية كحالة دراسية، إذ ان الاحتلال الإسرائيلي لعب دورا مهما في تراجع القطاع الأهم في هذه المحافظة عبر السنوات الماضية، ما أحدث تغييراً في التركيبة الاقتصادية لها.

الفصل الرابع

الزراعة في محافظة قلقيلية منذ عام 1994

4.1 مقدمة

تعتبر الزراعة القطاع الأهم بالنسبة للفلسطينيين ليس بسبب المردود الإقتصادي الذي يساهم فيه هذا القطاع وإنما بسبب إرتباطه بعنصري الأرض والماء والذي يعتبر جوهر الصراع بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي. ويواجه القطاع الزراعي العديد من العقبات التي تقف عائقاً أمام تقدمه سواء كانت بسبب الممارسات الإسرائيلية المقصودة تجاه المزارعين الفلسطينيين لتنفيرهم من أرضهم وإبعادهم عنها، أو بسبب السياسات الداخلية المتعلقة بالكيفية التي تدير فيها السلطة الفلسطينية القطاع الزراعي الفلسطيني (أبو حلوب، 2014، ص9).

إن تدني نسب مساهمة القطاع الزارعي في الناتج المحلي الإجمالي أثار القلق لدى الخبراء والمواطنين الفلسطينيين في آنٍ واحد، حيث اعتبروا ذلك مشكلة حقيقية بدأت تتجذر في القطاع الزراعي في السنوات القليلة الماضية والتي بدورها تؤثر على الفئة ذات الدخل المحدود الذين يعتمدون على الزراعة كمصدر دخل رئيسي في حياتهم، بينما يرى البعض الآخر أن هذا التراجع هو تراجع على مستوى النسب لا الأرقام ويعكس التراجع في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي عن مدى النمو السريع للقطاعات الآخرى مقارنة بالقطاع الزراعي، وليس بالضرورة أن يكون هناك تراجع في القطاع الزراعي نفسه، وكان هناك إجماع على أن مصادرة المساحات الزراعية وسيطرة الاحتلال على الموارد المائية له انعكاسات كبيرة على القطاع الزراعي الفلسطيني (حلّس، 2015)، خصوصاً مع زيادة مساحة الأراضي التي يصادرها الاحتلال الإسرائيلي بحجة إقامة المستوطنات أوبحجج تتعلق بالوضع الأمني حيث تم مصادرة آلاف الدونمات التي تقع في وسط الضفة الغربية ضاربين بعرض الحائط اتفاقيات السلام التي وُقعت مع السلطة الفلسطينية، حيث عملت على تفتيت أواصر الصلة بين القرى الفلسطينية من شمال الضفة حتى جنوبها، عدا عن أهميتها الإستراتيجية وأهميتها على مستوى الثروات الطبيعية (سحويل، 2011).

في هذا الجزء من الدراسة سيتم تناول القطاع الزراعي في الضفة الغربية منذ عام 1994م، وذلك من خلال عرض الأرقام والإحصاءات من الجهات المختصة مع إيضاح وجهات النظر المختلفة، وبعض المعطيات التي تختص بواقع القطاع الزراعي الفلسطيني كالمساحات الزراعية، وتفتيت الحيازات الزراعية وتأثيرها

على القطاع الزراعي، وتقسيمات الأراضي الزراعي وأثرها على النشاط الزراعي، إضافة إلى التطرق لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي، والمشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي في الضفة الغربية وأهم التطورات التي حصلت في القطاع الزراعي الفلسطيني في الضفة الغربية منذ مجئ السلطة الفلسطينية عام 1994م، والتي ستبين ما إذا كان هناك تراجع في القطاع الزراعي الفلسطيني ام لا، والتي سيتم التطرق إليها فيما بعد.

4.2 معطيات الواقع الزراعي في الضفة الغربية

سيكون المغذي الرئيس لهذه المعطيات والتي ستكون في معظم الأحيان على شكل أرقام تتعلق بالقطاع الزراعي في الضفة الغربية المسوحات التي تمت للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة الزراعة الفلسطينية على اعتبار أنه لا يوجد أي بديل معلوماتي آخر.

4.2.1 المساحات الزراعية

تبلغ مساحة الضفة الغربية 5655 كم^2 بناءً على التقسيمات السياسية التي تمت عقب اتفاقية أوسلو بين الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية (المملوك، 2012، ص20)، حيث تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة فيها حوالي 2.2 مليون دونم، وتقسم الأراضي في الضفة الغربية فعلياً إلى:

1. الأراضي الزراعية ويتم زراعتها ومساحتها 1,962400 دونم.
2. أراضي حرجية ورعوية بمساحة 2,041,000 دونم.
3. مساحات أخرى 1,651,600 دونم.

ويقصد بالأراضي الزراعية هي التي يتم ممارسة النشاطات الزراعية عليها سواءً كانت الزراعة فيها زراعة بعلية أم مروية (رضوان، 2011، ص38)، وتعتبر المساحات الزراعية متغيّرة على مدار السنين اذ يطرأ عليها تغييرات سواء بالزيادة أوالنقصان حسب الظروف السياسية والاقتصادية التي تتأثر بها، ويسيطر الاحتلال الإسرائيلي على غالبية الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية ويسيطر بشكل شبه كامل على 62.9% من مساحة الضفة الغربية والتي تصنف على أنها أراضي (ج) حسب اتفاقية أوسلو الموقعّة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويتحكم فيها بالكيفية التي يريد والتي تعتبر على أنها أراضي زراعية غنية بالموارد الطبيعية التي يمكن استثمارها في المجال الزراعي، في حين يقع 18.8% في المناطق المصنفة (ب) والتي تقع تحت سيطرة الطرفين، وتقع 18.3% من أراضي الضفة الغربية تحت سيادة السلطة الفلسطينية والتي تصنف بالمنطقة (أ) (وزارة الزراعة، 2017، ص9)، وفي الحالة الطبيعية تتأثر مساحات الأراضي الزراعية بطبيعة النشاط البشري فمن البديهي أن أي خلل سيؤثر بشكل مباشر على هذه المساحات

كما الحال عند اندلاع إنتفاضة الأقصى حيث شهدت كافة مناحي الحياة نوعاً من الركود بما في ذلك القطاع الزراعي حيث تراجعت مساحة الأراضي المزروعة بنحو مئتي ألف دونم عن السنوات التي سبقت الإنتفاضة وعاد الوضع لحالته الطبيعية بعدما هدأ الوضع وعاد كما كان في السابق، (انظر إلى الشكل البياني رقم 7).

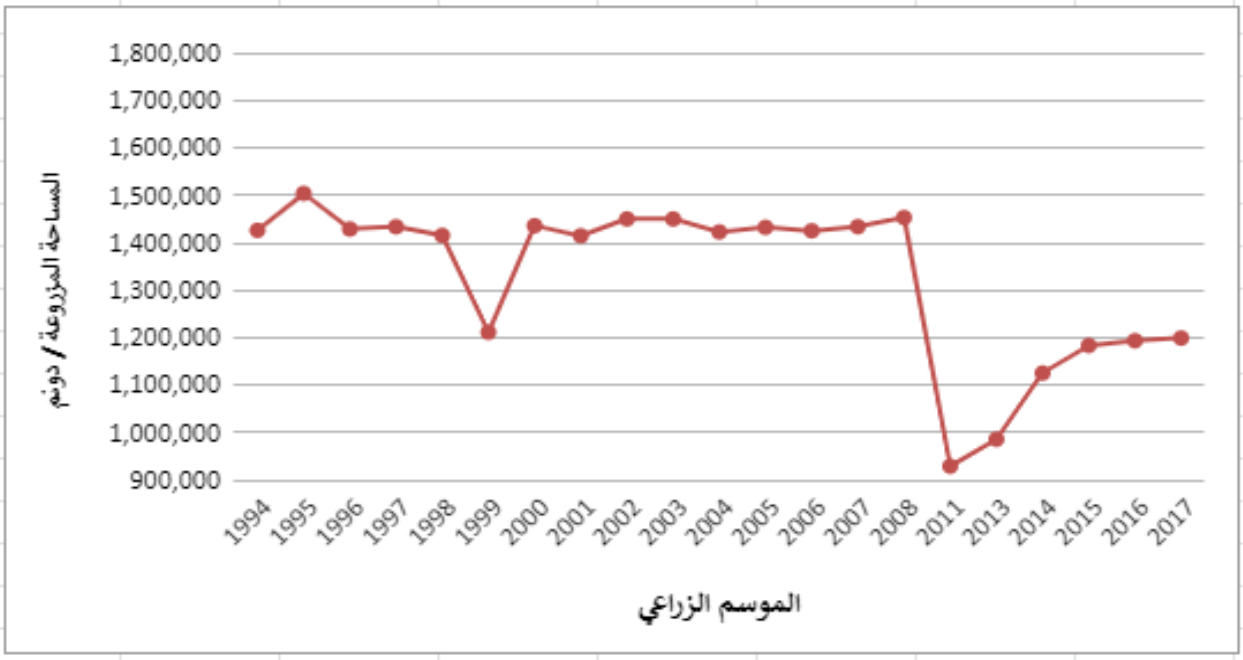

شكل رقم (7): التغيّر الذي طرأ على المساحات المزروعة منذ عام 1994 حتى 2017

المصدر: وزارة الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنوات متعددة، بتصرف الباحث

وكما هو واضح في الشكل البياني فقد شهدت المساحات الزراعية استقرار نوعياً منذ عام 1994م وحتى 2008 ما عدا الفترة التي سبقت انتفاضة الأقصى وتحديدا عام 1999 حيث شهدت المساحات الزراعية تراجعاً واضحاً بسبب السياسات الإسرائيلية التي عملت على تدمير وتجريف مساحات واسعة بشكل مقصود مع انتهاج سياسة تكسير العظام تجاه المواطنين الفلسطينيين ما دب الرهبة في نفوسهم الأمر الذي أرغمهم على الابتعاد عن الأرض وتحديداً الأراضي البعيدة عن التجمعات السكنية، وبعد عام 2010 بدأ التراجع في المساحات الزراعية بسبب ازدياد اعداد المزارعين المتوجهين للعمل داخل الخط الأخضر ونمو القطاع الخدماتي في الضفة الغربية بشكل كبيرجدا (الكرمي، 2019)، ويعزى التيتي (مقابلة 2019/9/22) التراجع الذي حصل في العام 2011 إلى أن اول تعداد زراعي يعود للعام 2010 حيث تختلف سياسة وزارة الزراعة في احتساب الدونمات الزراعية عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وكذلك في التوسع الكبير في المناطق المبنية في الضفة الغربية على حساب المناطق الزراعية، إضافة إلى السياسة الإسرائيلية المقصودة

تجاه الشباب الفلسطيني عندما سهّلت حصول الشباب على تصاريح عمل لمن تزيد أعمارهم عن الثانية والعشرين مع شرط أن يكون متزوجاً فأصبح التوجه بشكل كبير جداً للعمل داخل الخط الأخضر، مع رؤية الشباب الفلسطيني أن ذلك أفضل الحلول من أجل حصول على أدنى متطلبات جيدة للحياة، في الجهة المقابلة هناك سبب مهم كان له أثر كبير في حياة الفلسطينيين بالانخراط في مجالات خدماتية تضمن لهم راتباً ثابتاً نهاية الشهر من أجل توفير الإحتياجات المالية، وكان ذلك بالتزامن مع قدوم سلام فيّاض ليشغل منصب رئيس الزوراء الذي عمل على تسهيل عملية الاقتراض البنكي وتقليل الفوائد على القروض البنكية الأمر الذي شجع المواطنين على التسارع والحصول عليها لتلبية احتياجاتهم الأساسية، وأدى إلى حدوث جمود ثوري كما وصفها البعض آنذاك، وشجع ذلك استمرار خروج الأيدي العاملة من المجال الزراعي إلى مجالات خدماتية تضمن للعاملين رواتب ثابتة نهاية الشهر في الوقت الذي سبق كان عرفات يحارب هذه الفكرة وأجبر البنوك على وضع فوائد ذات قيم عالية لكي يصعب الحصول عليها من قبل الفلسطينيين، وكان هدف عرفات واضحاً ألّأ يجعل جل تركيز الفلسطينيين على أمور كهذه ويتركوا القضية المحوية والأهم (أبو بكر، 2015).

يمكن القول ان القطاع الزراعي يعاني بشكل فعلي بسبب النقص المستمر في المساحات الزراعية لسبب أساسي وهو الإستمرار في التغلغل من قبل الإسرائيليين في أراضي الفلسطينيين من أجل بناء المستوطنات في مختلف أنحاء الضفة الغربية والذي يأتي بطبيعة الحال على حساب الأراضي الزراعية الفلسطينية، وهناك تراجع هائل في المساحات الزراعية، ففي الفترة ما بين عام 2008 وحتى 2015 انخفضت نسبة الأراضي المزروعة في الضفة الغربية بنسبة 38% والتي كانت تشكل 1513كم^2 وأصبحت في عام 2015 تشكل حوالي 932 كم^2 من اجمالي المساحات المزروعة.

و يعتبر الاحتلال الإسرائيلي أكبر عدو للمساحات والحيازات الزراعية وتعتبر المستوطنات الإسرائيلية التي يتم بناؤها بشكل غير قانوني في الضفة الغربية هي العائق الأبرز للمزارعين الفلسطينيين حيث تقف عائقاً أمام 12,797 حيازة زراعية لا يتم استغلالها بالشكل المراد من قبل مالكيها، ويقف جدار الفصل عائقاً أمام استغلال 7,835 حيازة زراعية، وتعيق الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش حوالي 7,292 حيازة زراعية في الضفة الغربية بينما هناك 7,971 حيازة زراعية في مناطق عسكرية مغلقة لا يتم استغلالها بشكل كامل (وزارة الزراعة، 2011، ص14)، ولم يستطع الباحث الحصول على معلومات كافية في هذا الشأن بخصوص التراجع الواضح في المساحات الزراعية الذي حدث في عام 2011 والذي يظهر في الشكل رقم (7) لدى الجهات الرسمية.

وتعتبر محافظة قلقيلية من المحافظات التي تستغل النسبة الأكبر من مساحاتها زراعياً إذ تبلغ المساحة المزروعة فيها نحو 55.2 كم^2 في حين تبلغ مساحة المحافظة حوالي 166 كم^2 أي أنه يتم زراعة حوالي 33.3% من مساحة المحافظة، وتتوزع هذه المساحة على حوالي 3,700 حائز زراعي في المحافظة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، ص46).

4.2.2 تفتت الحيازات الزراعية

تعتبر الحيازة الزراعية هي الأساس في عملية ممارسة النشاط الزراعي لأنها الحاضنة التي تتم فيها مختلف النشاطات الزراعية، وتعرف على أنها مساحة من الأرض المزروعة أوالقابلة للزراعة لأي محصول زراعي تحت تصرف الحائز التي يمتلكها شخص واحد أو عدّة أشخاص بنظام الشراكة، والتي يتم ممارسة النشاطات الزراعية المختلفة فيها، ولا تقل عن واحد دونم للزراعة المكشوفة ونصف دونم للزراعة المحمية (وزارة الزراعة، 2011، ص23).

تواجه المساحات الزراعية تفتيتاً لأسباب اجتماعية واقتصادية مختلفة ويعرف تفتت الحيازة الزراعية بأنه: "تقسيم مساحة المزرعة الواحدة الي مساحات أصغر عن طريق انتقال ملكيتها إلى عدد من المالكين الجدد نتيجة بيعها أو تأجيرها أو توارثها، الأمر الذي يجعها ذات مساحة أصغر من التي كانت عليها في السابق، والذي يؤثر بدوره على العملية الإنتاجية بشكل سلبي وعدم القدرة على استخدام التكنولوجيا الزراعية المختلفة كالشكل الذي يتم استخدامها في المساحات الزراعية الواسعة" (ماس، 2012، ص19)، وقد أصبح تفتت الحيازات الزراعية لأسباب اجتماعية أواقتصادية أوبسبب الموروث الديني هي مشكلة حقيقة تواجه المساحات الزراعية. وهنا تكمن المفارقة حيث لم يعد يجدي أن يقوم أحدهم بزراعة اقل من نصف دونم في ظل عدم الجدوى من ذلك في ظل وجود فرص أخرى تدر المال بعيداً عن المجال الزراعي، من هذا المنطلق يتم تحويل الأراضي الزراعية في كثير من الأحيان إلى سلعة تجارية.

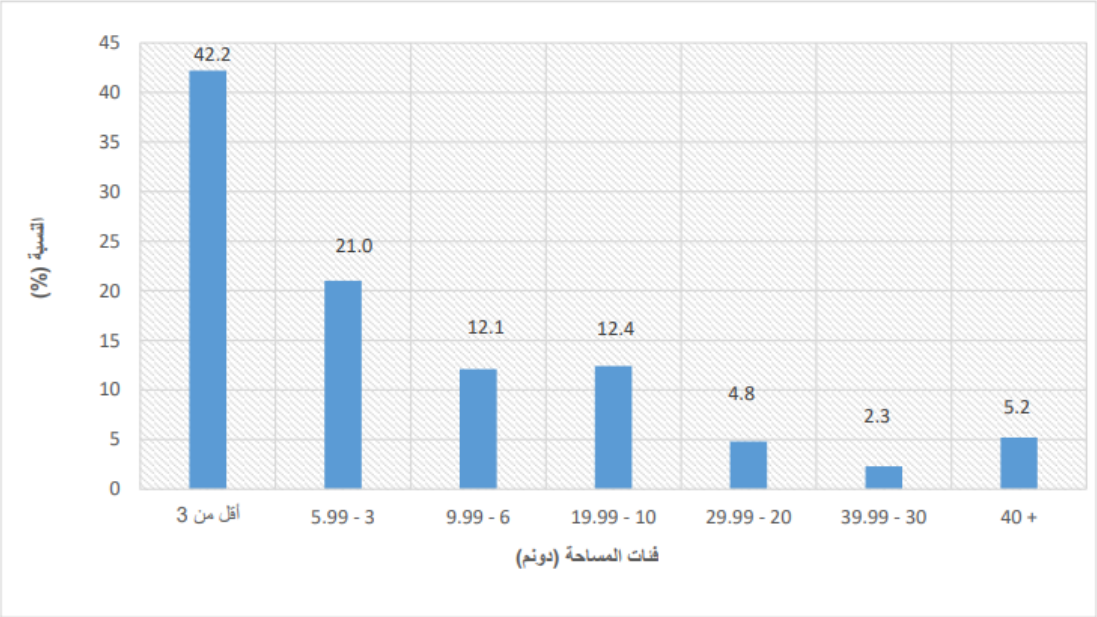

شكل رقم (8): التوزيع النسبي للحيازات الزراعية في الضفة الغربية حسب المساحة

المصدر: وزارة الزراعة، 2017

يصل عدد الحيازات الزراعية في الضفة الغربية إلى نحو 89,300 حيازة زراعية مختلطة بمساحة 1,101,693.5 دونم وحيازات زراعية غير مختلطة أي لأغراض البستنة والتشجير وزراعة الخضراوات حيث تبلغ مساحتها حوالي 957,156.9 دونم موزعة على محافظات الضفة الغربية الإحدى عشرة، وحسب ما ورد في بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الحيازات التي تقل مساحتها عن ثلاثة دونمات تشكل ما نسبته 42.2% من إجمالي الحيازات الزراعية كما يظهر في الشكل رقم (8)، فيما تشكل الحيازات التي تقل مساحتها عن عشرة دونمات ما نسبته 33.1% من الإجمالي الكلي وتشكل الحيازات التي تزيد عن عشرة دونمات ما نسبته 24.7%، وهذه الإحصاءات تبين بشكل واضح التفتت الحاصل في ملكية الأراضي والحيازات الزراعية النباتية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية وأن معظم هذه الحيازات تقع في إطار الفئات قليلة المساحة وتعطي هذه الإحصاءات انطباعاً عن عدم وجود عدالة نسبية في توزيع الحيازات الزراعية.

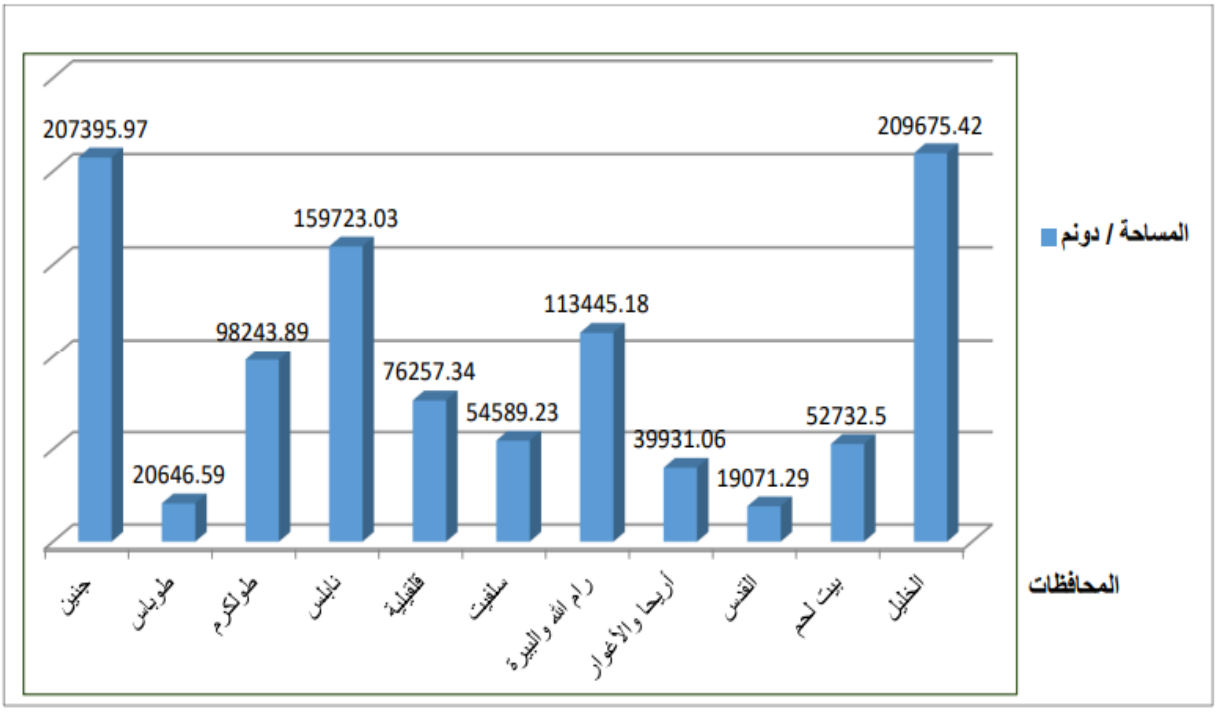

شكل رقم (9): مساحات الحيازات الزراعية في محافظات الضفة الغربية بالدونم

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (3)، 2012، بتصرف الباحث

كما هو ظاهر في الشكل البياني رقم (9) فإن محافظتي الخليل وجنين جائتا في المرتبة الأولى من حيث المساحات المزروعة بمساحة وصلت تقريباً إلى 207,000 دونم فيما حلت نابلس في المرتبة الثانية حيث تعتبر هذه المحافظات ذات خصائص جيدة لممارسة الأنشطة الزراعية فيها حيث تمتاز الخليل بزراعة الحبوب والعنب التي تعتمد زراعته على مياه الأمطار وتشتهر المحافظات الشمالية بزراعة الخضراوات بشكل كبير بسبب خصوبة المساحات الزراعية وتوافر المياه بشكل جيد وبأسعار مناسبة. مع العلم أن حوالي أكثر من 81% من الزراعة في الضفة الغربية هي زراعات بعلية و19% من الزراعات تعتمد على الري (وزارة الزراعة، 2017، ص10).

وتشكل الحيازات الزراعية في الضفة الغربية ما مساحته 92% من الإجمالي العام في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تتوزع على المحافظات من شمالها إلى جنوبها حيث بلغت اجمالي الحيازات الزراعية ما مساحته 55% في محافظات شمال الضفة الغربية، فيما بلغت نسبة مساحة الحيازات الزراعية في محافظات الوسط ما نسبته 15%، وبلغت المساحة في محافظات جنوب الضفة الغربية 22%.

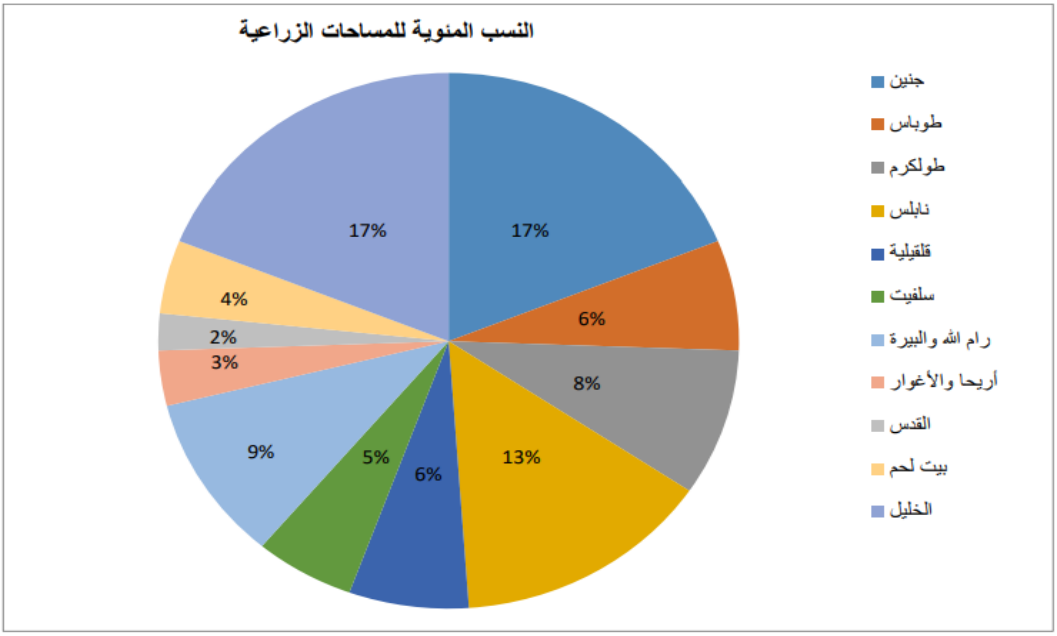

شكل رقم (10): النسب المئوية للمساحات الزراعية في محافظات الضفة الغربية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (4) ، 2012، بتصرف الباحث

تختلف نسب مساحات الحيازات الزراعية في محافظات الضفة الغربية من محافظة إلى أخرى فنجد أن محافظة الخليل هي الأكبر مساحة من حيث الحيازات الزراعية بمساحة 209,675 دونم بنسبة وصلت إلى 17% من الإجمالي العام، في حين جاءت في المرتبة الثانية محافظة جنين بمساحة وصلت إلى 207,395 دونم بنسبة وصلت كذلك إلى 17% من النسبة الكلية، بينما كانت أصغر نسب من مساحات الحيازات الزراعية من نصيب محافظتي القدس وأريحا بنسب وصلت إلى 2% و 3% على التوالي وبمساحة وصلت إلى 19,071 للقدس و 39,319 لمحافظة أريحا والأغوار (ماس، 2012، ص25)، (انظر إلى الشكل رقم 10).

وتساهم الحيازات الزراعية في توفير دخل لأُسر المزارعين الفلسطينيين وهو الهدف الأساسي من عملية الإنتاج الزراعي حيث ان اكثر من ثلث المساحة المزروعة ضمن الحيازات الزراعية تعمل على توفير نصف دخل لهذه الأُسر، حيث بلغت المساحة المزروعة التي تساهم في دخل للمزارعين حوالي 372,398 دونم في الضفة الغربية، النسبة الأكبر منها تقع في شمال الضفة الغربية بنسبة 65% بمساحة 255,067 دونم، والتي تساهم بحوالي نصف دخل الأسر، وتقع 20% من النسبة الكلية في جنوب الضفة الغربية بمساحة

72,098 دونم، فيما تشكل النسبة المتبقية ما مساحته 46,897 دونم بنسبة 15% في محافظات الوسط (ماس، 2012، ص39).

يوجد في محافظة قلقيلية 3.700 حيازة زراعية نباتية منها 2,961 يمتلكها فرد واحد و258 يملكها أشخاص بنظام الشراكة وباقي الحيازات الأخرى تمتلكها أسرة كاملة، وأشارت النتائج أن العدد الأكبر من الحيازات الزراعية في محافظة قلقيلية الهدف الأساسي منها هو الإستهلاك الأسري بواقع 62% من إجمالي الحيازات الزراعية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، ص26)، أما بالنسبة لمساحات الحيازات الزراعية فهناك 30.1% من الحيازات مساحتها أقل من 3 دونمات وتعتبر هذه المساحات هي الأكثر عددا في المحافظة إضافة إلى ان هناك 20% من الحيازات الزراعية التي تبلغ مساحتها (3-6 دونمات) وتأتي في المرتبة الثانية من حيث العدد، وهناك أيضا 14% ضمن مساحة 6- 9.9 دونمات والتي تأتي في المرتبة الثالثة من حيث النسبة والمساحة وهناك أيضا مساحات أخرى كما تظهر في الشكل رقم (11).

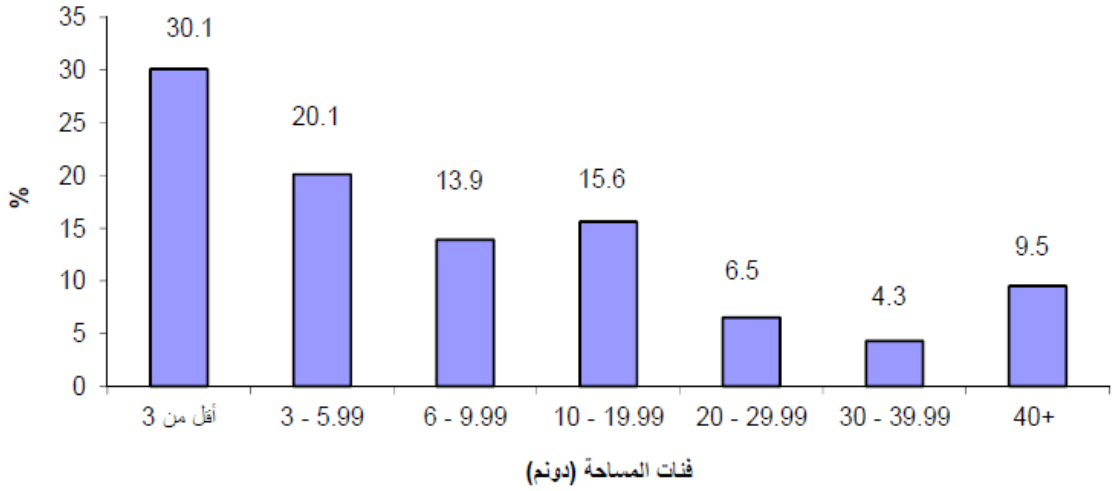

شكل رقم (11): التوزيع النسبي للحيازات الزراعية حسب فئة المساحة في محافظة قلقيلية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2)، 2012

ان تفتت الحيازات الزراعية من حيازات كبيرة إلى أخرى أصغر مساحة يؤثر على عملية الإنتاج الزراعي بشكل سلبي حيث أن ممارسة الأنشطة الزراعية في الحيازات الكبيرة أفضل من حيث الجدوى الاقتصادية مقارنة بالحيازات الصغيرة، ومن جهة أخرى يقوم أصحاب الحيازات الكبيرة باستخدام التكنولوجيات المختلفة بشكل اكبر مقارنة بالحيازات الصغيرة لأن الآلات تعمل على سد مسد عدد كبير من الأيدي العاملة، وكانت أهم الأسباب التي تؤدي إلى تفتيت الحيازات الزراعية هي الأسباب الاجتماعية في المرتبة الأولى

والذي تتمثل في الميراث وتوزيع التركة على الأبناء والذي يكون في بعض الأحيان في حياة الأب قبل مماته وجاءت الأسباب الاقتصادية في المرتبة الثانية حيث لم يعد هناك جدوى في ممارسة النشاط الزراعي مقارنة بارتفاع أسعار الأراضي في مختلف أنحاء الضفة الغربية، (ماس، 2012، ص89-90).

4.2.3 مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم حسابات الدخل القومي، إذ يعتبر أحد الطرق التي يتم قياس حجم الاقتصاد بها، ويتم حسابه عن طريق قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا في منطقة ما خلال فترة زمنية معينة (سحويل، 2011، ص33)، وإن أي نشاط اقتصادي معين يتم التدليل عن قوته من خلال مساهمته في الناتج القومي الإجمالي فعند ارتفاع مشاركة القطاع الاقتصادي في الناتج القومي الإجمالي هذا يعبر عن قوة القطاع نفسه ونفس المعادلة في الجهة الأخرى عندما تكن مساهمة القطاع الاقتصادي في الناتج القومي الإجمالي ضئيلة هذا يعبر عن وجود خلل إما بسبب ضعف هذا القطاع أو النمو السريع للقطاعات الأخرى وزيادة مساهمتها في الناتج القومي بنسب مرتفعة.

يعاني القطاع الزراعي الفلسطيني بشكل واضح وكبير من الكثير من العقبات التي تقف حاجزاً أمام تقدمه في الضفة الغربية وتمنع من نموه بالشكل المطلوب، في حين ان القطاعات الأخرى تحقق نمو سريعاً في السنوات الأخيرة في الضفة الغربية مقارنة بالقطاع الزراعي بسبب السياسات المتّبعة المقصودة وغير المقصودة من القوى التي تتحكم بالواقع الفلسطيني، حيث نلاحظ أن القطاع الزراعي كان قد ساهم خلال الفترة 1988-1992 بحوالي 35.4% من الناتج القومي الإجمالي، ولكن انخفضت هذه النسبة لتشكل حوالي 13.4% في الفترة ما بين 1994-1998 وفي العام 2000 شهدت نسبة الزراعة في مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي ارتفاعاً بسبب لجوء العمالة وانخراطها في الزراعة بسبب الاضطرابات التي حصلت عقب اندلاع انتفاضة الأقصى لتشكل حوالي 11% من الناتج القومي الأجمالي، وعادت لتنخفض لتصل في عام 2008 مساهمة الزراعة في الناتج القومي الإجمالي حوالي إلى نحو 5.6% (رضوان، 2011، ص45)، واستمر مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي بالإنخفاض لتصل إلى اقل من 3% من الاجمالي العام في العام 2017 (وزارة الزراعة، 2019)، انظر إلى الشكل رقم (12).

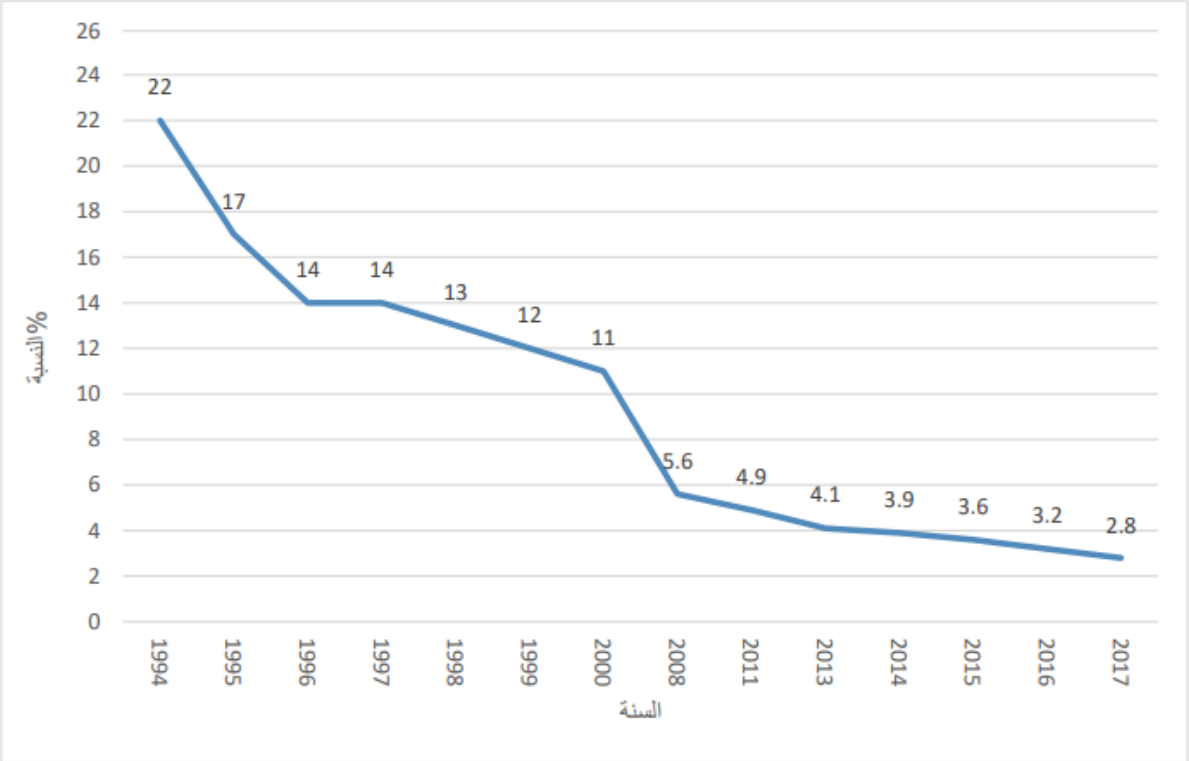

شكل رقم (12): نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي على مدار سنوات مختلفة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، بتصرف الباحث

إذاً نلاحظ إن هناك تراجع في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي حسب الأرقام التي تظهر، فخلال الثلاثين عاما الأخيرة انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي بنسبة فاقت الـ 32% وهذا يعبر عن وجود نقاط ضعف وخلل واضح في القطاع الزراعي الفلسطيني في الضفة الغربية أو على الأقل بكيفية إدارة القطاع الزراعي.

كذلك الأمر بالنسبة إلى محافظة قلقيلية التي يشكل قطاع الوظائف الحكومية والخدمات النسبة الأكبر من ناتجها المحلي، اذ ان 45% من الناتج المحلي للمحافظة يعتمد على هذين القطاعين في حين تحتل الزراعة في المرتبة الثانية بنسبة 25% فيما يحل قطاع التجارة في المتربة الثالثة، (انظر إلى الشكل رقم 13).

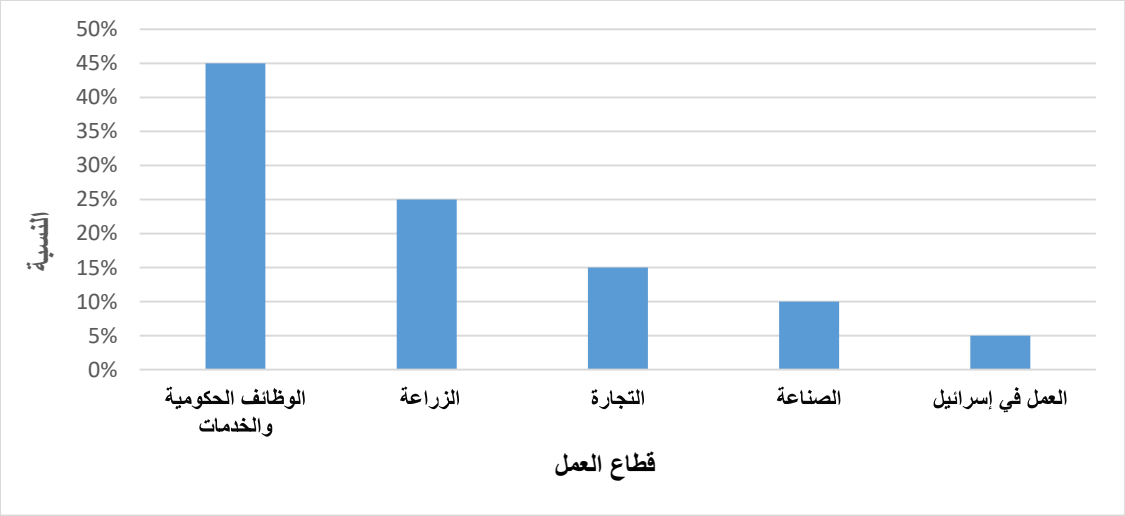

شكل رقم (13): نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الاجمالي في محافظة قلقيلية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، بتصرف الباحث

وكانت محافظة قلقيلية وكغيرها من أغلب المحافظات الاخرى في الضفة الغربية قد شهدت تراجعاً واضحاً على مستوى اقتصادها الزراعي سواءاً على صعيد العمالة الزراعية التي تناقصت على مدار السنوات الأخيرة، او على مستوى مساهمة القطاع الزراعي في الدخل المحلي للمحافظة في المقابل شهدت المحافظة ارتفاعات على مستوى الأيدي العاملة والمساهمة في الناتج المحلي لقطاع الوظائف الحكومة والخدمات بعد تراكم الضغوطات على المزارعين خصوصاً بعد بناء جدار الفصل العنصري الذي يرى الكثيرين أنه كان نقطة تحول في الاقتصاد الزراعي في المحافظة بعد مصادرة مئات الدونمات من الأراضي الزراعية ووضع قيود تحد من حرية الحركة ووصول المزارعين إلى أراضيهم، عدا عن اعتداءات المستوطنين على الأراضي التي تقع خلف الجدار وتدمير العديد من المحاصيل الزراعية لسكان المحافظة، بلا شك ان هذه الممارسات المستمرة ساعدت في اخضاع القطاع الزراعي في المحافظة وفي الضفة الغربية ككل.

وكان القطاع الخدماتي قد نما بشكل كبير جدا على حساب القطاعات الأخرى أهمها القطاع الزراعي بعد عام 1994 الذي كان يشمل امور عديدة أهمها الصحة والتعليم والمواصلات في السابق قبل أن تصبح هذه القطاعات مستقلة في هذا الوقت، وقد استوعب القطاع الخدماتي أعداد كبيرة من العاملين الفلسطينيين نتيجة المرونة النسبية التي تتمتع بها الانشطة الخدماتية في مواجهة السياسات الإسرائيلية على العكس من القطاعات الأخرى، حيث بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج القومي الإجمالي في عام 2007 حوالي

77.6% من الإجمالي العام فيما انخفضت هذه النسبة تدريجية لتصل في عام 2016 إلى حوالي 47.3% بعدما أصبحت بعض القطاعات مستقلة كقطاع النقل والمواصلات والاتصالات ونمو قطاعات أخرى كقطاع التجارة (سحويل، 2011، ص52).

إن تراجع نسبة مشاركة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي بدأت بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين السلطة وإسرائيل حيث بدا الوضع أكثر استقراراً وسيطرة بالنسبة للإسرائيليين الأمر الذي شجع الاحتلال على مصادرة مساحات واسعة من الأراضي لإقامة المستوطنات عليها وبناء الطرق الإلتفافية لخدمة المشروع الاستيطاني، حيث تم مصادرة اكثر من 400 الف دونم لهذا الغرض، إضافة إلى تبعات ذلك وضعف المؤسسات الوطنية في دعم القطاع الزراعي، عدا عن دور البنوك الذي أصبح ضعيفا في تمويل القطاع الزراعي والذي لم يتجاوز الـ 1.5% عام 2000 (سحويل، 2011، ص13).

وتشير وزارة الزراعة إلى أن مساهمة الزراعة في الناتج القومي الإجمالي ذات قيمة متدنية لسبب رئيسي هو ان المنتاجات الزراعية تعتبر مدخلاً أساسياً في العملية الإنتاجية بالنسبة للقطاعات الأُخرى، حيث أن أكثر من نصف المنتجات الزراعية في الضفة الغربية تتجه للقطاع الزراعي وأكثر من ثلث المنتاجات تذهب للاستهلاك المنزلي والتي يتم إحتسابها على لصالح القطاع الصناعي عند حساب عملية مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج القومي الإجمالي وليس لصالح القطاع الزراعي (الكرمي، 2019)، كما يظهر في الشكل رقم (14). حيث يساهم القطاع الزراعي بنحو 42.9% من منتجاته والتي تحتسب على أنها مخرج لقطاع التصنيع وتحتسب في حسابات الدخل القومي لصالح القطاع الصناعي.

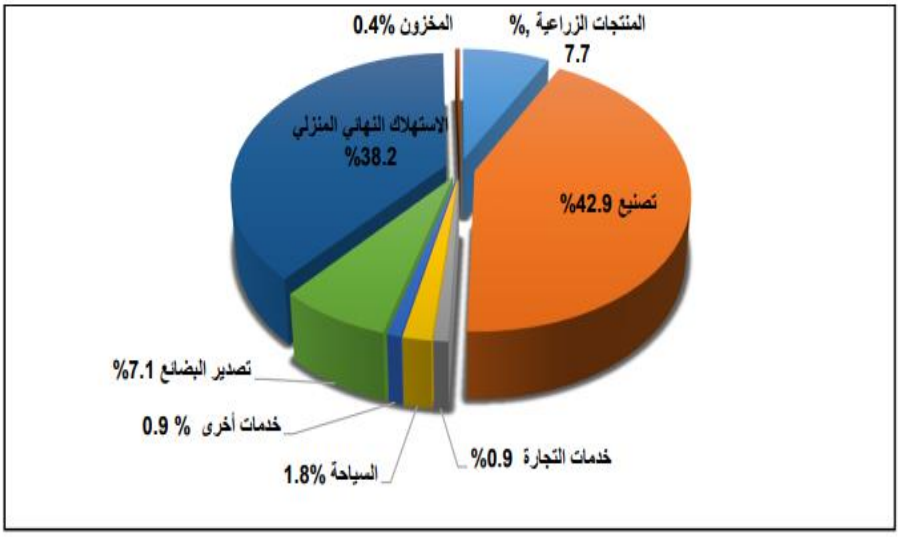

شكل رقم (14): مساهمة منتجات القطاع الزراعي في القطاعات الأخرى

المصدر: وزارة الزراعة، 2019

من جهة أخرى لو لاحظنا نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لوجدنا أنه يحتل المرتبة ما قبل الأخيرة بين القطاعات الانتاجية بنسبة تقل عن الـ 3% في السنوات الأخيرة، وهي نسبة ضئيلة جدا، ولو افترضنا أن الـ42% من المنتجات الزراعية التي تحتسب لصالح القطاع الصناعي قد أعيدت إلى القطاع الزراعي في الحسابات القومية، مع اعتبار أن نسبة مساهمة الزراعة ستزداد بشكل مضاعف اي انها ستصل إلى 5.6% من الناتج القومي الإجمالي، وفي جميع الأحوال ستبقى في المرتبة ما قبل الأخيرة خلف قطاع الاتصالات الذي يشكل 7.1%، بالتالي هناك أمور اكبر من ذلك يجب الوقوف عندها من أجل معالجة المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي، فمن غير المعقول أن يكون أهم قطاع إنتاجي في الدولة تابع، فهذه التبعية تدل على مؤشرات الضعف التي يعيشها الاقتصاد الزراعي الفلسطيني في هذه الأوقات.

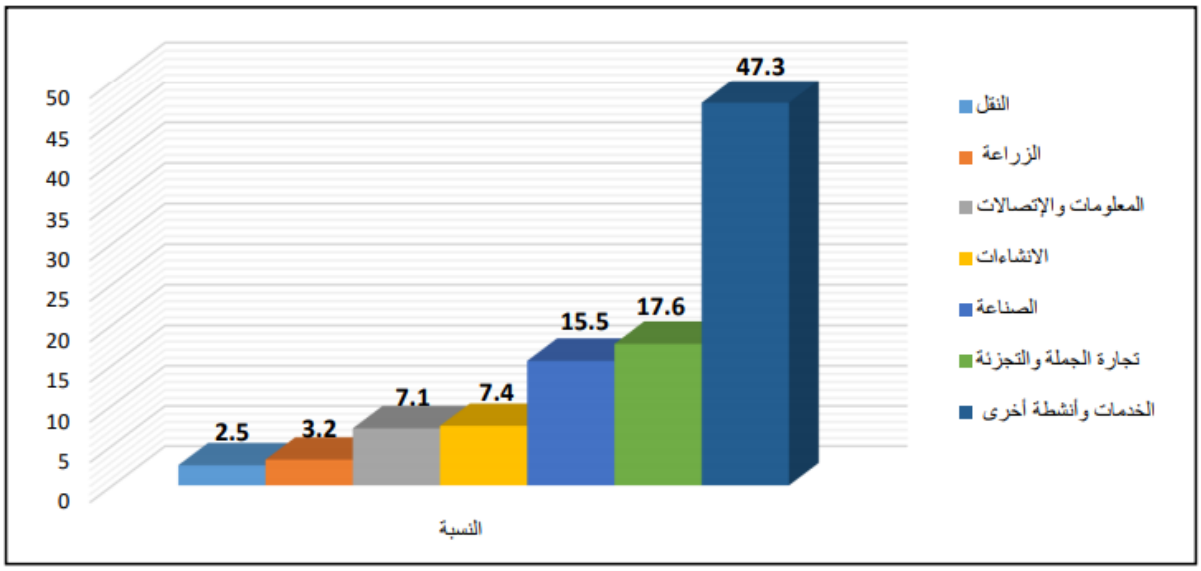

شكل رقم (15): نسبة مساهمة الأنشطة الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 في الضفة الغربية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، بتصرف الباحث

نلاحظ في الشكل رقم (15) المساهمة الكبيرة للقطاع الخدماتي الذي يساهم بنحو 47.3% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يشارك القطاع الزراعي بـ 3.2% في الناتج المحلي، وهذا يعتبر تحول واضح خلال الثلاثين سنة الأخيرة للإقتصاد الفلسطيني من اقتصاد يعتمد على القطاع الزراعي إلى اقتصاد يعتمد على الخدمات في المرتبة الأولى، يأتي ذلك في ضوء قلة الاهتمام الحكومي في القطاع الزراعي مع زيادة الاهتمام بالجوانب والقطاعات الآخرى، حيث يبرر السادة في وزارة الزراعة هذا الضعف بأنه يعود إلى أن أكثر من نصف المنتجات الزراعية تحتسب مع القطاع الصناعي عند عملية حساب الناتج القومي الإجمالي، ولكن من جهة

أخرى لو نظرنا إلى قيمة الإنتاج الزراعي في الشكل رقم (16) التي بلغت 692 مليون دولار في عام 2003 حتى عام 2016 لوجدنا أن هناك زيادة في قيمة الإنتاج الزراعي بنحو 100 مليون دولار ولكن هذا لا يعتبر بالضرورة نجاحاً، خصوصا وأن الزيادة في قيمة الإنتاج الزراعي في عام 2011 كانت قد بلغت نحو 427 مليون دولار (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)، بالتالي عند مقارنة عام 2016 مع عام 2011 نجد أن قيمة الإنتاج الزراعي انخفضت بقيمة 360 مليون دولار في تراجع واضح في القطاع الزراعي الفلسطيني.

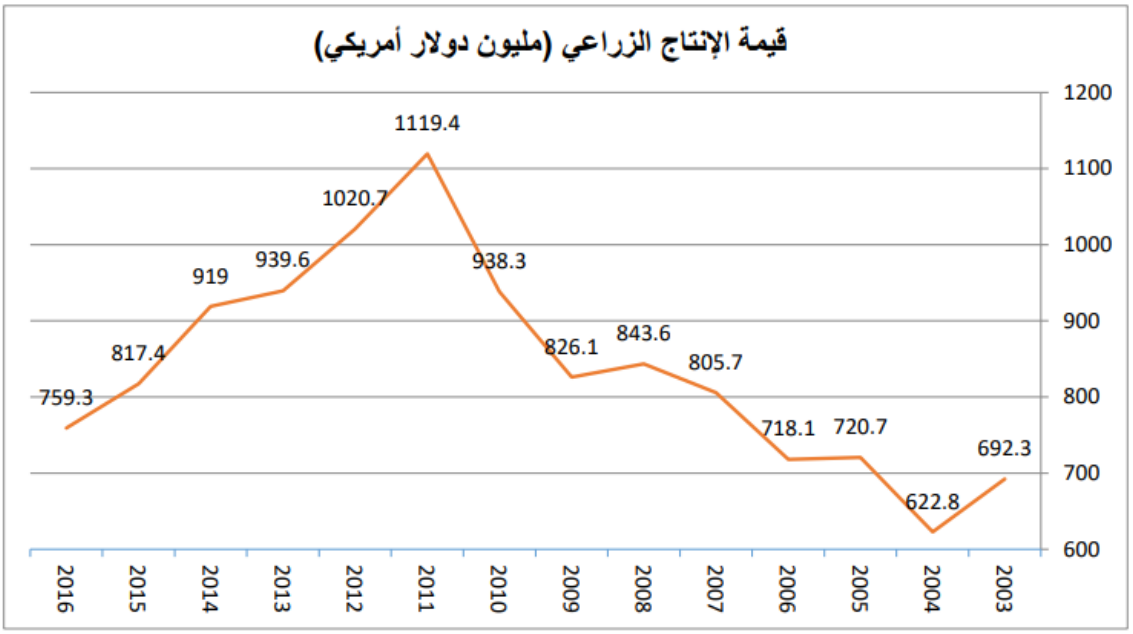

شكل رقم (16): قيم الإنتاج الزراعي على مدار سنوات عديدة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، بتصرف الباحث

يظهر في الشكل رقم (16) قيمة المنتجات الزراعية بالدولار الأمريكي على مدار سنين عديدة حيث استمر ارتفاع قيمة الانتاج الزراعي حتى عام 2011، إلا أن هذا الصعود شهد تراجعا كبيرا ما بعد عام 2011 حتى الوقت الحاضر. جميع الإحصاءات تعبر عن وجود تراجع في القطاع الزراعي وخصوصا في مساحات الأراضي والتي أثر بدورها على قيم الانتاج الزراعي، حيث تعتبر الأرض هي المورد الأساس في عملية الإنتاج الزراعي، عدا عن تراجع قيمة الإنتاج الزراعي وتذبذبه من عام لآخر الأمر الذي ينعكس على التراجع المستمر لنسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي الذي وصل إلى اقل من 2.6%

في العام 2017 حسب تقديرات أداء الاقتصاد الفلسطيني هذه المعطيات جميعها تدل على أن هناك فعلاً خلل في القطاع الزراعي الفلسطيني.

يمكن القول أن هناك انعكاساً للواقع الفلسطيني المتمثل في الضفة الغربية على محافظة قلقيلية، حيث بدا هناك تراجع في القطاع الزراعي الفلسطيني على مدار السنوات السابقة بفعل التأثيرات السياسية انطلاقاً من أوسلو التي كانت بداية التحول في الاقتصاد الفلسطيني، حيث تأثر بشكل كبير في تلك الفترة وشهد فترة من الركود، والتراجع متأثرا بالأحداث السياسية والتي تمثلت فيما بعد بانتفاضة الأقصى، ومن ثم وبناء جدار الفصل العنصري الذي كان له أثر كبير على الزراعة في الضفة الغربية وأثر تدميري على الزراعة في محافظة قلقيلية حيث تعتبر هذه هي نقطة التحول التي أصابت القطاع الزراعي في المحافظة بعد مصادرة آلاف الدونمات الزراعية ومصادر المياه الجوفية التي تعود ملكيتها للفلسطينيين، ما أجبر معظم المزارعين الفلسطينيين في محافظة قلقيلية على البحث عن مصادر رزق أخرى في ظل عدم قدرتهم على ممارسة حقهم في العمل الزراعي وأكبر دليل على ذلك الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني اذ ان 45% من سكان المحافظة يمتهنون الوظائف الحكومية والخدماتية في المحافظة و هناك فقط 25% من السكان يمارسون الزراعة، في الوقت الذي كان يمارس حوالي 45% من السكان الزراعة في بداية ثمانينيات القرن الماضي، وهذا يعتبر تحول واضح في التركيبة الاقتصادية للسكان في محافظة قلقيلية سيتم توضح سبب ذلك في الفصل اللاحق في هذه الدراسة.

4.3 أهمية القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الإقتصادية لدى الفلسطينيين على مدار العقود الماضية، حيث امتاز المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع زراعي في المرتبة الأولى ومارس العديد من النشاطات الزراعية والتي أصبحت تشكل في بعض الأحيان عاداتٌ متوارثة لهذا الشعب وجزء مهم من ثقافته، إلّا أن هذا القطاع شهد تراجعاً في السنوات القليلة الماضية ومع ذلك ما زال يعتبر من القطاعات الاقتصادية الرئيسة لدى الفلسطينيين، وتكمن أهمية القطاع الزراعي فيما يلي:

أولاً: تراجع نسب البطالة وتوفير فرص عمل

ظلّ القطاع الزراعي الفلسطيني القطاع الأول في تشغيل النسبة الأكبر من الأيدي العاملة على مدار العقود الماضية حيث بلغت نسبة الأيدي العاملة في القطاع الزراعي 80% من إجمالي الأيدي العاملة عند نهاية الحرب العالمية الأولى مع انتهاء الحكم العثماني وسيادته على أرض فلسطين إلا أن هذه النسبة أخذت

بالتراجع مع تتابع الأحداث والحروب، ومصادرة الأراضي بسبب تتابع الهجرة اليهودية إلى فلسطين لتصل نسب الأيدي العاملة في اقطاع الزراعي في سبعينيات القرن الماضي إلى 42% من الإجمالي العام واستمرت في التراجع حيث وصل في عام 1987 لتصل إلى 16% فقط من اجمالي القوى العاملة بسبب المضايقات الإسرائيلي والسياسات التي اتبعتها اسرائيل من أجل تجريد القطاع الزراعي الفلسطيني لتصل إلى 15% في عام 2004 واقل من 14% في عام 2008 حيث أصبح التوجه الأكبر للعمل في القطاعات الخدماتية والعمالة داخل المستوطنات والأراضي المحتلة عام 1948 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

حيث بدت الفروقات الواضحة في الأُجور بين الجانبين حيث يبلغ المتوسط اليومي للأجور في الجانب الفلسطيني 90 شيقل في حين يبلغ المتوسط اليومي في الجانب الإسرائيلي 200 شيقل، لهذا استمر التراجع في الإيدي العاملة في القطاع الزراعي ليصل 11% في عام 2011 وبلغ و8.5% في عام 2015 (الجهاز المركزي للإحصاء، 2016).

ان تراجع القطاع الزراعي انعكس على نسبة العاملين الدائمين بأجر في هذا القطاع حيث بلغت نسبتهم 2.4% فقط من اجمالي العاملين في القطاع الزراعي فيما بلغت نسبة العاملين في القطاع الزراعي بدون أجر (مالكين للأرض ومن أفراد الأسرة) ما نسبته 73.3% من إجمالي القوى العاملة فيما بلغ عدد العاملين المؤقتين بأجر ما نسبته 24.3% من الإجمالي العام، وهذا يدل على أنه لا يوجد هناك فرص عمل حقيقية للأيدي العاملة في القطاع الزراعي الفلسطيني في ظل الوضع الحالي الذي تشهده الزراعة في الضفة الغربية (وزارة الزراعة، 2013، ص 23).

مما سبق يتبين أن أهمية القطاع الزراعي تظهر بشكل واضح وجليْ من خلال توفير عدد كبير من فرص العمل للأيدي العاملة الفلسطينية وانخفاض نسب البطالة، والموضوع الأهم من ذلك يكمن في كيفيّة استقطاب الأيدي العاملة في ظل محدودية الجدوى الاقتصادية الزراعية والحصار المفروض على الزراعة من قبل الاحتلال الإسرائيلي ومما لا شك فيه أن القطاع الزراعي من الممكن أن يستوعب عدد كبير من الأيدي العاملة في حال تحرر هذا القطاع من الصغوطات المفروضة عليه وخاصة أن المردود الاقتصادي لهذا القطاع يكون في الغالب ضعيفا نسبياً مقارنةً بالعمالة داخل الأراضي المحتلة، بالإضافة إلى شقاء العمل فيه مقارنة مع الوظائف الأخرى او قطاع الخدمات بشكل خاص.

ثانياً: حماية الأراضي من المصادرة

يعتبر المجتمع الفلسطيني رائداً في القطاع الزراعي منذ القدم وتربطه علاقة وطيدة بأرضه، ويزداد تمسكه بأرضه في ظل حملات مصادرة الأراضي لإقامة المستعمرات الصهيونية، حيث إن تراجع حجم المنتج المحلي الزراعي الحالي لا يعبر عن مدى أهمية القطاع الزراعي بالنسبة للفلسطينيين في ظل المحاربة المستمرة والأمر الواقع الذي فرض على الفلسطينيين من الاحتلال الإسرائيلي (الاونتكاد، 2015)، ويعمل الاحتلال على محاربة هذا القطاع من خلال مصادرة مساحات واسعة باعتبارها مناطق عسكرية في مختلف المناطق في الضفة الغربية وتحديدا في مناطق الأغوار الذي يعمل على تدمير المحاصيل الزراعية بشكل مستمر خلال التدريبات العسكرية التي يجريها في تلك المناطق، عدا عن بناء جدار الفصل العنصري الذي ساهم بمصادرة مساحات زراعية وصلت إلى 180الف دونم (عمرية، 2014).

ويطرح البعض فكرة الاقتصاد الزراعي المقاوم من أجل حماية الأراضي من المصادرة والقيام باقتصاد فلسطيني مستقل لمحاربة الاقتصاد الصهيوني وذلك من خلال تمويل خاص للمشاريع الزراعية على اعتبارأن وزارة الزراعة الفلسطينية لم تفي بالغرض التي وجدت من أجله، مع ضرورة تضحية العمالة الفلسطينية من خلال ترك سوق العمل الاسرائيلي والانخراط في القطاع الزراعي الفلسطيني، وضرورة توطيد العلاقة بالأرض وهذا يعني ضرورة التضحية من أجل القيام بالاقتصاد الزراعي الوطني، خصوصاً مع تراجع هذه العلاقة بالتزامن مع الضغوطات والمغريات الإسرائيلية للفلسطينيين، حيث تشير الإحصائيات إلى انخفاض العمالة في القطاع الزراعي إلى النصف مقارنة بالعقد المنصرم، مع ضعف دور السلطة الفلسطينية للقيام باقتصاد زراعي في ظل التدخل المستمر في البرامج التنموية من قبل الاحتلال الإسرائيلي والحكومات المانحة (الزين، 2017).

يقوم الكثير من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية يقوموا بتخصيص أوقات للحفاظ على الأراضي والمساحات الزراعية بالرغم من امتلاكهم مصادر رزق ثابتة بعيداً عن الزراعة، من خلال زراعة الأرض والإهتمام بها بشكل كبير ليس من باب الربح والمردود الاقتصادي، وانما من أجل الحفاظ عليها من المصادرة. كما يرى معظم الفلسطينيين أن ترك الأرض فارغة دون استغلالها يجعلها محط أطماع الإسرائيلي وعرضة للمصادرة في أي وقت، وبلا شك فإن هناك الفلسطينيين الذين يمتهنون الزراعة ويقومون بزراعة الأرض بقصد الربح والمحافظة عليها من المصادرة في آنٍ واحد.

ثالثاً: تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

إن مسألة تحقيق الأمن الغذائي في الضفة الغربية هي مسألة مرتبطة بشكل مباشر بالسياسات القومية ومدى قدرة الحكومة على توفير الأمن والأمان الزراعي بل الأمن على كافة الأصعدة، حيث إن تطبيق سياسات تنموية تتعلق بالأمن الغذائي تحتاج إلى سيطرة وتحكم مطلق بالموارد الطبيعية والذاتية للدولة دون وجود أي سلطة لأي طرف آخر عليها (بختة، 2016، ص30)، من الطبيعي بمكان بالنسبة للوضع الفلسطيني ألّا يتحقق الأمن الغذائي في ظل وجود قوّة احتلالية تسيطر على الموارد الطبيعية المختلفة للدولة حيث لا تتمتع بحرية التصرف بمواردها على الإطلاق، ومن هذا المنطلق فإن مسألة تحقيق الاكتفاء الذاتي هي مسألة صعبة في ظل التبعية الموجودة في الوقت الراهن بسبب المضايقات المفروضة على المزارعين الفلسطينيين بشكل خاص وكافة الفلسطينيين بشكلٍ عام. ومن جهة اخى قد نجد الاكتفاء في بعض المنتجات الزراعية وهذا يُحسب للمزارع الفلسطيني في ظل المضايقات الصعوبات التي يتعرض لها.

نستطيع القول أنّ الاكتفاء الذاتي الزراعي محدودٌ ومقتصر على الزيتون وبعض أنواع الفواكه وما زال هناك شحاً كبيراً في منتجات الخضراوات، حيث إن ضعف القطاع الزراعي بات واضحاً بسبب ضعف السيطرة على السوق وتدني استخدام التكنولوجيا الزراعية وغياب النمط الزراعي الحديث، وعن الغياب التام للبيئة التي تدعم الاستثمار في المجال الزراعي (حسين، 2015). وتشير الأرقام إلى عجز واضح في الميزان التجاري للمنتجات الزراعية في الضفة الغربية حيث بلغت الفروقات بين الصادرات والواردات الزراعية ما قيمته 184 مليون دولار أمريكي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015).

لو تم الوقوف قليلاً عند هذه المسألة كونها مسألة تتعلق في التحكم وفرض السيادة من أجل تسخير الإمكانات المادية لوجدنا أن الخلل الحقيقي يمكن في فروقات القوة بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني، لأن الموارد الأرضية بمختلف أشكالها تحت السيطرة الإسرائيلية ولو أتيحت بالشكل المطلوب لوجدنا أن المزارع الفلسطيني سيحسن استغلالها بالشكل الأمثل، فنرى مثلاً أنه يوجد اكتفاء ذاتي في بعض المنتجات الزراعية بالرغم من تضييق الخناق على المزارع إلّا أنه أثبت نفسه في التصدي والوقوف أمام هذه العقبات.

رابعا: زيادة الناتج المحلي ودعم الاقتصاد الوطني

محلياً لقد شكل القطاع الزراعي الفلسطيني أحد أهم القطاعات الإقتصادية المهمة على مدار العقود الأخيرة وكان يشكل القيمة الأعلى من الناتج المحلي الإجمالي على مدى هذه السنين، كذلك الأمر على المستوى العربي كان القطاع الزراعي وما زال القطاع من أهم القطاعات في الدول العربية لمساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل حيث تعتبر الزراعة مصدرا للدخل لحوالي 40% من السكان في

الوطن العربي، ولا يقتصر الإنتاج الزراعي على المواد الغذائية فقط بل أصبح يساهم في الصناعات التحويلية من خلال استغلال المدخلات الزراعية وساهم ذلك بشكل مباشر في ارتفاع قيمة العجز الغذائي العربي (منظمة الأغذية والزراعة العالمية، 2010).

شكلت الزراعة في سبعينيات القرن الماضي حوالي 37% من الناتج المحلي الإجمالي، وكان يصدر إلى الخارج منتجات عديدة حيث بلغت نسبة الصادرات الزراعية في فترة ثمانينيات القرن الماضي حوالي 40% في دليل واضح لدور الزراعة لدى الفلسطينيين في ذلك الوقت، في حين لو نظرنا إلى الزراعة مع تقدم الزمن وتحديداً في العام 1994 والتي أصبحت تشكل حوالي 13.4% من الناتج القومي الإجمالي واستمرت هذه النسب بالإنخفاض في عام 1999 لتصل إلى 6.5% من القيمة الإجمالية للناتج القومي الإجمالي وما زالت تنخفض هذه النسب تدريجاً حتى الوقت الحاضر حيث لم تتعدى نسبة مشاركة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 6% ولم يكن هناك صادرات تذكر التي لم تتعدى الصادرات الزراعية الـ 8% حتى اللحظة في انخفاض ملحوظ وواضح في القطاع الزراعي الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

شكلت قيمة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في العام 2013 في الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعتين حوالي 1,295 مليون دولار وكان النصيب الأكبر كان للضفة الغربية حيث وصلت نسبة الصادرات 70% بقيمة 906.5 مليون دولار، في حين شكلت قيمة الصادرات الزراعية الفلسطينية ما قيمته 56.7 مليون دولار في نفس العام، في حين كان القطاع الزراعي الفلسطيني يضم 11.5% من الأيدي العاملة في العام 2010، المتتبع لتاريخ الإقتصاد الفلسطيني سيلاحظ التراجع الذي شهده القطاع الزراعي الفلسطيني في السنوات الأخيرة وبدا هذا التراجع واضحا وجلياً في السنوات التي تلت مجيء السلطة الفلسطينية للأراضي الفلسطينية (معهد الأبحاث التطبيقية، 2015).

نلاحظ من الإحصاءات المذكورة أن القطاع الزراعي كان يشكل أحد أهم الركائز التي يتكئ عليها الاقتصاد الفلسطيني وكان يشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي إلّا أنه بات في تراجع مستمر بسبب القيود التي فرضت على المزارع الفلسطيني مع غلاء شديد للأسعار والمواد الأساسية الخام والمعدات الزراعية، بلا شك أن إعادة ازدهار القطاع الزراعي الفلسطيني من جديد سيكون نقلة نوعية في دعم الاقتصاد المحلي في ظل ضعف القطاعات الاستثمارية الأخرى.

خامساً: زيادة الإنفاق الحكومي والتقليل من العجز الإقتصادي

تعد الزراعة من أهم النشاطات التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوفر فرص للتوظيف في الدول النامية والتي تنعكس بدورها وبشكل مباشر على زيادة الإنفاق الحكومي من خلال أدوار الحكومة في جني الضرائب والمستحقات الأخرى والتي بدورها تعمل على إحداث تنمية اقتصادية، وتعمل على رفع مستوى المعيشة للسكان المحليين لذا يعد الإنفاق الحكومي على الزراعة أحد أهم الأدوات اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي (الرسول وآخرون، 2018).

وعلى اعتبار أن الضفة الغربية تقع ضمن تصنيف الدول النامية والتي تمتاز بأن أهم قطاع فيها هو القطاع الزراعي الذي تعتمد عليه حكومات هذه الدول بشكل كبير جدا في إنعاش الميزانية، سيكون هناك مشكلة حقيقية في الإنفاق الحكومي في فلسطين كون الحكومة لا تعتمد على القطاع الزراعي بشكل أساسي في عملية زيادة ميزانيتها، حيث تقع الزراعة في المرتبة العاشرة من أصل ثلاثة عشر نشاطاً يساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة وصلت إلى 2.7% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018).

يرتبط زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع المختلفة في الدولة بشكل أساسي بالقطاعات الإقتصادية التي من شأنها زيادة ميزانية الحكومة في حال كانت مزدهرة وفعّالة بالشكل المطلوب دون أي صعوبات أو عقبات تحول دون قيامها، حيث تعمل على توفير مردود جيد يمكن استثماره من قبل الحكومة لتعزيز والقيام بالمشاريع العامة، ووجود أي مشكلة في أي قطاع اقتصادي يعني أن هناك خلل سيرتبط بشكل مباشر بالإنفاق الحكومي، وفي بعض الأحيان يمتاز الوضع بالسوء كالحالة الفلسطينية والتي انعكست عن الإنفاق الحكومي بشكل كبير، وعلى الوزارات نفسها كوزارة الزراعة مثلا التي لا تحظى بالدعم المطلوب في ظل سوء إدارة لهذه المُرتبات فلا يعقل أن يكون نصيب وزارة الزراعة من.07% من ميزانية الحكومة حيث ان من الضروري زيادة الإهتمام بالقطاع الزراعي الذي يجعل الفلسطينيين على اتصال مباشر بأرضهم في ظل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والذي أساسه الأرض. وهذا في ظل اعتماد الحكومة على المساعدات والمنح الخارجية في تمويل ذاتها وهذا يعتبر مشكلة حقيقية.

4.4 المعيقات التي تواجه القطاع الزراعي في الضفة الغربية

يواجه القطاع الزراعي العديد من المشكلات في معظم دول العالم وهذه نتيجة طبيعية لأي قطاع من القطاعات الإقتصادية في الدولة والتي يعتبرها الخبراء أنها جزء لا يتجزأ من دورة حياة القطاعات المختلفة

في الدولة، وتشترك فلسطين مع غيرها من بلدان العالم في المشكلات التي تقف في وجه هذا القطاع كمشكلات التغير المناخي والمشكلات التي تتعلق بالموارد الطبيعية كانجراف التربة، التصحر وشح المياه أو مشكلات أخرى تتعلق بالموارد البشرية كنقص الإيدي العاملة وغياب الخبرات أوسوء الإدارة.

من الطبيعي بمكان أن يواجه قطاع الزراعة الفلسطيني هذه المشاكل كباقي دول المنطقة ولكن الفرق يكمن في مشكلة حقيقية أخرى أشبه بالغصّة تقف في وجه الزراعة الفلسطينية بل في وجه كل ما هو فلسطيني ألا وهي الاحتلال الكولونيالي الإسرائيلي الذي يعد العقبة الأكبر في وجه مختلف برامج التنمية الفلسطينية، وفي هذا الصدد سيتم تناول أبرز المشكلات التي تواجه الزراعة في الضفة الغربية والتي وتكمن في:

أولا: معيقات تتعلق بالاحتلال الإسرائيلي

1- يحد الاحتلال الإسرائيلي من حرية الحركة للمزارعين الفلسطينين سواء إلى أراضيهم الزراعية أو إلى السوق الفلسطيني لبيع منتجاتهم، والتي تحدث أضراراً فادحة للمزارعين سواء على المستوى المالي أومن خلال إهدار الوقت، عدا عن سن قوانين تتحكم في عملية دخول الفلسطينيين إلى اراضيهم التي تقع خلف الجدار.
2- ينتهك المستوطنون الإسرائيليون القوانين والأعرف الدولية من خلال مضايقات مستمرة واعتداءات على أراضي المزراعين تحت حماية كاملة من عناصر الشرطة أوالجيش الإسرائيليين.
3- حسب التقسيم الإداري في اتقاقية أوسلو فإن 61% من مساحة الضفة الغربية تقع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي وهي المنطقة (ج) وتتحكم بحوالي 63% من الموارد الزراعية فيها ولم تقدم الإدارة الإسرائيلية أي نوع من الخدمات العامة التي تصب في مصلحة السكان أوالمزارعين الفلسطينيين بالعكس تماماً فقد خصصت إسرائيل حوالي 39% من مساحة المنطقة جيم لبناء المستوطنات و 20% خصصت كمناطق عسكرية مغلقة، 13% كمحميات طبيعية يمنع الفلسطينيون من الوصول اليها، إضافة إلى القيود الشديدة على أعمال البناء في هذه المناطق، ويمنع الفلسطينيين من الوصول إلى 85% من الأراضي الرعوية (الأونتكاد، 2015، ص17).
4- يتحكم الاحتلال الإسرائيلي في حرية استيراد وتصدير المنتجات الزراعية بشكل كامل ويعمل على إغراق السوق الفلسطيني بالمنتجات الإسرائيلية، حيث أصبحت السلع والمنتجات الإسرائيلية منافسا قوياً للمنتجات الفلسطينية.

5- عدم قدرة الفلسطينيين على إدارة الموارد الطبيعية المختلفة بالرغم من وقوعها في المنطقة (أ) والمنطقة (ب) في التقسيم الإداري بعد اتفاقية أوسلو والتي من المفترض أن تتحكم السلطة الفلسطينيّة فيها (حسين، 2015، ص3).

6- يعمل الاحتلال الإسرائيلي على منع المزارعين الفلسطينيين من إستيراد الكثير من أنواع الأسمدة والمبيدات الزراعية لأسباب أمنية كما، حيث ان القيود المفروضة على استيراد الأسمدة الزراعية أثرت بشكل كبير على المنتج الزراعي الذي انخفض إلى 33% منذ وضعت هذه القيود (الاونتكاد، 2015، ص20).

7- العمل على جذب الأيدي العاملة الفلسطينية للعمل داخل إسرائيل من خلال المغريات التي تقدم للعمال الفلسطينيين من أجل أن يبقى القطاع الزراعي بشكل خاص والاقتصادي بشكل عام في حالة من الركود (السيّد، 2016، ص 38).

8- يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على معظم مصادر المياه الجوفية والآبار في الضفة الغربية وتقدر نسبة المياه التي يسيطر عليها حوالي 85% من المياه الجوفية في الضفة الغربية ويضع عقبات أمام استخدام الجزء المتبقي، حيث يمنع منعاً باتاً الفلسطينيون من الحصول على المياه الجوفية إلّا بشروط مسبقة، او عن طريق شراؤها من الحكومة الإسرائيلية بعد استخراجها، ويرى الخبراء أن إزاحة القيود المفروضة على المياه في الضفة الغربية سيعمل على مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة بنسبة 10% أي بأربع أضعاف القيمة الحالية حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتصل نسبة المياه المستخدمة للزراعة في الضفة الغربية حوالي 45% من المياه الواصلة للفلسطينيين بكمية تصل إلى (80) مليون لتر معكب سنويا (وزارة الزراعة، 2017، ص5).

9- أدى بناء جدار الفصل العنصري إلى مصادرة حوالي 10% من أراضي الضفة الغربية والتي تصنف كأراضي زراعية التي تقدر بـ 160-190 ألف دونم ما أدى إلى عزل الأراضي الزراعي وتقطيع أواصرها وحرمان ملاكها من الوصول إليها بحرية، وعَمِل جدار الفصل كذلك على عزل حوالي 30 بئراً إرتوازياً بقدرة انتاجية تصل إلى 3.8 مليون متر مكعب سنوياً عدا عن تجريف آلاف الدونمات واقتلاع الأشجار المعمرة وغيرها (عمرية، 2015، ص36).

ثانياً: معيقات تتعلق بالوضع الداخلي

لا يمكن إنكار دور الاحتلال الإسرائيلي الكبير في محاربة القطاع الزراعي الفلسطيني إلّا أن وضع اللوم بشكل كامل عليه يعتبر من غير المنطق، فهناك مشكلات أخرى تتعلق بالفلسطينيين أنفسهم والتي قد تعتبر هذه المشكلات نتيجة لتأثير الاحتلال على الوضع الفلسطيني القائم والتي تكمن في الآتي:

I. معيقات تتعلق بالأنظمة المؤسسية والتشريعة حيث ينعدم وجود تأمين زراعي لحماية وتعويض المزارعين (بكدار، 2017، ص8). وحققت الحكومة الفلسطينية تقدماً مهماً في تشريع وإصدار القوانين الإستثمارية التي تخص القطاعات الإقتصادية الفلسطينية حيث تم إصدار قانون الاستثمار الفلسطيني رقم (1) عام 1998م وأُجريت تعديلات عليه عام 2011 الذي احتوى على إعفاءات من الرسوم الجمركية وإعفاءات للمعدات والآلات التي تدخل في العملية الإنتاجية للنهوض بالجانب الإستثماري وتحقيق تنمية اقتصادية، إلّا أن هذا القانون لم يعطي أي خصوصية للقطاع الزراعي النباتي على الرغم من تقديم بعض الدعم لمشاريع الإنتاج الحيواني واقتصر على القطاعات الإقتصادية الأُخرى (عمرية، 2014، ص19)، وفي عام 2011 كذلك صدر القرار رقم (8) من ضريبة الدخل والذي تم بموجبه تطبيق ضريبة الدخل على القطاع الزراعي كباقي القطاعات الأخرى (عمرية، 2014، ص 39)، إلّا أن وزارة الزراعة قامت في عام 2017 بإعفاء جميع المزارعين من ضريبة الدخل واسترجاع المزارعين لضريبة القيمة المضافة على مستلزمات الإنتاج الزراعي (وزارة الزراعة، 2017، ص6)، وهذه الخطوات تدل على نوعا من عدم الاستقرار في القرارات التي تتخذها الوزارة بسبب محدودية وقلة الدعم الذي تحصل عليه، حيث ليس من الحكمة أن تقوم الوزارة بتطبيق سياسة ضريبية على المزارعين في الوقت الذي يفتقد فيه المزارعون للعديد من المقومات الأساسية التي من واجب الوزارة توفيرها للمزارعين.

II. معيقات فنية تتعلق بنقص في المختبرات الزراعية وقلة الإمكانات التي تتعلق بالخدمات الإرشادية والوقاية من الأمراض والجوانب البيطرية، بالإضافة إلى قلة وضعف المعلومات الزراعية الموجودة التي تخدم المزارعين بالشكل المطلوب نتيجة عدم وجود مراكز أبحاث على مستوى رفيع (بكدار، 2007، ص9).

III. قلة الدعم الحكومي بسبب العجز الدائم في موازنة السلطة بالإضافة إلى غياب استراتيجة تنمية زراعية، وتركيز الدعم الحكومي على جوانب أخرى كالصحة، التعليم، الأمن، حيث تقدر حاجة القطاع الزراعي بحوالي 200 مليون دولار سنوياً بينما يتم توفير فقط 30% من حاجته، ويعتبر

القطاع الزراعي أقل القطاعات استفادة من التمويل المصرفي بالمقارنة مع القطاعات الأخرى في الضفة الغربية (أبو حلوب، 2016، ص57)، وقد بلغ نصيب وزارة الزراعة من الموازنة العامة للحكومة أقل من 0.07% من الإجمالي العام والتي يذهب منها حوالي 93% كرواتب وأجور للموظفين (وزارة الزراعة، 2017).

IV. مشكلات السوق، أن عملية بيع المنتجات وتسويقها تعتبر من أسس العملية الزراعية والتي تعبر عن مدى نجاح الموسم أو فشله، ويسعى المزارع دائماً لأن تكون منتجاته عالية الجودة ذات سعر مناسب لكي تصل إلى المستهلك وهو في حالة الرضى التام. في الضفة الغربية ما زالت تستخدم الطرق التقليدية في تسويق المنتجات عن طريق بيعها إمّا للوكيل مباشرة مقابل مبلغ من المال أو لتجار الجملة أو المفرّق أو للمستهلكين بشكلٍ مباشر (السيّد، 2016، ص43)، بالنسبة إلى آلية التسعير فلا يوجد قانون فلسطيني يلزم المزارع الفلسطيني بأسعار محددة بالتالي يتم الاعتماد على (التكليت الإسرائيلي) من خلال تواصل التجار الفلسطينيين مع تجار من الداخل المحتل بشكل يومي لتحديد الأسعار وعادة ما تختلف الأسعار من محافظة إلى أخرى (معهد الأبحاث التطبيقية، 2015، ص23).

V. معيقات تتعلق بسوء إدارة استخدام الأراضي سواء لأسباب اجتماعية تتمثل في تقتت المساحات الزراعية بسبب نظام الميراث، بالإضافة لهجرة أعداد كبيرة من الأسر من الريف للمدن للتماشى مع نظام الحياة العصري ما يجعلهم يهجرون أراضيهم (السيّد، 2016، ص62)، بالإضافة إلى تعديات الأفراد والمواطنين على الأراضي الزراعية دون وجود رادع لهم بسبب ضعف دور الحكومة في التصدي لهذه الاعتداءات، وأثر الإرتفاع الكبير في أسعار الأراضي يشجع المزارعين على بيع أراضيهم (بكدار، 2007).

ثالثاً: معيقات تتعلق بالموارد الطبيعية والبيئة

التي تتمثل في تدهور التربة وانجرافها نتيجة الأساليب الغير سليمة التي يتبعها المزارعون في بعض المناطق، والاستخدام الغير سليم للمبيدات الكيماوية التي تؤثر سلباً على نوعية التربة والتنوع الحيوي فيها وتسبب التلوث للمياه الجوفية، عدا عن بعض المشكلات التي تتعلق بالتغيرات المناخية كتدني درجات الحرارة شتاءً وارتفاعها في فصل الصيف والذي ينعكس سلباً على المنتجات الزراعية ما يتسبب

بخسائر للمزارعين، بالإضافة إلى تذبذب كميات الأمطار المتساقطة وعدم انتظامها من عام إلى آخر (حسين، 2015، ص4).

تعتبر المعيقات الطبيعية التي تتعلق بشكل مباشر بالمناخ أو احد عناصره هي جزه من دورة حياة القطاع الزراعي، على العكس من ذلك فيما يتعلق بالندرة فالمنطقة لا تعاني من ندرة وعند الحديث عن الضفة الغربية بشكل عام ومحافظة قلقيلية بشكل خاص فالحديث هنا عن ترب خصبة و كميات كبيرة جدا من المياه الجوفية التي تتواجد فيها لكن المسألة تتعلق بمن يتحكم بهذه الموارد وكيف تسلب من هنا نستطيع الاشارة إلى أن المعيقات التي تتعلق بالموارد الطبيعية هي مرتبطة بالعامل البشري وهو الاحتلال وكيفيّة سيطرتُه عليها في محافظة كانت تعتبر الأفضل في الانتاج الزراعي على مستوى المحافظات على مدار السنوات القليلة الماضية.

من هنا نستطيع القول أن القطاع الزراعي الفلسطيني يعاني بشكل كبير جداً في ظل الضغوطات الممارسة عليه من جميع الجهات، لذا هو بحاجة إلى دعم حقيقي لكي يعود كما السابق وكل المؤشرات تؤكد أنه سيعود القطاع الأقوى من بين القطاعات في ظل التشبث القوي للمزارعين بأرضهم التي أصبحت جزءاّ من حياتهم التي من الصعب التخلي عنها بهذه السهولة فالروابط التي تربط الفلسطينيين بأرضهم أقوى من أي احتلال.

4.5 المؤسسات والأطراف ذات العلاقة بالقطاع الزراعي الفلسطيني

- وزارة الزراعة: تقوم وزارة الزراعة بالعديد من المهام التي تعمل من خلالها على توجيه وإدارة القطاع الزراعي بالإضافة إلى بعض المهام المتعلقة بالرقابة والإشراف وتوفير بعض الخدمات الرئيسية من خلال مقرها الرئيسي وفروعها الممتدة في جميع محافظات الضفة الغربية، وتقوم الوزارة بدور رئيسي في عملية التنسيق بين المؤسسات الأجنبية الغير ربحية الداعمة والمزارعين من أجل تقديم اشكال الدعم المختلفة للمزارعين الفلسطينيين (وزارة الزراعة، 2019)، بالإضافة إلى المجالس الزراعية التي ترتبط بشكل مباشر مع وزارة الزراعة والتي أسست في عام 2005 بناءاً على قانون الزراعة الفلسطيني (وفا، 2019).

- المزارعون الأفراد: تعتبر هذه الفئة هي الفئة الأهم في القطاع الزراعي الفلسطيني، وهم الفئة التي تقوم بممارسة النشاط الزراعي سواء كان ذلك بشكل منتظم أو غير منتظم (عمرية، 2014، ص27).
- منظمات ومراكز دولية زراعية وبيئية: يحظى القطاع الزراعي الفلسطيني باهتمام العديد من المنظمات التي تقوم بدعم المزارعين بشتى والوسائل والطرق منها منظمات عربية وأخرى أجنبية لعل أبرزها: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية، المركز اللإقليمي العربية للدراسات والأستشارات الزراعية والإنمائية وغيرها (وزارة الزراعة، 2019).
- الجمعيات التعاونية الزراعية: وهي الجمعيات التي ينشئها المزارعين لتلبية احتياجاتهم من نواحي عديدة وتهدف إلى تحسين الأداء الإنتاجي الزراعي خلال عقد محاضرات إرشادية من خلال خفض التكاليف وآليات الشراء الجماعي من أجل زيادة الدخل العام للمزارع من العملية الزراعية (معهد الأبحاث التطبيقية، ص5، 2015).
- المؤسسسات المانحة: هناك العديد من المشاريع الزراعية التنموية التي تُقدَم للمزارع الفلسطيني من خلال المؤسسات الدولية المانحة ويكون ذلك إما عن طريق المؤسسات الحكومية الرسمية التابعة لوزارة الزراعة أو وزارة الحكم المحلي أو من خلال المانح الأجنبي مباشرة، وقد قدرت عدد المؤسسات الأهلية المانحة في الضفة الغربية بحوالي 35 مؤسسة وقدمت دعم قدّر بحوالي 300 مليون دولار أمريكي في العام 2013 سواء كانت بشكل مباشر للمزارع أو عن طريق وسطاء من الحكومة (عمرية، 2014، ص27).

وبالرغم من أن قلقيلية تعتبر من أهم محافظات الضفة الغربية على مستوى ممارسة الأنشطة الزراعية إلّا أنها لا تحظى بالاهتمام الكافي من المؤسسات المانحة، إذ تكاد تخلو المحافظة من مكاتب أو فروع لأيّة مؤسسات كبيرة تعنى بالشأن الزراعي بالرغم من أن المسألة لا تتوقف عند وجود المكاتب او عدمه الا ان مجموعة كبيرة من المزارعين لا يحظون بالدعم الكافي بأشكاله من مختلف المؤسسات وهذا ما ستظهره النتائج فيما بعد، فمحافظة قلقيلية لا يوجد فيها على المستوى المحلي سوى مديرية الزراعة التي تقوم بمتابعة أعمال الزراعة فيها ويرى المزارعون أن المديرية لا تقوم بتوفير الحد الأدنى من المساعدات للمزراعين في معظم مناطق المحافظة في الوقت الذي يرون أن محافظة قلقيلية يجب أن تحظى بدعم كبير من الوزارة في ظل الانتهاكات المستمرة مع خسارة عدد كبير من المزراعين في المحافظة لأراضيهم بعد بناء جدار الفصل العنصري ما تسبب

بإحداث أضرار اقتصادية كبيرة جدا، حيث لا بد من هذه المؤسسات الوقوف عندها خصوصا انها تصب جل اهتمامها في مناطق أخرى في محافظات لا تعاني بالشكل الذي تعاني منه محافظة قلقيلية وتحديدا من الناحية الزراعية.

4.6 تأثير جدار الفصل العنصري على القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية

نشطت حركة التجارة للمنتجات الزراعية في محافظة قلقيلية على مدار السنوات الماضية بسبب موقعها الملاصق للخط الأخضر ما سهل على السكان العرب الذين يعيشون داخل الخط الأخضر واليهود الوصول اليها، وكانت البضائع تباع بأسعار أقل من المناطق المجاورة ما جعلها مكان جذب للعديد من السكان الفلسطينيين من المحافظات الأخرى (طرمان، 2012، ص39)، وبحكم الواقع السياسي الذي يعيشه الفلسطينيون المتمثل بالمضايقات المستمرة من الاحتلال الإسرائيلي لم ينعم الفلسطينيون بحرية الحياة في الكثير من مناحي الحياة ومنها الجانب الزراعي فمارس الاحتلال الإسرائيلي سياسة الإغلاق والتضييق على معظم المناطق في المحافظة ولم يكتفي بذلك؛ حيث أعلنت سلطات الاحتلال في نيسان من العام 2002 عن نيتها ببدء إقامة جدار الفصل العنصري ضاربين بعرض الحائط القوانين والأعراف الدولية التي استنكرت ما يقوم به الجانب الإسرائيلي آنذاك وبالرغم من توقيع اتفاقية أوسلو بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية التي أعطت الفلسطينيين دولة على حدود عام 1967 (أبو عيشه، 2004، ص292)، وعمل الجدار على مصادرة 41 الف دونم والتي تصنف بأنها أراضي زراعية خصبة أي ما نسبته 33% من الأراضي الزراعية للمحافظة عدا عن ال 4500 دونم التي دمرت بسبب الموقع التي بني عليه الجدار، بالإضافة إلى عزل حوالي 15 بئرا ارتوازيا خلف الجدار (أبو دية، 2017).

وتم بناء جدار الفصل على أسس هندسية عسكرية أشرف على بنائه عدد من المهندسين العسكريين في جيش الاحتلال الصهيوني اذ يتراوح عرض الجدار من 50-80 متراً حسب الهدف الأمني الذي ينادون به او كما يزعمون، ما أدى إلى تدمير مساحات واسعة من أراضي المزراعين وتجريفها وألحقت أضرارا بنحو 1,100 مزارع في المحافظة وأثر الجدار بشكل مباشر على 22 تجمعاً فلسطينياً حيث تعتبر هذه التجمعات تجمعات زراعية بحتة تضم 60% من الأراضي الزراعية الخصبة في المحافظة (بصلات، 2012، ص127).

بلا شك أن الهدف الأمني الذي نادى به الاحتلال الاسرائيلي لإقامة جدار الفصل العنصري هو هدف باطل حيث ان مصادرة عدد هائل من الدونمات الخصبة وحرمان أصحابها من الوصول اليها كان

لأهداف توسعية لإقامة المستوطنات في الضفة الغربية والذي نادى به معظم الساسة الإسرائيليين وما زالوا ينادون به في كل وقت، حيث صرّح وزير الاحتلال منذ ساعات قليلية ماضية عن نيتهم عن ضم منطقة الغور بالإضافة إلى التجمعات الفلسطينية التي تقع بين المستوطنات الإسرائيلية، فلو كان الهدف من أجل الحماية كما زعموا لاكتفى الاحتلال ببناء الجدار لكن بناء المستوطنات والطرق الإلتفافية وأوامر المصادرة الشبه يومية لممتلكات الفلسطينيين دحض النظرية الأمنية التي ينادي بها الصهاينة.

كان أثر جدار فصل العنصري أشبه بالمدمر في معظم مناطق الضفة الغربية وتحديدا محافظة قلقيلية فعلى سبيل المثال نذكر قرية جيّوس التي تقع في الجزء الشمالي للمحافظة التي تمتد على مساحة 12 الف دونم والتي تمت مصادرة 9 آلاف دونم من أراضيها خلف الجدار لإقامة مستوطنات إسرائيلية (معهد أبحاث الأراضي، 2009)، والتي تصنف على أنها أراضي زراعية وتشير الإحصائيات إلى أن 90% من سكان القرية كانوا يعملون في الزراعة وكان عددهم 3 آلاف نسمة وكان يقدّر الناتج الزراعي 9,000 طن إلّا أن إقامة جدار الفصل العنصري أدت إلى احداث تغيير كبير في التركيبة الاقتصادية للسكان حيث فقد 400 مالك للأراضي حرية الدخول إلى أراضيهم الزراعية الا بتصريح مسبق وبأوقات محددة، ما جعلهم يقتلعون 2,000 دونم من بساتين الفواكه من أصل 3,500 دونم وأصبحوا يزرعون الحبوب عوضاً عنها بسبب إنحصار الوقت وعدم السماح لهم بالدخول لأراضيهم في كل الأوقات (بيتسيلم، 2012، ص24).

ويقوم الاحتلال الإسرائيلي بفرض قيود مشددة على عملية الدخول إلى الأراضي الزراعية المصادرة خلف الجدار إذ لا يسمح الا لأصحاب الأراضي بالدخول اليها من خلال احضار أوراق ثبوتية ويتم بعد ذلك عمل تصاريح تمكنهم من الوصول إلى أراضيهم. ويروي المزارع صالح (مقابلة 2019/4/5) انه قد خسر معظم أرضه خلف الجدار والتي بلغت 17 دونما من أصل 21 دونما كان يمتلكها وهي مزروعة بأشجار الأفوكادو والجوافا، حيث لا تسمح سلطات الاحتلال بإدخال أي شخص آخر معه للأراضي التي تمت مصادرتها ولا شك أن مساحة كهذه تحتاج إلى عدد من العمال للقيام بأعمال الزراعة في مساحة كبيرة مزروعه كهذه عدا عن منعه من ادخال الأسمدة ووضع تشديد على إدخالها وتحدد سلطات الاحتلال الزمن الذي عليه التواجد فيه من أجل الدخول إلى أرضه وكذلك وقت الخروج.

ويظهر في الخريطة رقم (11) مساحات الأراضي الواسعة للفلسطينيين التي صادرها جدار الفصل العنصري في المحافظة حيث تم حساب المساحة باستخدام برنامج الـ Arc Map وتبين ان 52 كم^2 هي مساحة الأراضي المصادرة والتي تعتبر أراضي زراعية خصبة في معظمها.

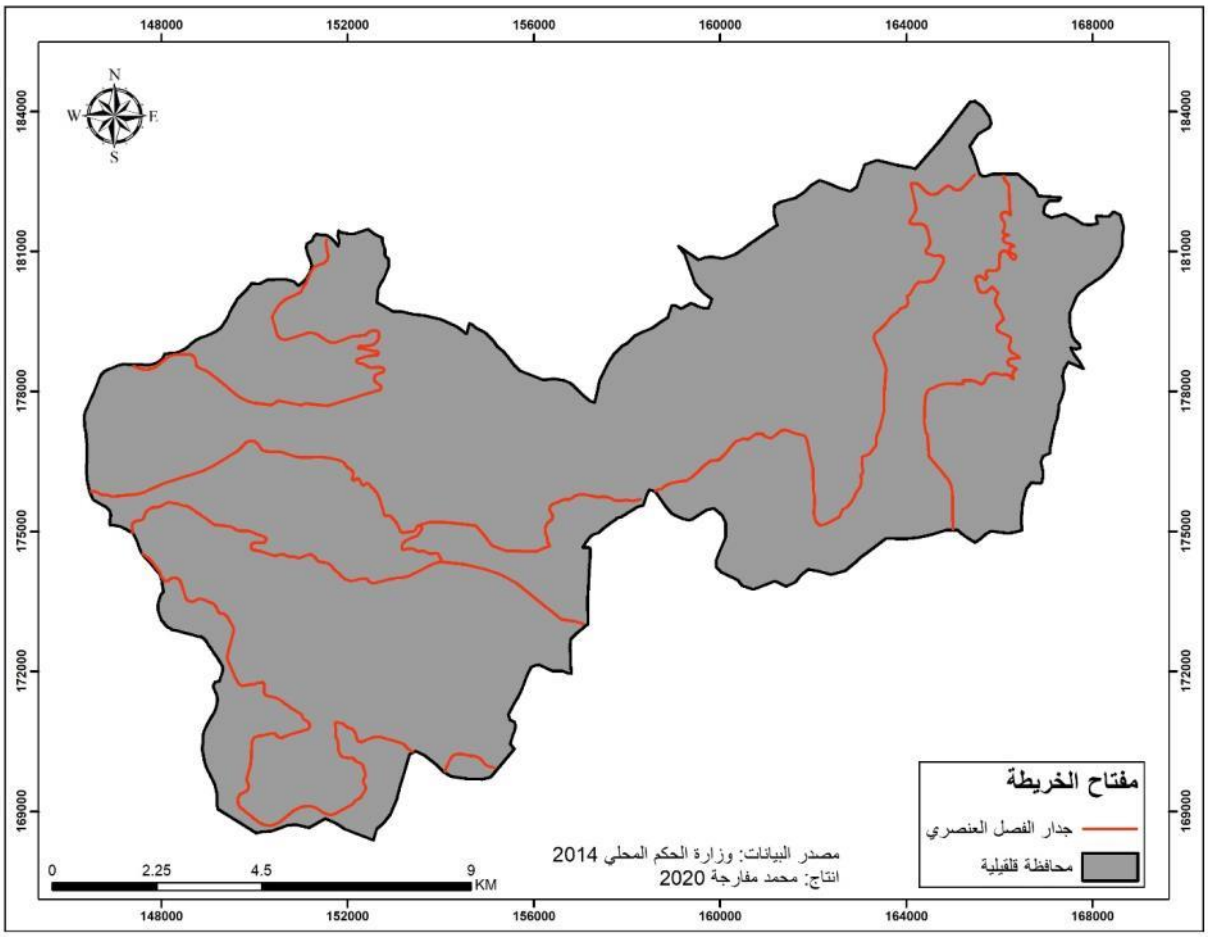

خريطة رقم (11): الأراضي التي عزلها الاحتلال بعد بناء جدار الفصل العنصري في محافظة قلقيلية

لا يمكن الجزم أن القطاع الزراعي في الضفة الغربية ومحافظة قلقيلية كان مزدهرا ولا يعاني قبل عام 1994، خصوصا وأن الاحتلال كان موجودا وكانت أطماعه قائمةً على السيطرة والتحكم بعنصري الأرض والمياه، ولكن المفارقة كانت بعد مجيء السلطة الفلسطينية في العام 1994 التي أصبحت تدير القطاعات الانتاجية المختلفة وفق السياسات التي وضعتها، وأصبح التركيز منصبّاً على قطاعات أخرى كالقطاع الخدماتي والحكومي الذي أصبح يشكل عصب الإقتصاد المحلي، في ظل إهمال القطاع الزراعي منذ ذلك الوقت، فذلك واضحا من خلال النسبة التي خصصتها الحكومة للقطاع الزراعي منذ ذلك الوقت حتى الان والتي أخذت بالتراجع ما أدى إلى تراجع مشاركة القطاع الزراعي في مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، هذا بالتزامن مع الأطماع الإسرائيلية والتي تمثلت ببناء جدار الفصل العنصري الذي أدى إلى إحداث خلل في التركيبة الاقتصادية للمحافظة من خلال تراجع القطاع الزراعي وصعود قطاعات أخرى نتيجة الإهمال من الجهات الرسمية ووجود الأطماع الاسرائيلية.

الفصل الخامس

المناقشة والتحليل

5.1 مقدمة

شهدت الضفة الغربية على وجه العموم ومحافظة قلقيلية على وجه الخصوص تغيرات في القطاع الزراعي في السنوات الماضية والتي أثرت عليه بشكل لافت، ما أدى إلى تراجعه على جميع الأصعدة، وخصوصاً في المقومات الرئيسية التي يعتمد عليها القطاع الزراعي وعلى رأسها عنصري الأرض والماء، التي أصبحت مقيّدة؛ بسبب سياسة الاحتلال الإسرائيلي تجاه هذين الموردين اللذين يعدّان عصب القطاع الزراعي الفلسطيني، كما ويقوم الاحتلال بتقييد المزارعين ويحد من حريتهم في ممارسة أبسط حقوقهم في ممارسة مِهنهم الزراعية، في الوقت الذي لا يحظى المزارع الفلسطيني بالدعم الكافي من المؤسسات المحلية والوطنية، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية.

في هذا الفصل سيتم تناول هذه المواضيع ومواضيع أخرى تجيب على أسئلة الدراسة من أجل الخروج بالنتائج، ومن أجل فهم طبيعة تراجع القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية.

5.2 خصائص الأنشطة الزراعية لعيّنة الدراسة.

من أجل فهم أوضاع الزراعة في المحافظة كان لابد من تناول الأمور المهمة التي تتعلق بشكل مباشر بممارسة الأنشطة الزراعية للمزارعين، والتي تؤدي إلى تبسيط وفهم معمق للوضع الزراعي الراهن في المحافظة، في هذا الجزء سيتم عرض خصائص عينة الدراسة لما لها من أهمية في فهم وتفسير تراجع القطاع الزراعي في المحافظة.

- **المساحات الزراعية،** تمتاز منطقة الدراسة بانتشار الحيازات المتوسطة والصغيرة للمزارعين ما يسمح بانتشار الزراعة التقليدية، فعملية زراعة البذور والعناية بها لحين جنيّها تتم بالأيدي العاملة وبأدوات تقليدية لدى معظم المزارعين في المحافظة، إذ نلاحظ في الشكل رقم (17) أن غالبية المزارعين يمتلكون عشرة دونمات فأقل حيث بلغت نسبتهم 89.29% من إجمالي عينة الدراسة، وبشكلٍ أدق كان نسبة المزارعين الذين يمتلكون أراضي ذات مساحة من 6.1 – 10 دونمات 44.29% من عينة الدراسة، بينما بلغت نسبة المزارعين الذين يمتلكون أراضي ذات مساحة من 3.1-6 دونمات 32.14%، في حين بلغ نسبة المزارعين الذين يمتلكون ثلاثة دونمات فأقل

12.86%، أما المزارعون الذين يمتلكون عشرة دونومات فأكثر من فقد كانت نسبتهم النسبة الأدنى في عينة الدراسة، ويعود السبب في ذلك إلى نظام الميراث السائد، بالإضافة إلى مصادرة الاحتلال الإسرائيلي دونمات واسعة للمزارعين ما جعل مساحة الأراضي الزراعية الخصبة محصور في المحافظة، لذا نجد أن المزارعين يقومون باستغلال كل ما تبقى من أرضهم بسبب خصوبة الاراضي الزراعية في المحافظة وتوافر المياه فيها، هنا الحديث عن المناطق التي تعتمد على الآبار الجوفية في ممارسة الأنشطة الزراعية فمثلا يروي أبو خضير(مقابلة 2019/4/1) أنه منذ وأن صادر الاحتلال أرضه في الجهة الشمالية من مدينة قلقيلية لم يتبق له سوى أربعة دونمات لممارسة النشاط الزراعي ويحاول منذ العام 2002 إستئجار أي قطعة أرض من أجل توسيع أعماله في الزراعة ولكن دون جدوى في ظل تمسك المزارعين بأرضهم والاعتماد عليها كمصدر أساسي لرزقهم.

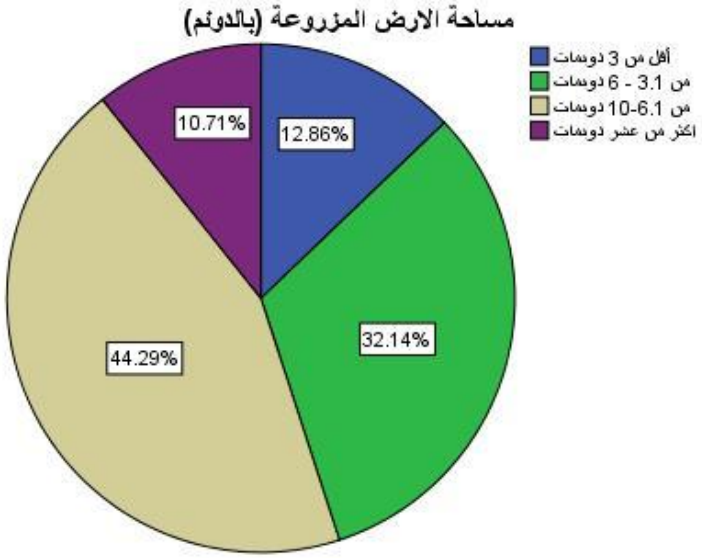

شكل رقم (17): مساحة الأرض المزروعة (بالدونم)

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث

ويؤكد سلحب (مقابلة 2019/4/25) على أن أكبر المشاكل التي أصبحت تعاني منها المحافظة على المستوى الزراعي هي تقلص المساحات الزراعية بعد إنشاء الجدار الفصل العنصري، وهناك عدد كبير من المزارعين على مستوى المحافظة عملوا على تحويل الأراضي الزراعية إلى عقارات لإستغلالها في مجالات أخرى بعيدة عن المجال الزراعة خصوصا في مدينة قلقيلية التي يبلغ عدد سكانها 51 ألف نسمة على مساحة 25 كم^2 التي أصبحت تعاني من مشكلة التمدد العمراني على

الأراضي الزراعية فيها لحل مشكلات الازدياد في أعداد السكان والذي جاء على حساب المساحات الزراعية، في الوقت الذي لا يجد فيه المزارع مساحات إضافية من أجل استغلالها في الأنشطة الزراعية، بالتالي إن تقليص المساحات الزراعية في المحافظة كان لها أثر سلبي على القطاع الزراعي، بالرغم من إدخال تقنيات جديدة كالبيوت البلاستيكية، الا أنها لم تسد مسد المساحات التي تمت مصادرتها، وقد بينت نتائج المسح الميداني بأن غالبية المزارعين الذين يمتلكون الأراضي الزراعية يقومون بزراعتها بأنفسهم اذ من القليل جدا أن يقوموا بتأجيرها خصوصا في المناطق التي تحتوي على مياه الآبار الجوفية التي تستغل في الزراعة والتي يتواجد معظمها في المناطق الغربية في المحافظة، ويظهر ذلك في الشكل رقم (18)، التي تظهر نتائج المسح الميداني فيه أن غالبية المزراعين يمارسون أنشطتهم الزراعية في أراضي مملوكة لهم والتي وصلت نسبتهم إلى 89.29% من عينة الدراسة، بينما فقط يقوم فقط 3.57% من عينة الدراسة باستئجار أراضي لاستخدامها في الزراعة، وهناك 7.14% لديهم أراضي ويستأجرون أخرى في نفس الوقت، حيث يبدو من الصعب ايجاد مزارعا يقوم بتأجير أرضه في ظل إعتماد نسبة كبيرة من المواطنين على القطاع الزراعي في ظل محدودية المساحات الزراعية الزراعية.

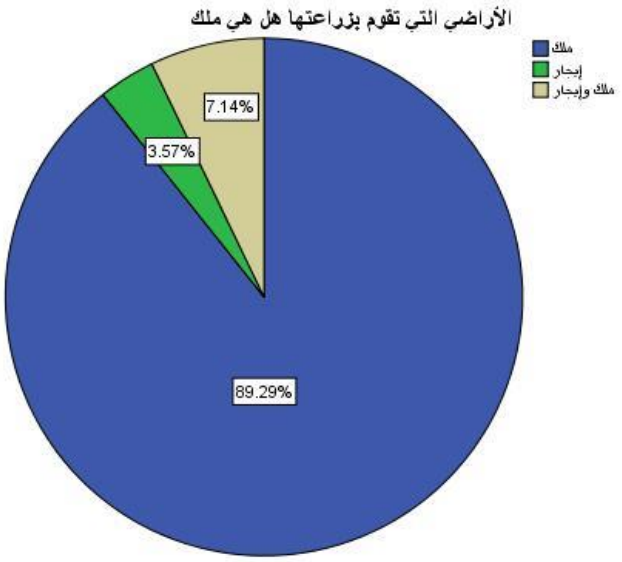

شكل رقم (18): ملكية الأراضي

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث

ويلجأ المزارع في محافظة قلقيلية لمعالجة مشكلة النقص في المساحات الزراعية من خلال زراعة الأراضي السهلية أكثر من دورة في العام واستغلال الأراضي الجبلية لممارسة الأنشطة الزراعية

عن طريق استصلاحها وبناء السلاسل الجبلية لكي تصبح مهيئة للاستخدام الزارعي. بعد أن فقدَ المزارعون كل أراضي السهل الساحلي، والبالغة 28 الف دونما بدأ أبناء قلقيلية استصلاح ما تبقى من الأراضي الجبلية، وحفر الآبار الارتوازية، وزراعة مختلف أصناف المحاصيل الاستوائية كأشجار الجوافا التي يقدّر عددها في محافظة قلقيلية في عام 2013 حوالي سبعون ألف شجرة، تدرّ دخلاً لأصحابها يقدر بـ 12 مليون دولار سنوياً (التيتي، مقابلة 2019/9/25)، بالإضافة إلى الأصناف الأخرى كالكرمبولا، والأفوكادو، والمانجا التي ادخلت على المحافظة بعد أن غزت المنتجات الحمضية الإسرائيلية الأسواق المحلية، ما أدى إلى تراجع أسعار الحمضيات الفلسطينية التي تزرع في قلقيلية وهذا ما دفعهم إلى استقطاب أصناف جديدة، ذات جودة عالية، وسهلة التسويق في الأسواق المحلية والأسواق المجاورة.

وأظهرت نتائج تحليل الاستبيان التى أجريت على عينة الدراسة أن معظم المساحات التي يتم استغلالها هي عبارة عن أراضي سهلية وأراضي مزيج بين الجبلية والسهلية كما يظهر في الشكل رقم (19) في نتائج المسح الميداني، حيث يبين أن المزارعين الذين يمارسون أنشطتهم الزراعية في المناطق الجبلية فقط 9.29% من عينة الدراسة في حين ان المزارعين الذين يمارسون أنشطتهم الزراعية في مناطق سهلية وجبلية في آن واحد يشكلون نحو 44.29% من عينة الدراسة، أما المزارعين الذين يمارسون نشاطهم الزراعي في المناطق السهلية يشكلون حوالي 46.43% من اجمالي عينة الدراسة بالتالي نستطيع القول أن نحو ثلثي مساحات الأراضي التي تستغل للزراعة لدى عينة الدراسة هي أراضي سهلية، فقلما تجد مزارع يعتمد بشكل كلي على أراضي جبلية وعرة اذ يقوم المعظم بزراعتها بأشجار مثمرة كالزيتون واللوزيات التي تكونُ غالبا للإستهلاك المنزلي.

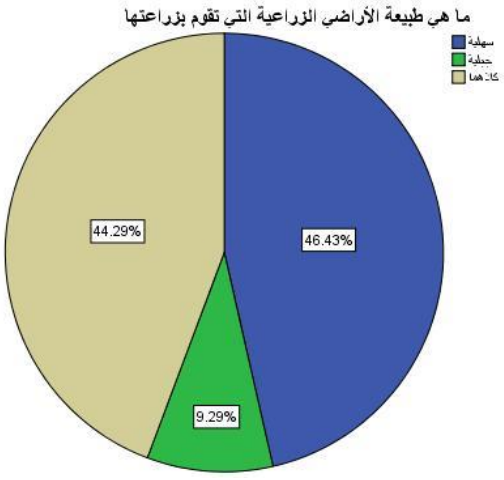

شكل رقم (19): طبيعة الأراضي الزراعية

وتنتشر الزراعة في المناطق الجبلية بشكل أكبر في التجمعات الشرقية للمحافظة، على النقيض من ذلك في التجمعات الغربية التي تمتاز معظم أراضيها بسهولتها، حيث يقوم المزراعون فيها باستصلاح أرضيهم الجبلية لاستغلالها بزراعة الأشجار المثمرة التي تدر عليهم الربح بسبب وفرة المياه وبأسعار مناسبة حيث يزرع الغالبية الأشجار المثمرة مثل الأشجار الإستوائية المثمرة كالجوافا، والمانجا، والأفوكادو إضافة إلى الحمضيات والخضراوات، ويظهر ذلك في تحليل نتائج الاستبيان لعينة الدراسة حيث أن غالبية المزراعين يزرعون الأشجار المثمرة والخضراوات في المحافظة، ويظهر ذلك في الشكل رقم (20) الذي يبين أن النسبة الأكبر من المحاصيل التي تزرع في المحافظة هي الأشجار المثمرة حيث شكلت هذه النسبة 47.86% من اجمالي المحاصيل لدى عينة الدراسة، وتتركز زراعة الأشجار المثمرة بشكل رئيسي في القسم الغربي من المحافظة في المناطق التي تحتوي على الآبار الارتوازية، وتأتي في المرتبة الثانية الخضراوات سواءً البعلية أو المروية التي تنتشر على مستوى المحافظة والتي شكلت 31.43% من المحاصيل لدى عينة الدراسة، في حين شكل محصول الزيتون 13.57% من المحاصيل التي يعتمد عليها المزارعون كمنتج أساسي لدى عينة الدراسة، فيما بلغت النسبة الأدنى من المحاصيل التي يعتمد عليها المزارعين للحبوب والبقوليات بنسبة وصلت إلى 7.14% من إجمالي عينة الدراسة، من الجدير بالذكر أن المزارعين الذين يمتلكون الزيتون والبقوليات كمحصول رئيسي، يعتمدون على مصادر رزق أخرى.

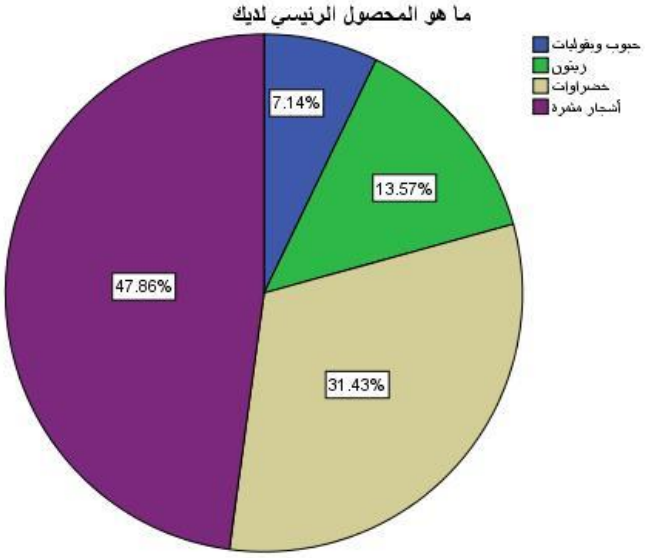

شكل رقم (20): المحاصيل الزراعية

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث

- **انتشار الزراعة المروية في منطقة الدراسة**

لعل هذا ما يميز محافظة قلقيلية عن المحافظات الأخرى في الضفة الغربية إذ تعتبر المحافظة غنية بمصادر المياه الجوفية، بسبب وقوعها على الحوض المائي الغربي حيث يوجد في المحافظة نحو 72 بئر جوفي تستخدم معظمها لأغراض الزراعة، و يسود نظام المحاصصة المتبع في معظم المناطق التي تتواجد فيها الآبار الجوفية لكي يستفيد منها جميع المزارعين بشكلٍ عادل، وقد بينت نتائج المسح الميداني انتشار الزراعة المروية خصوصاً لدى المزراعين الذين يعتمدون بشكلٍ كلي على القطاع الزراعي كدخل أساسي لهم، وتظهر نتائج المسح في الشكل رقم (21) ان المحاصيل المروية جاءت في المرتبة الأولى لدى المزارعين الذين شملتهم الدراسة، حيث وصلت نسبة المحاصيل المروية نحو 65% من إجمالي المحاصيل لدى عينة الدراسة والتي تتركز بشكل رئيسي في القسم الغربي في المحافظة في المناطق التي تحتوي على الآبار الإرتوازية (انظر للصورة رقم 14، ملحق رقم 2)، بينما حلت المحاصيل البعلية في المرتبة الثانية بنسبة 25.71% من الزراعة لدى عينة الدراسة، وهناك مزارعين يعتمدون على النوعين من المحاصيل الزراعية (البعلية والمروية) والتي شكلت نسبتهم 9.29% من نسبة المحاصيل التي تمت على عينة الزراعة والتي تتركز في القسم الشرقي من المحافظة.

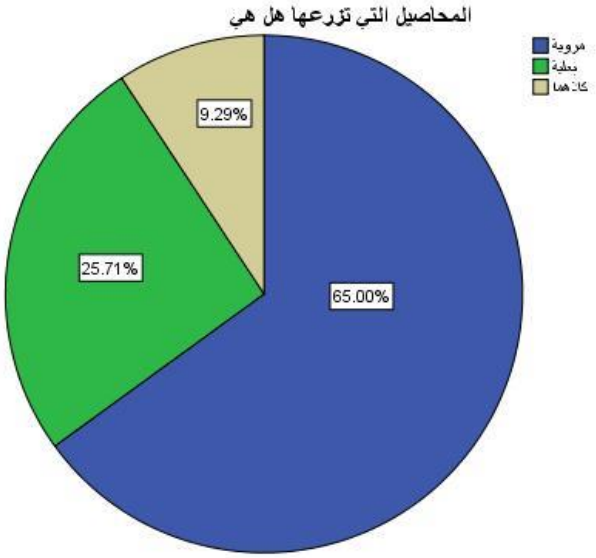

شكل رقم (21): نوعية المحاصيل الزراعية

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث

مع أن نسبة المزارعين الذين يعتمدون على الزراعة المروية بشكل رئيسي في دخلهم أعلى من أولئك الذين يعتمدون على الزراعة البعلية لأن الزراعات البعلية في المحافظة تنحصر على الزراعة التي تعتمد على مياه الأمطار كالخضراوات والأشجار المثمرة التي تحتاج إلى القليل من مياه الري خصوصا في أولى سنوات تكونها كالزيتون (انظر للصورة رقم 13، ملحق رقم 2)، إلا أن مساحة المحاصيل البعلية تتفوق على المحاصيل المروية، حيث تصل المحاصيل البعلية إلى 60 الف دونم في المحافظة بينما تصل المحاصيل المروية إلى 10 آلاف دونم (وزارة الزراعة، 2019).

ويؤكد التيتي (مقابلة 2019/9/25) أن حوالي 65% من المزارعين الذين يمتلكون المحاصيل المروية يعتمدون على الزراعة بشكل أساسي في حياتهم، في حين إن حوالي 10% من المزارعين الذين يمتلكون المحاصيل البلعية يعتمدون على الزراعة كمهنة رئيسية في حياتهم. ويعاني المزراعين في كلا الحالتين حيث يعاني المزارعون الذين يعتمدون على مياه الأمطار بعدم القدرة على زراعة المحاصيل سوى البعلية في حين يعاني المزارعون الذين يعتمدون على الآبار الارتوازية من الكثير من المشكلات التي عملت على تقييد حريتهم في استغلال هذه المياه بسبب القيود والعراقيل المفروضة من الاحتلال الإسرائيلي، ويعتمد المزارعون الذين يمتلكون المحاصيل المروية على الآبار كما يظهر في الشكل رقم (22):

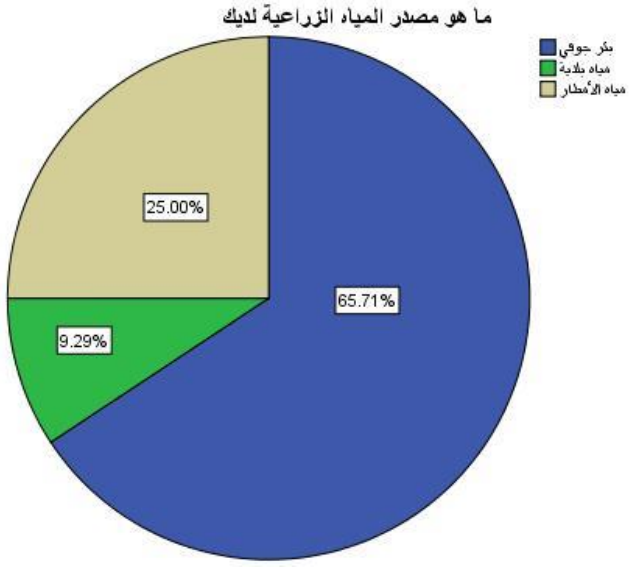

شكل رقم (22): مصدر المياه

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث

لو عُدنا إلى الشكل رقم (21) قليلا لوجدنا أن المحاصيل المروية لدى المزراعين في عينة الدراسة شكلت حوالي 65% من اجمالي المحاصيل المزروعة، وفي الشكل رقم (22) جاءت نسبة المحاصيل التي تعتمد في الري على الآبار الجوفية 65.71% وهذا يعني أن المحاصيل التي تعتمد على الري جميعها تعتمد على الآبار الإرتوازية الموجودة في المحافظة بسبب انخفاض ثمن الكوب الواحد من المياه مقارنة بالمناطق التي لا تحتوي على الآبار الجوفية الذي لا يتعدى الثلاثة شواقل، في حين ان المحاصيل التي تعتمد على مياه البلدية والتي مصدرها شركة ميكروت الإسرائيلية المسؤولة عن تزويد البلدات الفلسطينية بالمياه تعتبر أدنى نسبة من المحاصيل التي يعتمد عليها المزارعون بنسبة تصل إلى 9.29% من عينة الدراسة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المياه فيها حيث يصل سعر الكوب الواحد من المياه إلى خمسة شواقل، وتصل نسبة المحاصيل البعلية التي يعتمد المزارعين فيها على مياه الأمطار إلى 25% من إجمالي المحاصيل لدى عينة الدراسة، والتي تتواجد في الجهة الشرقية في المحافظة بسبب قلة وجود الآبار الإرتوازية فيها، والشكل البياني رقم (23) يبين نسب أسعار الكوب الواحد من المياه لدى عينة الدراسة:

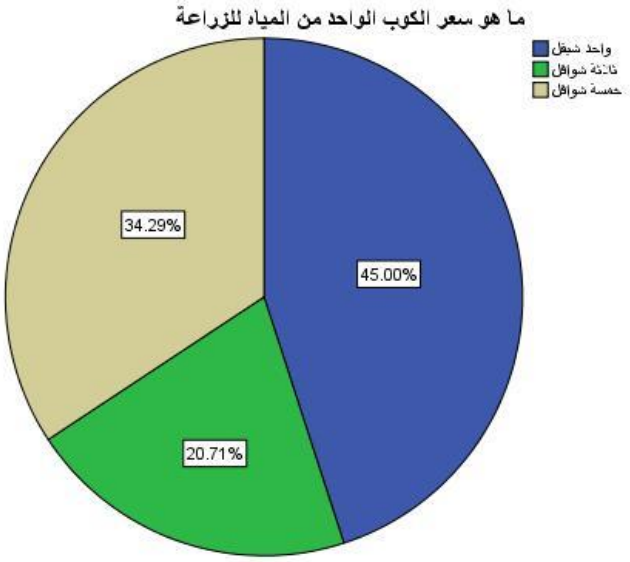

شكل رقم (23): سعر كوب الماء

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث

ويظهر في نتائج المسح التي تمت على المزارعين في منطقة الدراسة أن 45% من المزارعين في منطقة الدراسة يبلغ سعر الكوب الواحد من المياه لديهم شيقلاً واحداً والتي تقع في المناطق الغربية من المحافظة،

ويزداد ثمن الكوب الواحد في المناطق البعيدة عن الآبار الإرتوازية حيث يبلغ سعر الكوب الواحد في هذه المناطق ثلاثة شواقل والتي بلغت نسبتهم 20.71% من عينة الدراسة، وسبب الزيادة في هذه الأسعار هي كمية الاستهلاك؛ حيث يزداد السعر بزيادة الاستهلاك، بالإضافة إلى فرق الصيانة وآلات الضخ المساعدة لوصول المياه للمزارعين في مناطقهم. ومن جهة اخرى يتبع المزارعين نظام المحاصصة في معظم المناطق التي تحتوي على آبار جوفية، من أجل أن تسد الكمية التي يتم ضخها حاجة المزارعين جميعهم بشكلٍ عادل، مع أن السلطات الإسرائيلية يقوم بتحديد الكمية المضخوخة لهم، أما في القسم الشرقي من المحافظة فيبلغ سعر الكوب الواحد في معظم التجمعات نحو خمسة شواقل حيث ان 34.29% من عينة الدراسة وهم المزارعون في المناطق الشرقية يعانون بشكل كبير جدا في موضوع المياه، سواءً من ناحية غلائها أو توافرها.

حيث يؤكد إياد (مقابلة 2019/4/8) أن أكبر مشكلة تواجه المزارعين في المناطق الشرقية هي انقطاع المياه بشكل متكرر بنحو لا يسمح لهم بممارسة أنشطتهم الزراعية بشكل طبيعي، حيث تعاني التجمعات التي تحيط بمستوطنة كيدوميم وهي (حجة، كفر قدوم، إيماتين، فرعتة، جت، الفندق) من انقطاع مستمر في المياه لمدة تتراوح ما بين ثلاثة إلى أربعة أيام في الأسبوع بسبب اعتماد هذه التجمعات على بئر ارتوازي واحد الذي قام الاحتلال بتحويل مياهه إلى المستوطنة فأصبح نصيب المستوطنة مثل نصيب التجمعات الست مجتمعة من المياه، في خطوة غير عادلة من الاحتلال كما يصفها.

في بعض الأحيان يلجأ المزارعون لحل المشاكل التي تتعلق بشح المياه من خلال بعض تقنيات الحصاد المائي مثل آبار تجميع مياه الأمطار، وتعتبر هذه الطريقة الوحيدة والسائدة لدى المزارعين في المحافظة إلا أن الكثير من المزارعين يعجزون عن إنشاء بئر التجميع لأنه مكلف إلى حدٍ ما في نظرهم، مع ذلك لا تسد هذه الآبار حاجة المزارعين الا لمدى قصير لا تتعدى الثلاثة شهور عند استغلالها للزراعة، ويبين المسح الميداني أن النسبة الأعلى من المزارعين لا يمتلكون بئر لتجميع مياه الأمطار، حيث يبين الشكل رقم (24) ان المزارعين الذين لا يمتلكون بئر لتجميع مياه الأمطار بلغت نسبتهم 53.57%، في حين بلغت نسبة المزارعين الذين يمتلكون بئرا لتجميع مياه الأمطار 46.43% من عينة الدراسة، وتعد هذه الطريقة الوحيدة التي يتبعها المزارعون في تقنيات الحصاد المائي حيث تعتبر الأقل تكلفة بالنسبة إلى تقنيات الحصاد الأخرى، ومع ذلك فإن غالبية المزارعين لا يمتلكونها، وتفتقر عينة الدراسة لمعرفة طرق أخرى للحصاد المائي كالطرق الميكانيكية والكيميائية بسبب قلة الخبرات والمعرفة في هذا الجانب، عدا عن كلفتها العالية في ظل قلة الدعم الحكومي المقدم للمزارعين. ويتواجد في بعض التجمعات في منطقة الدراسة طرق تجميع المياه

عن طريق خزانات المياه أو ما يعرف بـ (خزن المياه)، والتي عادة ما تكون لعدة مزارعين وتكون عادة ممنوحة من المؤسسات الداعمة عن طريق وزارة الزراعة، مثل الخزان الموجود في عزبة المدور.

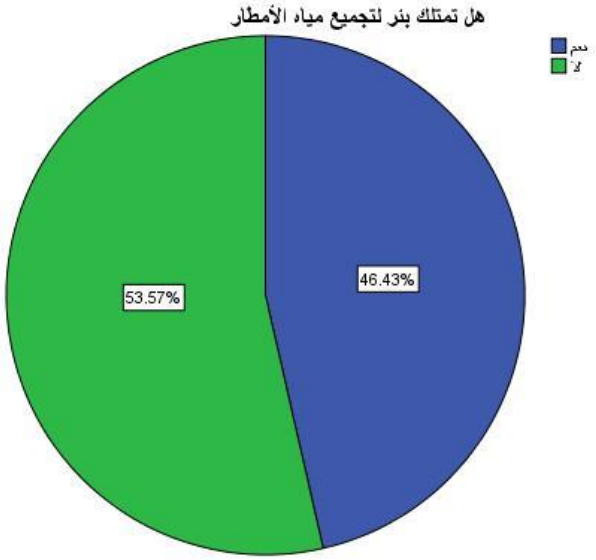

شكل رقم (24): آبار تجميع المياه

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث

5.3 تراجع القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية منذ عام 1994.

تختلف الزراعة في محافظة قلقيلية عن المحافظات الفلسطينية الأخرى في الضفة الغربية لأنها تحتوي وبوفرة على أهم عنصرين من عناصر ومقومات القطاع الزراعي حيث تعتبر غينية بمصادر المياه فيها سواءاً الجوفية اذ تحتوي المحافظة على العديد من الآبار الجوفية بسبب وقوعها على الحوض الغربي الغني بالمياه، وبسبب وفرة مياه الأمطار الساقطة عليها بسبب تأثير المنخفضات البحرية، إضافة إلى تربتها الغنية التي تمكن المزارعين بممارسة الأنشطة الزراعة المختلفة.

توالت الضغوطات على المزارعين في المحافظة من قبل الحكومة الإسرائيلية أجل إبعادهم عن القطاع الزراعي منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967 والتي لم يستجب لها معظم المزارعين، بعكس الكثير من المزارعين في المحافظات الأخرى في الضفة الغربية، حيث اتّبع الاحتلال وسائل عديدة من أجل تطميع المزارعين وإبعادهم عن أراضيهم من خلال الأجور العالية في سوق العمل الإسرائيلي والتي كانت قد نجحت في أماكن عدّة، ويروي العديد من المزارعين الذين كانوا يمارسون الزراعة في محافظات مختلفة منها رام

الله، والخليل والقدس مدى استجابة المزارع الفلسطيني لهذا الواقع، حيث يروي عاصي (مقابلة 2019/4/18) انه وفي ظرف سنوات قليلة جدا نهاية السبعينات بداية ثمانينيات القرن الماضي أصبح هناك توجه شبه كامل من المزارعين للعمل داخل الخط الأخضر في التجمع الذي يسكن، فيه ويصف الأجور العالية التي أصبح يتقاضاها الفلسطيني بالخيالية حيث ان عمل لفترة شهر داخل الخط الأخضر تسد مسد فترة عمل عامٌ كامل في الزراعة آنذاك. في المقابل بقي معظم المزارعين في محافظة قلقيلية يمارسون أنشطتهم الزراعية بسبب توافر العوامل التي ساعدتهم في ذلك إلّا أن التأثير الكبيرفي التحول كان في وقتٍ لاحق بعد بناء جدار الفصل العنصري، وعند سؤال عينة الدراسة عن الفترة التي نشط فيها التوجه للعمل داخل الخط الأخضر في المحافظة كانت الإجابات أن 57.86% من عينة الدراسة ترى أن التوجه للعمل داخل الخط الأخضر كان بعد انشاء جدار الفصل العنصري؛ بسبب عدم وجود خيارات للمزارع من أجل إيجاد فرص عمل أخرى وبسبب فروقات الرواتب بين العمل في الضفة والعمل داخل الخط الأخضر، في حين إن 32.86% من عينة الدراسة رأت أن التوجه للعمل داخل الخط الأخضر كانت في فترة التسعينات او ما قبل تلك الفترة وكانت العينة التي أجابت على ان فترة التسعينات هي الفترة التي توجه فيها العمال داخل الخط الأخضر كانت في المنطقة الشرقية من المحافظة بسبب محدودية الموارد المائية وخصوصا الآبار الجوفية مقارنة بالقسم الجنوبي من المحافظة، انظر إلى الشكل رقم (25).

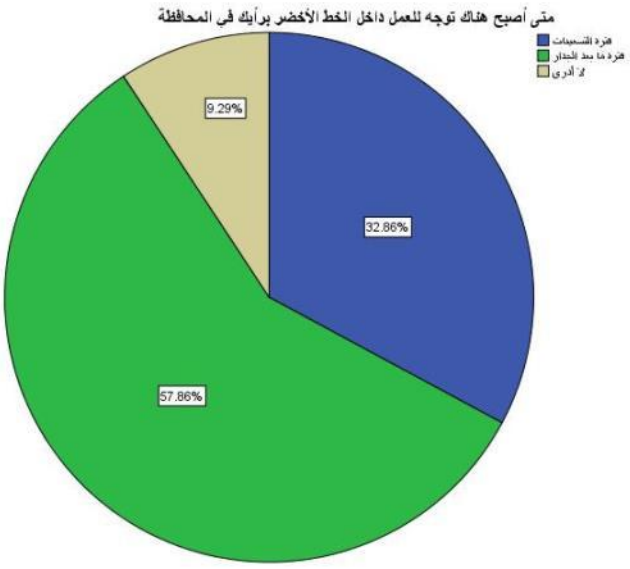

شكل رقم (25): التوجه للعمل داخل الخط الأخضر

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث

إن عملية تراجع القطاع الزراعي والتحول في الأيدي العاملة في محافظة قلقيلية كان على مدار فترتين أولها فترة الثمانينيات وبداية التسعينات بسبب سياسة الاحتلال تجاه القطاع الزراعي، بسبب فرق الأجور التي كان من الصعب رفضها من قبل المزارعين الفلسطينيين في التجمعات وتحديدا الشرقية في المحافظة، ومع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع مداخيل الناس العاملين في الدول العربية الخليجية أدى إلى تقليص مساحة الأراضي الزراعية؛ بسبب زيادة حركة البناء بشكل كبير في المحافظة، خاصة خلال نهاية الثمانينات القرن الماضي، والامتداد الأفقي للمسطح العمراني، الذي أتى على أخصب الأراضي الزراعية، والذي ازداد من 600 دونم في نهاية العهد الأردني إلى 4200 دونم في نهاية عام 2011 (سلحب، مقابلة 2019/4/25)، أما الفترة الثانية فهي الفترة التي تركز عليها الدراسة وهي منذ مجئ السلطة الفلسطينية حتى الوقت الحاضر والتي شملت فترة اقامة جدار الفصل العنصري والذي كان نقطة تحول في الزراعة في المحافظة، حيث يرى الكثير من المزارعين أن فترة ما بعد مجيء السلطة كان لها تأثير سلبي بناءً على آراء عينة الدراسة بسبب محدودية الدعم والاهتمام بالقطاع الزراعي في المحافظة، في الوقت الذي ينفي فيه التيتي (مقابلة 2019/9/25) ذلك مبررا أن الزراعة بعد عهد السلطة نمت من خلال زيادة المساحة المزروعة من الأراضي بسبب شعور المواطن بنوع من الأمان النسبي، وبسبب تطور أساليب الري والزراعة، حيث وصلت نسبة مساحة الأرض القابلة للزراعة خارج المسطح العمراني 56.9%، وشكلت الزراعة المحمية (الدفيئات البلاستيكية) مساحة 16% من الأراضي المزروعة، بسبب الجدوى الاقتصادية العالية لهذا النمط من الزراعة، والإنتاج على مدار العام، اذ ان الزراعة المكشوفة لا تستطيع وحدها تلبية الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية، بسبب تنامي عدد السكان، وانحسار رقعة الأراضي الزراعية.

وعند طرح السؤال الذي يتعلق بموضوع تراجع القطاع الزراعي في المحافظة كان رأي الغالبية العظمى من المزارعين من عينة الدراسة في المحافظة أن هناك تراجع في القطاع الزراعي، حيث أجاب 94.29% من الفئة المستهدفة بنعم، في حين ترى أقلية من المزارعين أنه لا يوجد تراجع في القطاع الزراعي وقد بلغت نسبتهم 5.71% فقط من اجمالي عينة الدراسة، أنظر إلى الشكل رقم (26)، حيث كانت إجابات الغالبية مستندة إلى الواقع السياسي الصعب الذي يعيشونه في ظل الضغوطات الإسرائيلية وغياب القانون الذي من شأنه حماية المزارع الفلسطيني، إضافة إلى مصادرة مئات الدونمات الزراعية للفلسطينيين والتي اعتبرت نقطة تحول في حياة المزارعين الفلسطينيين في محافظة قلقيلية، بالتالي ووحسب المعطيات الأولية فإن القطاع الزراعي في المحافظة بات يعاني بشكل كبير في ظل تحكم السلطات الإسرائيلية بأهم عنصرين في

القطاع الزراعي (الأرض والمياه)، والتي حدت من حرية المزارعين في ممارسة نشاطهم الزراعي بحرية كأي مزارع في العالم.

من جهة أخرى ينفي المزارعون مسألة الأمان النسبي ودور السلطة في توسعة رقعة المساحات الزراعية اذ يعتبرون أن الأمان شبه منعدم مع الاعتداءات التي تتكرر من قبل المستوطنين وقوات الاحتلال المتكررة بحقهم، حيث يؤكد المزارعين بأن الأمان أصبح منعدماً في الفترة الأخيرة وتروي عبد الكريم (مقابلة 2019/4/8) بأن مجموعة من المستوطنين القادمين من مستوطنة عيمانوئيل قاموا بتدمير محصول القمح التي تزرعها إضافة إلى قيامهم بتدمير 70 شجرة زيتون مثمرة عدا عن الاعتداءات اللفظية والجسدية المتكررة في اشارة إلى انعدام الأمان لدى المزارعين (وهناك اعتداءات أخرى سيتم التطرق لها في قسم العقبات السياسية).

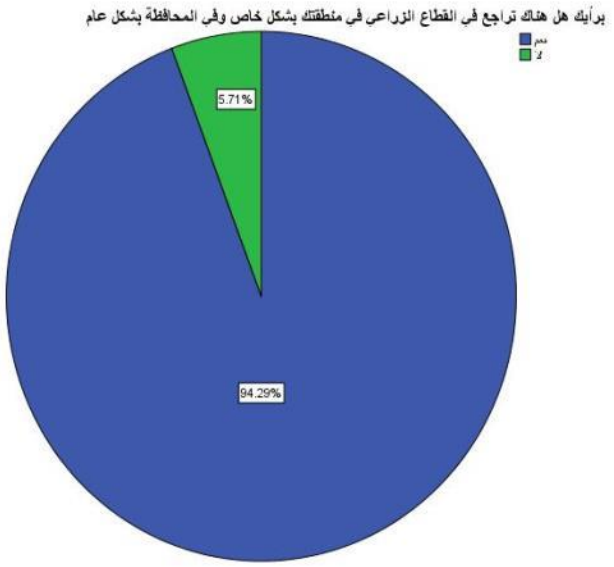

شكل رقم (26): التراجع في القطاع الزراعي

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث

ومن هذا المنطلق بناءً على تقييم الواقع الزراعي هناك عدة أسباب كان لها أثرٌ كبير في تراجع القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية، والتي تختلف من حيث مدى التأثير ويعد العامل السياسي هو السبب الرئيسي في تراجع القطاع الزراعي في المحافظة بدرجة أكبر من العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية، من هنا سنتناول تأثير هذه العوامل الثلاثة في تراجع القطاع الزراعي بناءً على المعطيات الموجودة.

5.3.1 العوامل السياسية التي ساهمت في تراجع القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية

يعد العامل السياسي هو العامل الأكبر من حيث التأثير على القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية والذي يمكن حصره بالاحتلال الإسرائيلي والأعمال التي قام بها منذ احتلال الضفة الغربية بعد عام 1967 حتى الآن، حيث ما زال الاحتلال يتبع سياسة أي كيان محتل في تضييق الخناق على الفلسطينيين في الضفة الغربية بشكل عام ومحافظة قلقيلية بشكل خاص، ما ترك آثار سلبية ومدمرة في كثير من الأحيان على الفلسطينيين وتحديداً فئة المزراعين الذين يتأثّرون بشكلٍ كبير، خصوصاً وأن الصراع قائمٌ على عنصري الأرض والماء اللذان يعتبران الركيزة الأساسية لقيام القطاع الزراعي، وتتمثل سياسة الاحتلال تجاه القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية في:

- **مصادرة أراضي الفلسطينيين،** حيث انتهج الاحتلال الإسرائيلي سياسة كولونيالية تجاه أراضي الفلسطينيين، والتي بدأت بشق الطرق الالتفافية، وبناء التكتلات الاستيطانية في مناطق مختلفة في المحافظة مروراً ببناء جدار الفصل العنصري الذي بدأ بناؤه في العام 2002 وعمل على مصادرة وعزل آلاف الدونومات للفلسطينيين في محافظة قلقيلية، والتي وصلت حتى عام 2018 إلى نحو 54 الف دونم منها ستة آلاف دونم أراضي زراعية خصبة، وتم تدمير نحو 37 الف شجرة (أريج، 2018)، والتي أثرت بشكل كبير على المزارعين لان غالبية الأشجار كانت مصادر رزق لهم ولعائلاتهم. (انظر للصورة رقم 9، ملحق رقم 2) التي تبين بعض الأراضي التي صادرها الاحتلال الاسرائيلي وأقام عليها المستوطنات.

وقد انعكست الآثار التدميرية التي خلّفها الجدار بحق الأرض والشجر على المزارعين في المحافظة بشكل مباشر حيث أُقفلت ثلث المنشآت التي لها علاقة بالقطاع الزراعي بسبب الحصار المتواصل، وزاد معدل البطالة آنذاك إلى 65% من اجمالي القوى العاملة، وأصبح هناك الفي رب أسرة بلا أرض وبلا عمل (ملحيس، 2003، ص60)، وكان بناء الجدار انتكاسة للفلسطينيين في محافظة قلقيلية اذ انهم كانو يعتمدون على الأرض كمصدر أساسي في رزقهم والتي أصبحت تحت السيطرة الإسرائيلية بين عشية وضحاها.

وبينت نتائج المسح الميداني أن مصادرة الأراضي بفعل بناء جدار الفصل العنصري واقامة المستوطنات والقواعد العسكرية الإسرائيلية كانت نقطة تحول في حياة المزارعين في محافظة قلقيلية والتي أّثرت على القطاع الزراعي وما زلت تؤثر عليه حتى الآن، وقد أظهرت نتائج تحليل المسح بأن الغالبية العظمى من عينة الدراسة والتي بلغت نسبتهم 87.14% يروا بأن جدار

الفصل العنصري كان بالفعل نقطة تحول في القطاع الزراعي في المحافظة بسبب فقدان الكثير من المزارعين أراضيهم، حيث يوضح عدد من المزارعين ومنهم عبد الرحمن (مقابلة 2019/4/20) كيف سيطرت قوات الاحتلال على الخمسة عشر دونما المزروعة بأشجار الليمون والجوافا بالقوة المطلقة، ولم يتبقَ لهم سوى ثلاثة دونمات داخل حدود المحافظة ما جعل عائلته المكونة من خمسة أفراد يلجأون للعمل في مجالات أخرى بعد أن صادر الاحتلال مصدر رزقهم الوحيد. ورأت الـ 12.14% من عينة الدراسة أنه ليس بالضرورة أن يكون الجدار نقطة تحول على الصعيد الشخصي بينما ومما لا شك فيه كان مؤثراً وبالفعل على مستوى المحافظة، وترى الأقلية وبنسبة قليلة ترى أن الجدار لم يكن مفصليّا في التأثير على القطاع الزراعي الفلسطيني وبلغت نسبتهم 0.72% من عينة الدراسة، انظر إلى الشكل رقم (27).

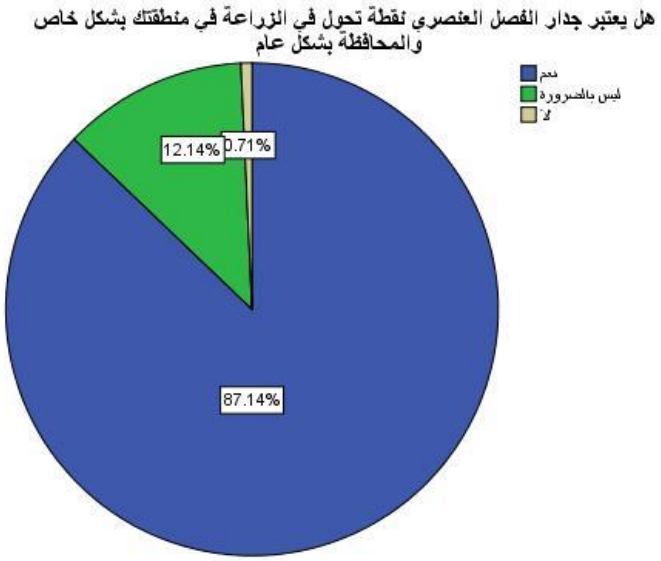

شكل رقم (27): تأثير جدار الفصل العنصري

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث

وتبين الخريطة رقم (12) مسار بناء جدار الفصل العنصري والأراضي التي عزلها الاحتلال الإسرائيلي والتي تشمل الأراضي الزراعية في المحافظة. وتؤكد بلوط (مقابلة 2019/4/28) على أن محافظة قلقيلية من أكثر المحافظات في الضفة الغربية التي تضررت بفعل بناء جدار الفصل العنصري، حيث تضررت كل التجمعات الفلسطينية في المحافظة ومعظم سكانها دون استثناء، ويكمن الضرر الأكبر على اقتصاد المحافظة حيث كان يعتمد معظم سكانها على القطاع

الزراعي كمهنة رئيسية في حياتهم فمصادرة هذه المساحات الواسعة من الأراضي أدت إلى تدمير اقتصاد المحافظة الذي كان مبنياً على هذا القطاع بشكلٍ كبير، حيث يمكن القول أن أطماع الإسرائيليين دمرت طموح المزارعين في محافظة قلقيلية.

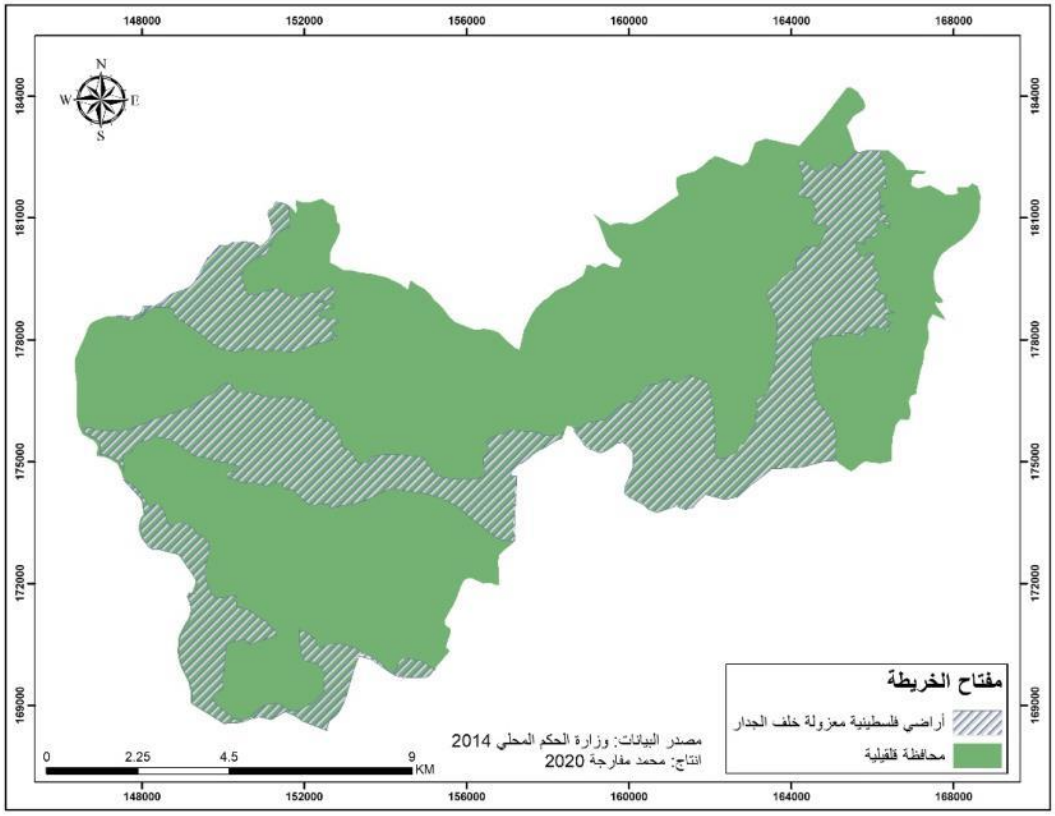

خريطة رقم (12): مسار جدار الفصل والأراضي التي عزلها الجدار في محافظة قلقيلية

وتبين نتائج المسح الميداني أن هناك نسبة كبيرة جدا من المزارعين قد تضرروا بفعل مصادرة الأراضي وخصوصا الأراضي الزراعية في المحافظة كما يظهر في الشكل البياني رقم (28)، الذي يبين بأن غالبية المزارعين في منطقة الدراسة والتي تقدر نسبتهم بثلاثة أرباع عينة الدراسة قد تمت مصادرة أراضي زراعية لهم بعد بناء جدار الفصل العنصري والذين بلغت نسبتهم نحو 75.71% من عينة الدراسة، في دلالة واضحة بأن الأضرار التي سببها الجدار طالت معظم المزراعين في المحافظة، في حين أن 24.29% من عينة الدراسة لم تشملهم عملية المصادرة. (انظر للصورة رقم 8، ملحق رقم 2) التي تظهر اجزاء من الجدار المقام على أراضي الفلسطينيين.

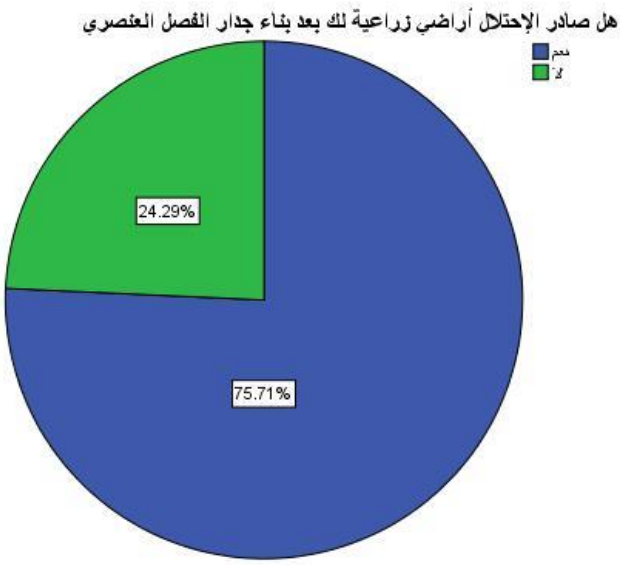

شكل رقم (28): مصادرة أراضي المزارعين

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث

وتقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الكثير من الأحيان بإصدار أوامر عسكرية من أجل تنفيذ مخططاتها الاستيطانية في الضفة الغربية بحجج أمنية من أجل الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من أراضي الفلسطينيين وعادة ما تكون هذه الأراضي في المنطقة المصنفة (ج) التي يطمع الاحتلال في السيطرة عليها كاملةً وضمها إلى كيانه (انظر للصورة رقم 15، ملحق رقم 2)، وتعتبر هذه المناطق هي الأكثر عرضة للمصادرة بسبب عدم امتلاك عدد كبير من المزارعين على أوراق تسجيل الأراضي (الطابو) للأراضي التي تقع خلف الجدار على الرغم من ذلك هناك الكثير من الأراضي التي يمتلك مالِكوها أوراق ثبوتية إلا أن سلطات الاحتلال قامت بالسيطرة عليها بحكم القوة، وتصدر المحاكم العسكرية الإسرائيلية قرارات تسمح للشركات والمصانع الإسرائيلية بتملك أراضي الفلسطينيين بشكل تعسفي كما هو الحال في مستوطنة بركان التي تم إصدار أمر عسكري يسمح لبعض الشركات بالتوسع فيها ويأتي ذلك على حساب المساحات الزارعية الفلسطينية، انظر إلى الصورة رقم (1) التي تبين قرار المحكمة العسكرية الإسرائيلية بخصوص مصادرة مساحات من الأراضي.

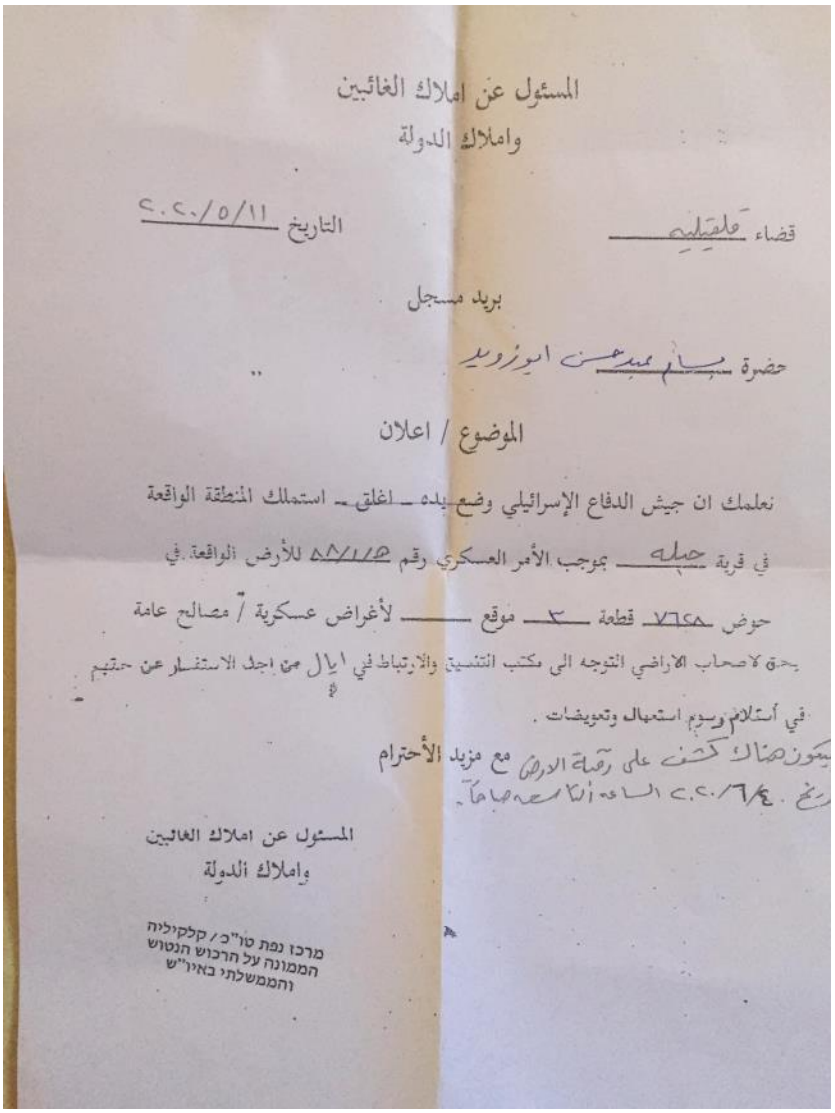

المسئول عن املاك الغائبين
واملاك الدولة

قضاء قلقيلية التاريخ ٢٠٢٠/٥/١١

بريد مسجل

حضرة بسام محمد حسن ابوزويد

الموضوع / اعلان

نعلمك ان جيش الدفاع الإسرائيلي وضع يده - اغلق - استملك المنطقة الواقعة
في قرية جيلة بموجب الأمر العسكري رقم ٥٨/١٥ للأرض الواقعة في
حوض ٧٦٥٨ قطعة ٣ موقع ـــــ لأغراض عسكرية / مصالح عامة
يحق لاصحاب الاراضي التوجه الى مكتب التنسيق والارتباط في ايال من اجل الاستفسار عن حقهم
في استلام ريوع استعمال وتعويضات .
يكون هناك كشف على رقبة الارض مع مزيد الأحترام
بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٤ الساعة الثامنة صباحاً

المسئول عن املاك الغائبين
واملاك الدولة

מרכז נפת טו"כ / קלקיליה
הממונה על הרכוש הנטוש
והממשלתי באיו"ש

صورة رقم (1): قرار المحكمة العسكري.

المصدر: هيئة شُؤون الجدار والاستيطان، 2020.

ومن جهة أخرى حكمت المحكمة العسكرية الإسرائيلية بمصادرة مئة وأربع دونمات في منطقة العِزب في محافظة قلقيلية في العام 2015، لشق الطرق الالتفافية للمستوطنين، مع أن السكان كانوا قد قدّموا الاوراق التي تثبت ملكيتهم بالأرض للمحكمة العسكرية، وأن هذه الطريق ستأتي بالأضرار الجسيمة عليهم الا ان المحكمة واجهت ذلك بالرفض (نعيم، مقابلة 2019/5/2).

- **تقييد حرية حركة المزارعين** من خلال :

✓ الحد من قدرة المزارعين على الدخول إلى أراضيهم التي تمت مصادرتها بعد بناء جدار الفصل العنصري، بالرغم من أن هناك عدد كبير من المزراعين يمتلكون الأوراق الثبوتية التي تثبت حق

ملكيتهم في الأراضي المصادرة، حيث تقوم سلطات الاحتلال بوضع قوانين صارمة تتحكم في حرية وصول المزراعين لأراضيهم، من خلال تصاريح تسمح لهم بالدخول عن طريق بوابات خاصة بكل منطقة، ويوجد في المحافظة 84 بوابة زراعية على امتداد الجدار، منها 9 فقط تفتح يوميا و يُسمح للمزارعين بالعبور في ظرف نصف ساعة عند السادسة صباحاً على أن تغلق البوابة طيلة النهار وتفتح فترة نصف ساعة عند الخامسة عصراً ليتمكن المزارعون من الخروج، و10 بوابات تفتح بشكل غير منتظم، و65 بوابة زراعية يتم فتحها فقط خلال موسم قطف الزيتون، حيث تختلف معايير العبور من منطقة إلى أخرى بناءا على رغبة الجهات العليا الإسرائيلية.

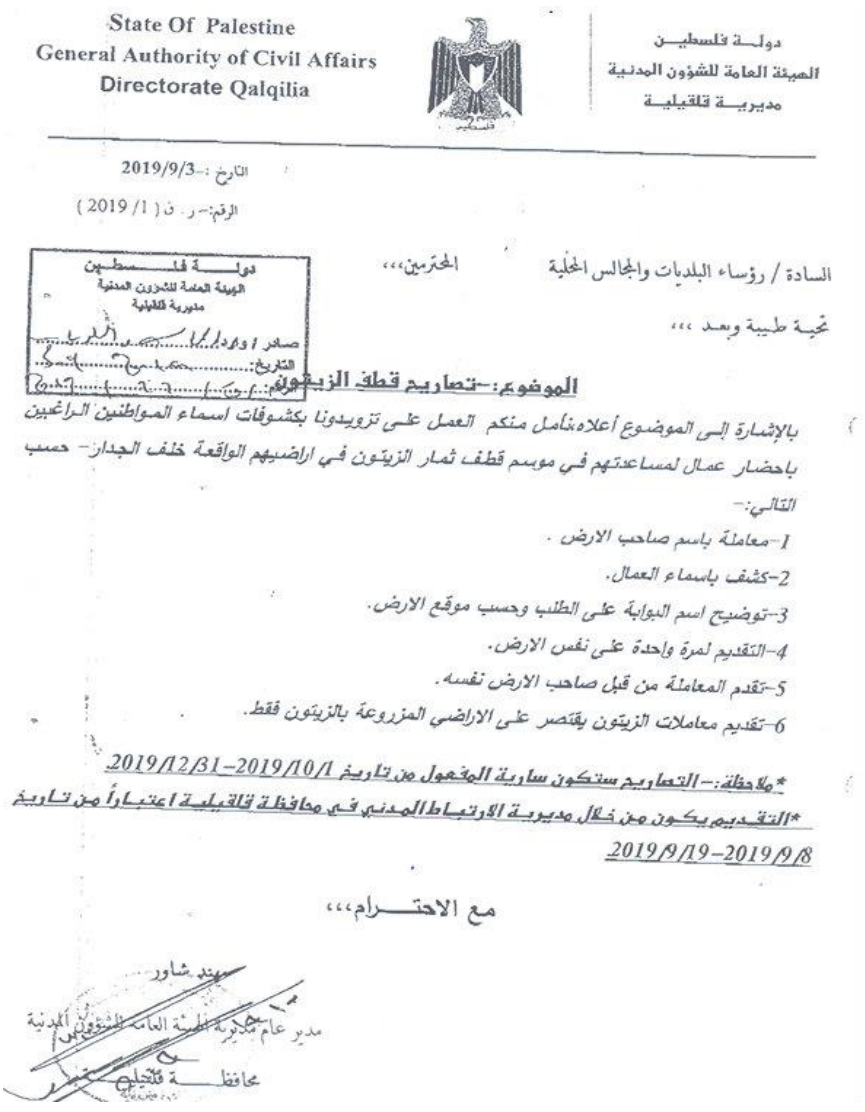

State Of Palestine
General Authority of Civil Affairs
Directorate Qalqilia

دولة فلسطين
الهيئة العامة للشؤون المدنية
مديرية قلقيلية

التاريخ :-2019/9/3
الرقم:- ر . ق (1/ 2019)

السادة / رؤساء البلديات والمجالس المحلية المحترمين،،،

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع:-تصاريح قطف الزيتون

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه،نأمل منكم العمل على تزويدنا بكشوفات اسماء المواطنين الراغبين باحضار عمال لمساعدتهم في موسم قطف ثمار الزيتون في اراضيهم الواقعة خلف الجدار- حسب التالي:-

1-معاملة باسم صاحب الارض .
2-كشف باسماء العمال.
3-توضيح اسم البوابة على الطلب وحسب موقع الارض.
4-التقديم لمرة واحدة على نفس الارض.
5-تقدم المعاملة من قبل صاحب الارض نفسه.
6-تقديم معاملات الزيتون يقتصر على الاراضي المزروعة بالزيتون فقط.

*ملاحظة:- التصاريح ستكون سارية المفعول من تاريخ 2019/10/1-2019/12/31
*التقديم يكون من خلال مديرية الارتباط المدني في محافظة قلقيلية اعتباراً من تاريخ 2019/9/8-2019/9/19

مع الاحتـــرام،،،

مدير عام مديرية الهيئة العامة للشؤون المدنية
محافظـــة قلقيلية

صورة رقم(2): إعلان عن تصاريح زراعية لموسم قطف الزيتون.

المصدر: مديرية قلقيلية، 2019.

يظهر في الصورة أعلاه بيان يوضح الخطوات التي يجب على المزارعين اتباعها من أجل الحصول على تصاريح تسمح لها بالدخول إلى أراضيهم المزروعة بالزيتون في المحافظة، وعادة ما يتم إعطاء تصريح لمالك الأرض وتصاريح للعمال بناءً على عدد الدونمات، والتي عادةً ما يكون عاملان لكل خمسة دونمات وهذا الرقم ضئيل، مع العلم أن فترة التصريح لا تتجاوز الأسبوع في كثير من الأحيان، وأود الاشارة إلى أن تصاريح الدخول لموسم الزيتون تتم فقط في هذه الفترة، حيث يتم منع دخول الفلسطينيين إلى أراضيهم في الأوقات الذي يكون محصول الزيتون بحاجة إلى رعاية واهتمام، ما يعني أن ما يقوم به الاحتلال هو إجحافٌ بحق الأرض والزرع والشجر، خصوصا عندما قامت سلطات الاحتلال عام 2017 بمنع دخول المزارعين الذين يمتلكون مساحات اقل من 350 متر معزولة خلف الجدار (انظر للصورة رقم 4، ملحق رقم 2).

وتفرض سلطات الاحتلال قوانين صارمة في هذا الشأن حيث يعاني معظم المزارعين من هذه السياسة ومنهم نعيم (مقابلة 2019/5/2) الذي يرفض التخلي عن أرضه بالرغم من المضايقات التي يتعرض لها في عملية الوصول إلى أرضه، حيث يمتلك 10 دونمات من محصول الجوافا التي تمت مصادرتها، وهذا المحصول يحتاج إلى عدد من العمال من أجل القيام به بالرغم من ذلك لا يتم السماح لأي عامل بالدخول، ويروي أن أشجار الجوافا تحتاج إلى اهتمام كبير ولا يستطيع فرد واحد أن يهتم بمحصول كبير كهذا، ما يؤدي إلى تلف قسم كبير منه، ويؤكد بهجات (مقابلة 2019/2/5) على ذلك إذ أن سلطات الاحتلال لا تسمح لعبور سوى لشخص واحد وهو صاحب الأرض الحقيقي الذي يمتلك ورقة تسجيل الأراضي (الطابو).

فالمزراعون الذين تمت مصادرة أراضيهم يعانون بشكل واضح من حرية التنقل إلى أراضيهم التي تمت مصادرتها حيث أجابت 50.94% من عينة الدراسة أنهم لا يستطيعون الدخول إلى الأراضي التي تمت مصادرتها، بسبب القوانين والحجج التي يفرضها الاحتلال كالرفض الأمني لعدد واسع من المزارعين، إضافة إلى سيطرة المستوطنين في المستوطنات المجاورة على الأراضي التي تمت مصادرتها والتصرف بها بحكم القوة والحماية التي تُقدَّم لهم، بينما يستطيع 49.06% من المزراعين العبور إلى أراضيهم بشكلٍ جزئي يحدده الاحتلال، مع وجود عراقيل لإجبار المزارعين على ترك أراضيهم من أجل تسهيل الإستيلاء عليها من قبل الاحتلال.

من جهة أخرى أكّدت نتائج المسح الميداني المعاناة التي يعيشها المزارع في محافظة قلقيلية في حرية الحركة حيث ان الغالبية العظمى من المزراعين الذين تمت مصادرة أراضيهم يعانون في عملية الوصول إلى أراضيهم وقد بلغت نسبتهم 99.06% من إجمالي عينة الدراسة، في دلالة واضحة في

مدى المعاناة التي يعانيها المزارعون في المحافظة، كما ذكرت سابقاً فإن معايير الدخول إلى الأراضي المصادرة تختلف من منطقة إلى اخرى ففي بعض المناطق تم اقامة قواعد عسكرية اذ يمنع أصحاب الأراضي من الدخول إليها ولا بأي شكل من الأشكال، حيث يروي عثمان (مقابلة 2019/4/15) أنه تم مصادرة نحو ثلاثة عشر دونما مزروعة بالأشجار المثمرة في القسم الشرقي من مدينة قلقيلية والتي اقيمت عليها قاعدة عسكرية إسرائيلية، بالرغم من وجود الأوراق الثبوتية التي تثبت ملكيته بهذه الأرض.

- ✓ تقييد حرية حركة المزارعين في مختلف مناطق المحافظة، حيث من المعلوم أن المزارعين هم جزء من النسيج المجتمعي ما يجعلهم يتعرضون للانتهاكات الإسرائيلية كباقي أفراد الشعب الفلسطيني، إذ يقوم الاحتلال الإسرائيلي بتضييق الخناق على التجمعات الفلسطينية في المحافظة من خلال محاصرة التجمعات الفلسطينية حتى أصبحوا يعيشون في أماكن أشبه بالكانتونات تجعلهم تحت رحمة المحتل. ووصل عدد الحواجز بأشكالها المختلفة في المحافظة نحو 40 حاجزاً (أريج، 2018، ص 21)، ففي كثير من الأحيان يقوم المزارعون بإتلاف المنتجات الزراعية بسبب سياسة الحصار الذي يفرضه الاحتلال مع منع تصديرها للأسواق المحلية سواء في المدينة او في التجمعات الفلسطينية المجاورة، ويقوم أحيانا بعرقلة حركة مرور البضائع من خلال تفتيشها بطرق استفزازية كما حصل مع العديد من المزارعين ومنهم محمد (مقابلة 2019/4/15) الذي يتم إيقافه مرات عديدة من قبل جنود الاحتلال مع إجباره على تنزيل حمولة المركبة بداعي التفتيش. عادة ما تقترن المضايقات الإسرائيلية للمزراعين بالوضع السياسي القائم، فالأوقات التي تتسم بالهدوء عادة ما يكون هناك راحة أكبر للمزراعين في حرية الحركة، على العكس من الأوضاع المشحونة التي تؤثر عليهم بشكلٍ سلبي في كثير من الأحيان. (انظر للصورة رقم 11، ملحق رقم 2).

- **اعتداءات المستوطنين،** لم تقتصر معاناة المزارعين في محافظة قلقيلية على مصادرة أراضيهم الزراعية فحسب، بل يتعرض المزارعون إلى أشكال عديدة من المضايقات من جانب المستوطنين اليهود الذين يطمعون في السيطرة على أكبر قدر ممكن من أراضي المزارعين في المحافظة، حيث تسهل سلطات الاحتلال الطريق امام المستوطنين من خلال توفير البنية التحتية اللازمة لهم مع توفير الحماية اللازمة لتوسعهم من قبل الجيش الإسرائيلي، وأكّد العديد من المزراعين حقيقة الإعتداءات التي يتعرضون لها حيث توضح عبد الكريم (مقابلة 2019/4/8) الاعتداءات التي حصلت بحق محصول الزيتون المعزول خلف الجدار حيث تم إلقاء مخلفات سائلة سامة من المصانع التي تتبع للمستوطنات المجاورة على أشجار الزيتون 250 شجرة، من

جهة أخرى يؤكد جابر(مقابلة 2019/4/9) على الحماية التي توفرها سلطات الاحتلال للمستوطنين في بلدة جينصافوط لبسط نفوذهم على أراضي الفلسطينيين، ويقوم المستوطن المعروف في تلك المنطقة والذي يدعى موشي زوهر الذي يلقب نفسه بـ (ملك السامرة) بالتمدد على أراضي المزارعين، وقد سيطر على أكثر من 200 دونم في تلك المنطقة، و يقوم بأعمل العربدة لإرهاب المزارعين في المناطق القريبة من المنطقة التي تقع تحت سيطرته. وبينت نتائج المسح الميداني بأن المزارعين في المحافظة يتعرضون لاعتداءات سواءً بشكل متكرر او بين الحين والآخر، انظر إلى الشكل رقم (29) الذي يبين نسبة المزارعين الذين يتعرضون لاعتداءات من الإسرائيليين بشكل مستمر وقد وصلت نسبتهم إلى 32.86% من اجمالي عينة الدراسة، في حين كانت نسبة المزرارعين الذين يتعرضون لإعتداءات غير متكررة أي من الحين للآخر نحو 53.57% من عينة الدراسة، أمّا المزارعون الذين لا يتعرضون لأي اعتداءات فكانت النسبة الأقل من عينة الدراسة بنسبة وصلت إلى 13.57% من المزراعين.

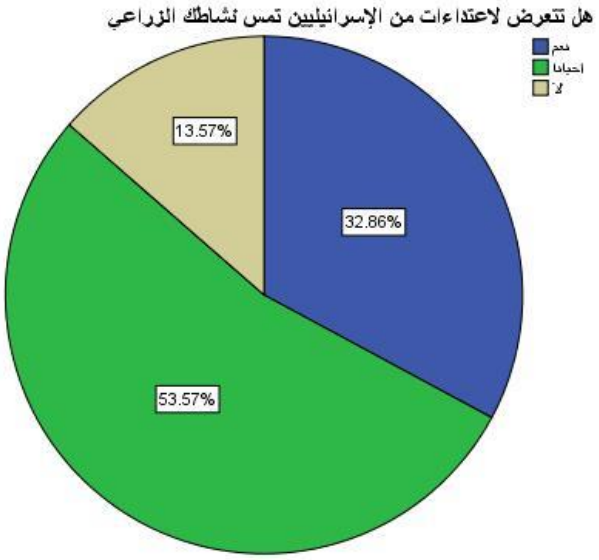

شكل رقم (29): الاعتداءات الإسرائيلية

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث لعام

وفي معظم الأحيان لا يقوم المزارعون بالتصدي لاعتداءات المستوطنين لأنهم عادةً ما يكونوا مدججين بالسلاح، فيلجأ المزارع إلى الجهات الرسمية سواء الفلسطينية كهيئة شؤون الجدار والاستيطان أو لمنظمات حقوقية مثل مؤسسة سانت إيف الحقوقية التي تهتم بالدفاع عن حقوق

وممتلكات المزارعين الفلسطينيين، والتي من شأنها حماية حقوق المزارع في ظل شعوره بالضعف والوحدة أمام قوات الاحتلال للحفاظ على ما تبقى من الأرض، فالمزارع هو اخر من تبقى للحفاظ على ما تبقّى من الأراضي من التهويد والمصادرة.

- **السيطرة والتحكم بمصادر المياه،** اذ يعتبر مورد المياه من الموارد المهمة التي سعى الاحتلال الإسرائيلي السيطرة عليها منذ بداية سيطرته على الضفة الغربية، حيث يضع قوانين صارمة تحد من حرية الفلسطينيين في استخدام المياه وخصوصا المياه الجوفية، وتعد محافظة قلقيلية من أغنى محافظات الضفة الغربية بالمياه الجوفية؛ لأنها تقع على الحوض المائي الغربي الذي يعد من أغنى الأحواض المائية في فلسطين، ويوجد في محافظة قلقيلية 72 بئرا ارتوازياً لضخ المياه الجوفية غالبيتها تستخدم للأغراض الزراعية وقام الاحتلال الإسرائيلي بضم 15 بئر بعد بناء جدار الفصل العنصري والتي تظهر في الخريطة رقم (13).

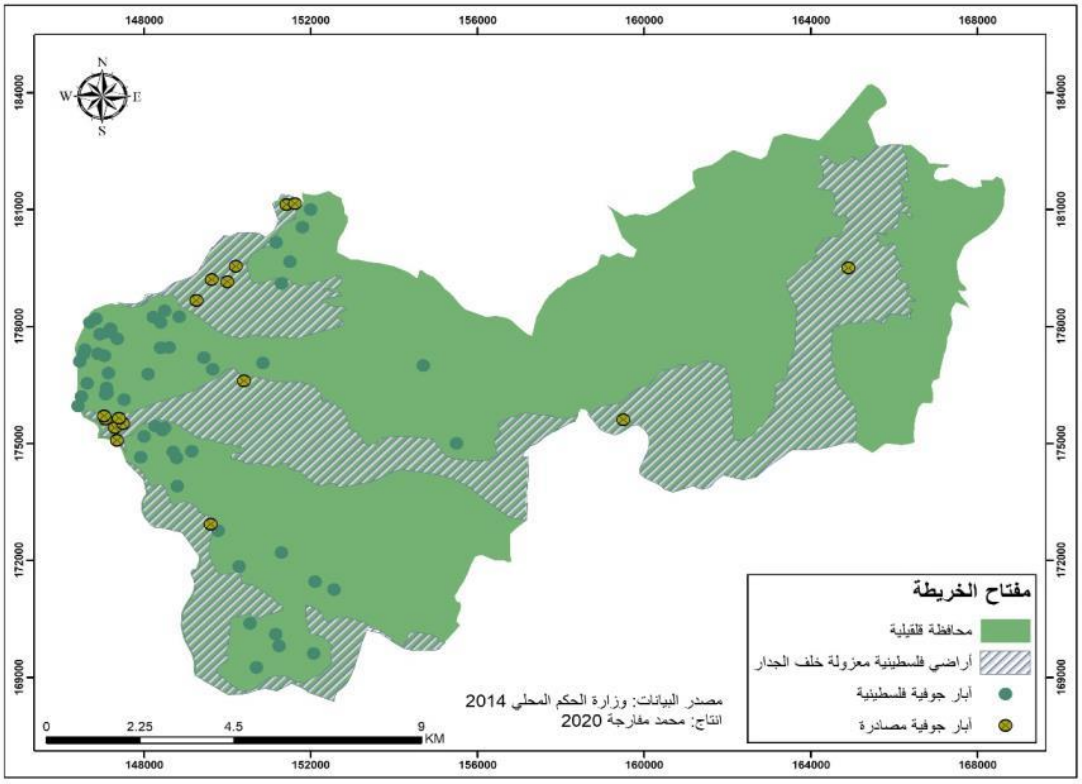

خريط رقم (13): الآبار التي ضمها الاحتلال خلف جدارالفصل

تعتبر الآبار الجوفية في غاية الأهمية بالنسبة للمزارعين في محافظة قلقيلية لأن معظم المزارعين يعتمدون عليها في ممارسة أنشطتهم الزراعية، وقد تم حفر الـ 72 بئرا ارتوازياً منذ العام 1967، بطاقة إنتاجية تقدر بـ 8 مليون متر مكعب، وهو ما ساعد على وجود الزراعة المروية في المحافظة والتي تقدر بـ 10 آلاف دونم، وتتابع سلطات الاحتلال عملية ضخ المياه من الآبار الارتوازية من خلال عدادات تعمل على قياس كمية المياه التي تُضخ سنويا، ويتم فحص الكمية المستخرجة من قبل ضباط الإدارة المدنية الإسرائيلية لذلك يحرص الفلسطينيون على الالتزام بالكمية المسموح بها شهريا، لكي لا يتم إصدار مخالفات بحق الفلسطينيين، لعل أبرز التحديات التي تواجه الفلسطينيين في قضية الآبار الارتوازية:

أ- التحدي الفني الذي يكمن في انحسار المساحات الزراعية والامتداد العمراني الذي أدى إلى وقف عمل 10 آبار ارتوازية، وكانت جميعها في مدينة قلقيلية.

ب- يقوم الاحتلال بمنع الفلسطينيين من تأهيل الآبار الارتوازية وخطوط المياه، حيث أن هناك 50 بئراً بحاجة إلى إعادة تأهيل. (انظر للصورة رقم 10، ملحق رقم 2)

ت- تمنع السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين من بناء آبار جديدة، ولا بأي شكل من الأشكال.

ث- يضع الاحتلال عقبات أمام المزراعين في توفير الكهرباء للآبار الموجودة خلف جدار الفصل العنصري والتي يبلغ عددها 15 بئرا، ويضطر المزارعون إلى تشغيلها بوساطة الديزل الذي يعتبر ذات تكلفة أكبر على المزارعين (سلحب، مقابلة 2019/4/25).

إن هذه الإجراءات بحق الفلسطينيين فيما يتعلق بمسألة المياه تعتبر مسألة حتمية غير قابلة للنقاش بالنسبة للإسرائيليين إنما هي إجراءات طبيعية، في ظل تنازل السلطة الفلسطينية عن 85% من مياه الضفة الغربية في اتفاقية أوسلو، فمياه الفلسطينيين أصبحت تباع للفلسطينيين بأعلى الأسعار وللمزارعين على وجه التحديد، إذ أن معظم تجمعات المحافظة التي لا تحتوي على آبار ارتوازيه تباع المياه لهم بأسعار خيالية تجعل من الصعب جدا استخدامها في أي نشاط زراعي.

- **إغراق السوق المحلي بالمنتجات الإسرائيلية،** عن طريق طرح كميات كبيرة من المنتجات الزراعية في السوق المحلي بأسعار منافسة جدا، فالفائض من الإنتاج الزراعي عادة ما يتم تسويقه في الأسواق الفلسطينية في ظل عدم وجود رقابة كافية من الجهات الرسمية الفلسطينية ما يسمح ويسهل مرور المنتجات إلى الأسوق الفلسطينية، حيث توضح الكرمي (مقابلة 2019/9/20) إن التنسيق بين وزارة الزراعة والضابطة الجمركية يتم بشكل مستمر من أجل

محاربة كافة أشكال التهريب التي تتم من الطرف الإسرائيلي وبتعاون مع تجار فلسطينيين لا يهتمون بالمصلحة الوطنية ويجهلون تبعات ذلك على المزارعين الفلسطينيين، فعملية محاربة المنتجات الإسرائيلية تحتاج إلى تكثيف التعاون بين الكل الفلسطيني من أجل التخلص من هذه الظاهرة. وبلا شك أن عملية طرح المنتجات الإسرائيلية تؤثر على المزارع ليس فقط من ناحية الخسائر المادية بل ويشعر في بعض الأحيان أنه الطرف المستضعف في ظل عدم وجود درع حامي له، فعملية ممارسة النشاط الزراعي تتم من خلال بذل المزارع أقصى جهد في سبيل انتاج محصول جيد يدر عليه الأرباح من أجل سد احتياجاته واسرته، مع كل ذلك يبقى مستمر ويتجذر ولا يأبه للصعوبات التي تقف في طريقه.

- **منع إدخال المبيدات والأسمدة الزراعية،** بالإضافة إلى المعدات الزراعية الغير متوافرة في السوق المحلي ويفرض الاحتلال قوانين صرامة ويضع عراقيل تمنع وصولها إلى المزراعين في المحافظة، حيث تعتبر المبيدات المستوردة من الخارج او من الجانب الإسرائيلي ذات جودة أعلى ما يدفع المزارع إلى شراؤها بأسعار عالية في السوق السوداء، ويفرض الاحتلال عقوبات قد تصل إلى السجن في حال امتلك مزارع هذه المبيدات والأسمدة لذا وعند سؤال المزارعين في عينة الدراسة عن ذلك، تحفّظ المعظم عن الإجابة للأسباب الأمنية.
- **عراقيل أخرى تتمثل في محاربة المزارعين من خلال اطلاق أعداد هائلة من الخنازير البرية،** التي تعمل على تدمير المحاصيل الزراعية، حيث يضطر المزارع لإنفاق مبالغ كبيرة على بناء الأسوار ووضع الأسياج من أجل الحد من خطر هذه الحيوانات والتي تنتشر في منطقة الدراسة بشكل كبير ويعاني منها معظم المزارعين ومنهم مراعبة (مقابلة 2019/4/16) الذي دفع مبالغ تصل إلى ثلاثين ألف شيقل من أجل حماية محاصيله من الخنازير البرية التي تطلقها سلطات الاحتلال في الوقت الذي كان من الممكن أن يستغل هذا المبلغ الكبير في استثمار آخر (انظر للصورة رقم 6، ملحق رقم 2)، في حين يؤكد الجيوسي (مقابلة 2019/4/14) أن هذه العملية هي مقصودة لمحاربة المزارعين حيث شوهدت أكثر من مرة شاحنات إسرائيلية محملة بالخنازير البرية يتم إطلاقها بالقرب من الأراضي الزراعية والتجمعات الفلسطينية. ويقوم الاحتلال بفرض قوانين صارمة على محاربة أو قتل هذه الحيوانات بحجة حماية البيئة مع أن الهدف من هذا القرار هو الحاق الأضرار بالمزارعين في المحافظة، حيث يتم محاربتها بطرق بدائية (انظر للصورة رقم 16، ملحق رقم 2)، ولم تكن هذه الحيوانات موجودة بتاتا في الطبيعة الفلسطينية بالعودة للسنوات القليلة الماضية، وقد أُدخلت إلى المناطق التي يسكنها الفلسطينيون

من أجل تدمير محاصيلهم الزراعية. ومن المعيقات الأخرى عملية **التخلص من النفايات الخطرة في مناطق قريبة من أراضي المزراعين**، ولوحظ ذلك في تجمع جينصافوط حيث روى العديد من المزارعين أن الاحتلال يقوم بالتخلص من نفاياته الخطرة في أراضيهم ما أدى إلى تفشي الأمراض المزمنة في القرية، حيث تحتوي القرية على أكبر عدد من مرضى السرطان في المحافظة ويعزى السكان الأسباب لممارسات الاحتلال التي تقوم بالتخلص منها في اراضي القرية دون رقيب أو حسيب.

5.3.2 أثر العوامل الاقتصادية في تراجع القطاع الزراعي في المحافظة

تنبثق قوة الإقتصاد الزراعي من كمية الدعم الذي يتلقاه المزارع من المؤسسات والهيئات الحكومية، فوجود أي خلل في هذا الدعم سيؤثر وينعكس بشكل مباشر على المزارعين في المحافظة، إضافة إلى العوامل الاقتصادية المباشرة كالتسويق، وحرية حركة النقل، ورأس المال، والأيدي العاملة، والتصنيع والخزن التي تعد أساساً في ممارسة النشاط الزراعي وكيف يتأثر المزارع في المحافظة بها، وبما أن الاقتصاد الزراعي للمحافظة يقع تحت حكم الاحتلال الإسرائيلي فإنه سيتأثر بشكل مباشر بالعامل السياسي إلى حدٍ كبير، كباقي القطاعات الإنتاجية في المحافظة، ومن أجل معرفة تأثير العامل الاقتصادي في تراجع القطاع الزراعي في المحافظة سيتم الحديث عن أسباب التراجع والتحول الإقتصادي في المحافظة من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد أصبح يعتمد على القطاع الخدماتي والوظائف الحكومية، إضافة إلى الحديث عن الدعم الحكومي ومدى الرضى لدى المزارعين حول ذلك.

5.3.2.1 أثر العوامل الإقتصادية المباشرة (التسويق، وحرية حركة النقل، رأس المال، الأيدي العاملة، التصنيع والتخزين)

- التسويق: يعتبر التسويق من أهم العمليات في النشاط الزراعي فنجاح عملية التسويق تعني نجاح الموسم الزراعي بالنسبة إلى المزارع، وعادة ما يقوم المزارع في محافظة قلقيلية بتسويق منتجاته محلياً، إمّا لتجار المفرق في المحافظة أو في سوق مدينة قلقيلية (الحسبة) التي تستقبل معظم المنتجات الزراعية، أو يتم إرسالها إلى سوق بيتا في محافظة نابلس، وبعض المزارعين وبنسبة قلقيلية يسوقون منتجاتهم في اسواق بيت لحم ورام الله، ويعاني المزارعون في المحافظة من عدم وجود آلية تسعير لمنتجاتهم الزراعية التي من شأنها الحفاظ على أسعار المنتجات اذ يتم

عادة بيع المتجات التي ترسل إلى الأسواق المركزية من خلال ما يسمى (بالدلّال) الذي يقوم بطرح الأسعار على أن تباع للتاجر الذي يدفع أعلى سعر لهذا المنتج، او من خلال (التكيلت الإسرائيلي) حيث يتواصل التجار الفلسطينيون مع تجار من الداخل المحتل لمعرفة الأسعار، هذا بالنسبة إلى الخضار أما الأشجار المثمرة وخصوصا الاستوائية وعلى رأسها الجوافا فتتم على نفس النسق، ويتم تصدير جزء منها إلى الأسواق الخارجية عن طريق (الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي) وتحديدا إلى المملكة الأردنية والمملكة العربية السعودية. وتعتبر الجوافا من الفواكه المهمة بالنسبة للكثير من المزارعين في المحافظة، حيث تدر دخلاً يقدر بحوالي 12 مليون دولار سنويا، منها ثلاث ملايين دولار يتم تصديرها إلى الخارج والتي تتم عن طريق الوزارة (عيد، مقابلة 2019/3/19).

ويرى المزارعون أن عملية التسوق تحتاج إلى فتح أسواق خارجية دون العقبات التي تصعب من هذه العملية، وبالرغم من وجود العقبات إلا أنها تبدو مقبولة بالنسبة إلى الكثير من المزارعين، وهذا ما أظهره نتائج المسح الميداني في الشكل رقم (30) حيث عبّرت النسبة الأعلى من عينة الدراسة بأن العملية التسويقية مقبولة في الوقت الراهن والتي شكلت 57.14% من عينة الدراسة، بالرغم من المضايقات التي يتعرض لها المزارعون إلا أنها بدت مقبولة بالنسبة إلى معظمهم، في حين حلت في المرتبة الثانية النسبة التي ترى أن عملية تسويق المنتجات الزراعية في حالة سيئة وشكلت ما نسبته 22.86% من عينة الدراسة، أما المزارعون الذين رأوا انها بحالة جيدة كانت نسبتهم 16.43% من عينة الدراسة، وحلت النسبة التي ترى أن التسويق الزراعي في حالة ممتازة في المرتبة الأخيرة بنسبة وصلت إلى 3.57% من المزارعين في عينة الدراسة.

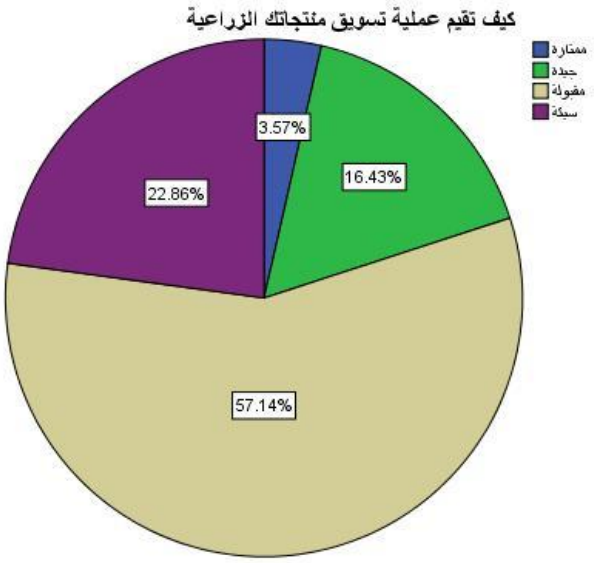

شكل رقم (30): تسويق المنتجات الزراعية

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث

- **حرية حركة النقل:** والحديث هنا ليس فقط عن حركة نقل المنتجات الزراعية بل نقل كل المعدات الأساسية التي تدخل في عملية الإنتاج الزراعي، والتي تعد مقيدة إلى حدٍ كبير بسبب القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على المعابر الرئيسية التي تربط الضفة الغربية بالخارج بالإضافة إلى المعابر التي تربط محافظة قلقيلية بالمحافظات الأخرى، فوجود 40 حاجز من مختلف الأنواع داخل المحافظة، ووجود مخرج واحد لمدينة قلقيلية أكبر تجمع في المحافظة لا يدل سوى على حالة من التقييد لحرية حركة المزارعين ومنتجاتهم بالإضافة إلى وضعية الحصار التي يعيشها السكان الفلسطينيون على وجه العموم والمزارعون على وجه الخصوص، ويبين المسح الميداني آراء المزارعين في هذا الشأن، انظر للشكل رقم (31) الذي يبين وجود حالة من عدم الرضى والاستياء من المزارعين إزاء الوضع القائم فيما يتعلق بحرية حركة المنتجات الزراعية لديهم، فغالبيّة عينة الدراسة يروا أن حرية حركة المنتجات تبدو سيئة في ظل المعوقات التي تقف أمامهم، وقد بلغت نسبتهم نحو 40% من عينة الدراسة، في حين يرى 37.14% من عينة الدراسة أن هذه الحرية مقبولة مقارنة بالسابق، وجاءت في المرتبة الثالثة العينّة التي ترى أنها جيدة بالنسبة لهم وكانت نسبتهم نحو 17.14% من المزارعين في عينة الدراسة، وحلت في المرتبة الرابعة والأخيرة نسبة المزارعين الذين يروا أنها ممتازة والتي شكلت نسبتهم 5.71% من عينة الدراسة. في دلالة واضحة

أن هناك عقبات تقف أمام المزارعين في منطقة الدراسة فيما يتعلق بحرية الحركة بسبب الظروف السياسية السائدة في المحافظة، والتي تم توضيحها بشكل مفصل سابقاً.

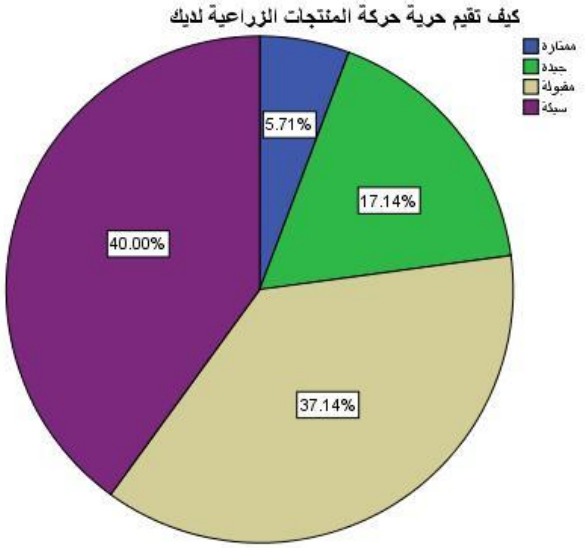

شكل رقم (31): حرية حركة المنتجات الزراعية

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث

- **الأيدي العاملة:** اذ تعتبر الأيدي العاملة من أهم العناصر التي يقوم عليها النشاط الزراعي في محافظة قلقيلية، حيث تعتمد غالبية المزارع على الأيدي العاملة من أجل القيام بالنشاطات الزراعية فيها، وما يميز الزراعة في المحافظة أن معظمها زراعة أسرية تعتمد على الأيدي العاملة داخل الأسرة نفسها، وهناك مزارعون يقومون بتشغيل عمال بأجور بدت مرتفعة نسبياً في الآونة الأخيرة بسبب غلاء المعيشة السائد في المحافظة، مع ارتفاع الأجور في الجانب الإسرائيلي الذي كان له انعكاس على أُجور العمال في المحافظة، إلّا أنه يبقى معقولا بعض الشيء بالنسبة إلى الطرفين، حيث يتراوح متوسط معدل الأجور اليومية بالنسبة إلى العمال في مجال الزراعة نحو مائة شيقل (سلحب، مقابلة 2019/4/25). ويلجأ العمال عادةً إلى العمل داخل الخط الأخضر إلّا أن حالة المنع الأمني التي يفرضها الاحتلال على الكثير من العمال هي السبب الأكبر التي تجعلهم يعملون كأيدي عاملة في القطاع الزراعي في المحافظة.
- **التصنيع والتخزين:** حيث تعتبر عملية التصنيع عملية مهمة لأنها تعمل على خلق فرص عمل، وتقوية الاقتصاد المحلي، إلا أنها بحاجة إلى دعم كبير بدون أي عراقيل للقيام بها في المحافظة، وعلى نفس النسق بالنسبة لعملية التخزين، تعتبر من العوامل الاقتصادية المهمة في الانتاج الزراعي

بحيث يضمن للمزارع خزن المحصول دون تلف وضمان تسويقه وقت الحاجة والطلب عليه، حيث تكاد تخلو المحافظة من مصانع لإعادة تصنيع المنتجات الزراعية بسبب الكلفة العالية، والعراقيل التي يضعها الاحتلال أمام استيراد آلات للقيام بهذا العمل. وبينت نتائج المسح الميداني أن غالبية المزارعين يفتقرون القدرة على شراء معدات التصنيع أو حتى أساسيات العملية الزراعية، اذ يقوموا عادة بسداد مستحقات عملية الإنتاج بعد بيع المحصول، و أن غالبية المزارعين لا يمتلكون المال الكافي لشراء معدات من شأنها زيادة عملية الإنتاج في ظل محدودية الموارد المتاحة وتحديدا الأرض والمياه، انظر إلى الشكل رقم (32).

شكل رقم (32): كفاية رأس المال

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث

وكما هو مبان في الشكل فإن غالبية المزارعين لا يمتلكون راس المال الكافي من أجل تسخيره في توسعة أنشطتهم الزراعية، والتي بلغت نسبتهم نحو 64.29% من عينة الدراسة، حيث يقومون في معظم الأحيان بشراء أساسيات عملية الإنتاج الزراعي على أن يقوموا بسداد الديون المستحقة من عملة الإنتاج أي بعد بيع المحصول، في حين بلغت نسبة المزارعين الذين يمتلكون رأس المال الذي يمكنهم من ذلك نحو 35.71% من إجمالي المزارعين في عينة الدراسة.

بالإضافة إلى ذلك إن الغالبية العظمى من المزراعين لا يتبعون أساليب تصنيع أو تخزين للمنتجات الزراعية والتي يتم بيعها بشكل مباشر بعد عملية الجني، حيث تحتاج عملية التصنيع منشآت قادرة

على القيام بهذا العمل ومحافظة قلقيلية تكاد تخلو من هذه المصانع حيث أن 76.43% من المزارعين في عينة الدراسة لا يتّبعون أيّة أساليب في عملية التصنيع او تخزين المنتجات الزراعية ويتم بيعها طازجة في الأسواق، في حين هناك 23.57% من المزارعين في عينة الدراسة يتبعون أساليب عادة ما تكن محلية وبدائية في عملية التصنيع كمخللات، وعدا عن إنتاج زيت الزيتون الذي يتم في المصانع الحديثة.

3.5.2.2 أسباب التحول الاقتصادي في المحافظة من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الحكومي والخدماتي

إن عملية التحول الاقتصادي في محافظة قلقيلية كانت عمليةً حتمية، نظرا لما مرت به من مجريات لعبت دوراً مهما في التاريخ الاقتصادي للمحافظة، وبالنظرِ إلى المؤشرات الموجودة كان هناك ثلاثة عوامل رئيسية لعبت دوراً جوهريا في عملية التحول، وقبل الخوض في هذه العوامل نريد أن نرى رأي مجتمع الدراسة في ما اذا كان هناك تحول اقتصادي من وجهة نظرهم بناءً على الواقع الذي يعيشوه في محافظة قلقيلية أم لا، انظر إلى الشكل رقم (33).

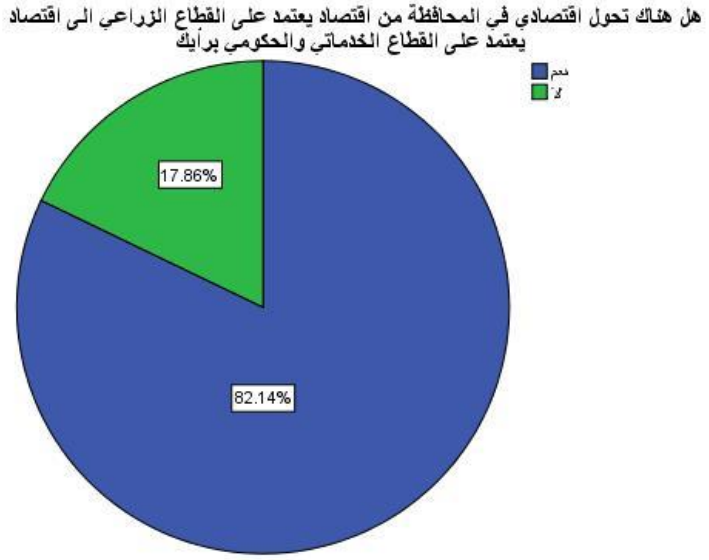

شكل رقم (33): التحول الإقتصادي في المحافظة

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث

من خلال الشكل رقم (33) تبين أن الغالبية العظمى من المزارعين في عينة الدراسة في محافظة قلقيلية يرون أن هناك تحولاً في اقتصاد المحافظة من اقتصاد يعتمد على الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد يعتمد على القطاعين الخدماتي والحكومي بنسبة وصلت إلى 82.14% من عينة الدراسة، في حين ان 17.86% من المزارعين في عينة الدراسة يرون أنه لا يوجد هناك تحول اقتصادي في المحافظة، وبالنظر إلى حقيقة الواقع فإن عملية التحول هذه أخذت بعدين رئيسيين وهما:

أولا: البعد السياسي

في الحالة الفلسطينية دائما ما يكون الحديث مقترنا بالواقع السياسي، بسبب الاحتلال الإسرائيلي الذي يعد المؤثر الأكبر على كافة القطاعات الإنتاجية في الضفة الغربية، إذ يعتبر البعد السياسي في قمة الهرم مقارنة بالعوامل الأخرى التي أثّرت على اقتصاد المحافظة، فالصراع على الموارد بين الفلسطينيين والمحتل أثرت بشكل واضح على القطاع الزراعي في المحافظة، مع ازدياد الأطماع في المسائل المتعلقة بالأرض والمياه والتي ترجمتها إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري، الذي كان نقطة تحول وتراجع في القطاع الزراعي، ولأن الزراعة تعتمد على هذين العنصرين بشكلٍ رئيسي سيكون التأثير عليها مضاعف مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى، عدا عن تقييد حرية المزارعين والضغوطات الكبيرة التي تقع على كاهل المزارعين في المحافظة.

وعلى نفس النسق يمكن الحديث أن البعد السياسي الذي يتمثل بالعراقيل التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي كان لها الأثر الأكبر في عملية التحول الإقتصادي في المحافظة، والتي كنا قد تحدثنا عنها بشكلٍ مفصل في وقتٍ سابق. وقد بينت نتائج المسح الميداني أن البعد السياسي الذي يتمثل بالاحتلال الإسرائيلي كان له دور مهم في عملية تراجع القطاع الزراعي على حساب القطاعات الأخرى، وكان ذلك مقترناً بضعف دور الحكومة في دعم القطاع الزراعي في المحافظة كما يظهر في الشكل رقم (34) الذي يُظهر أن 70.71% من المزارعين يرون أن الاحتلال الإسرائيلي هو أكبر سبب في عملية التحول التي حصلت في المحافظة بالتزامن مع ضعف دور الحكومة في دعم المزارعين، ورأى 10% من المزارعين أن التحول كان بسبب قناعات لدى بعض المزارعين بترك مجال الزراعة، في حين يرى 19.29% من عينة الدراسة أن هناك أسباب أخرى وراء هذا التحول تكمن في صعود قطاعات أخرى مجال العمل فيها أقل مشقة من المجال الزراعي في ظل ارتفاع نسبة حملة الشهادات في المحافظة.

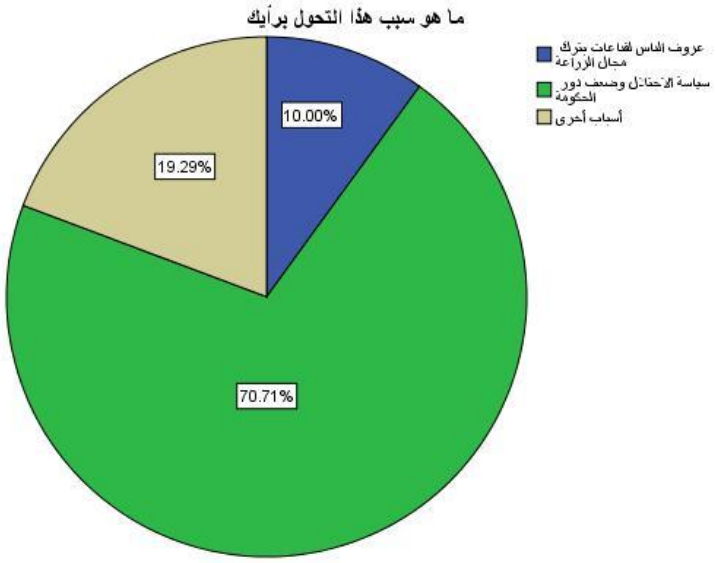

شكل رقم (34): أسباب التحول الإقتصادي

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث

ثانيا: البعد الحكومي

يتمثل هذا البعد في ضعف دور الحكومة الفلسطينية في دعم القطاع الزراعي، ويبدو ذلك واضحا من خلال نسبة المخصصات التي تنفقها الحكومة للقطاع الزراعي التي لا تتجاوز الـ 1% من ميزانيتها، وتؤكد الكرمي (مقابلة 2019/9/20) بأن ميزانية الحكومة المخصصة لوزارة الزراعة يكاد يكفي لموظفي الوزارة والمديريات في مختلف أنحاء الضفة الغربية. في اشارة واضحة لضعف دور الحكومة وتقصيرها تجاه أهم القطاعات الإنتاجية في الضفة، وعادة ما تعتمد الوزراة على المنح والمساعدات الخارجية في تقديم الدعم للمزارعين. فمن هذا المنطلق بدت النظرة سلبية من قبل المزارعين للحكومة الفلسطينية التي تأسست بعد مجيء السلطة الفلسطينية في العام 1994 حيث يرى أغلبية المزارعين أن تأثيرها كان سلبيا على القطاع الزراعي، ويظهر ذلك في نتائج المسح في الشكل رقم (35) الذي يبين أن 45.71% من المزارعين في عينة الدراسة يروا أن مجيء السلطة الفلسطينية أثّر بشكلٍ سلبي على القطاع الزراعي في المحافظة، إذ أن الأمان ما زال منعدماً في ظل هجمات المستوطنين المتكررة على المزارعين، ولا زال الدعم ضعيفا، وحملات المصادرة لمساحات الأراضي ما زالت مستمرة والتي وكان أعظمها مصادرة الأراضي الزراعية بعد بناء الجدار في عام 2002، ويؤكد بعض المزارعين على ذلك ومنهم الجيوسي (مقابلة 2019/4/12) الذي يروي

"أنه وبالعودة سنين قليلة إلى الوراء سنجد أنه لم يكن لأي مستوطن الجرأة على المشي في شوارع الضفة كما يفعلون اليوم، ويرى أن الحكومة مقصّرة تجاه مصادرة الأراضي التي حدثت ومازالت تحدث في ظل انفاق 0.07% على القطاع الزراعي في حين تنفق أكثر من 35% على الأجهزة الأمنية مع انعدام الأمن الذي تدعي وجوده الحكومة، فالصراع مع المحتل على الأرض والمياه وهو مالم تدركه الحكومة حتى الآن، والمزارع هو آخر من تبقى لحماية الأرض من المصادرة يجب على الكل دعمه والوقف بجانبه"، فيما تحفظت 31.43% من عينة الدراسة وأجابوا بـ (لا ادري)، في حين أجابت 15% من عينة الدراسة أن مجيء السلطة الفلسطينية لم يؤثر على الوضع الزراعي، ورأى 7.86% أن السلطة كان لها تأثير إيجابي من خلال انشاء الوزارات التي مثلت بدورها القطاع الزراعي والمزارعين وتدعمهم من أجل تثبيتهم في أرضهم، وتقدم المساعدات المختلفة لهم.

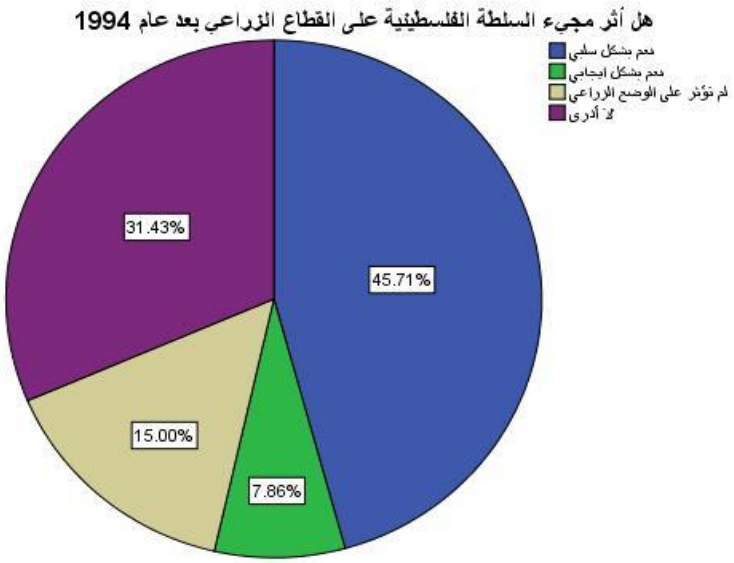

شكل رقم (35): أثر السلطة الفلسطينية على القطاع الزراعي

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث

بلا شك أن آراء المزارعين في هذا الجانب اعتمدت على كمية الدعم الذي يتلقونه من وزارة الزراعة، هنا كان لا بدك من معرفة نسبة المزارعين الذين يتلقون الدعم من الوزارة، فتم طرح سؤال يتعلق بهذا الخصوص على المزارعين، لننظر إلى الشكل رقم (36) حيث نلاحظ أن الغالبية العظمى من المزارعين لا يتلقون الدعم من وزارة الزراعة والذين بلغت نسبتهم 90% من عينة الدراسة، حيث يروا أن المحاضرات التوعوية والنشرات الصادرة عن الوزارة ليس ما يحتاجه المزارعون فخبراتهم المكتبسة كافية ويستطيعون

تعلم الخبرات التي تنقصهم من خلال عدة مصادر، في حين ان 10% من عينة الدراسة تلقوا دعم مختلف من الوزارة الذي ساعدهم على إكمال نشاطهم الزراعي ويروا أن النشرات التوعوية والإرشادية والمحاضرات الزراعية هي فعلا نوع من أنواع الدعم الجيد. ويثمّن بعض المزارعين دور وزارة الزراعة كالجدع (مقابلة 2019/3/19) الذي يرى أن الوزارة تبذل أقصى جهودها في سبيل تقديم الدعم للمزارعين، إذ تعمل على استقطاب الدعم المختلف من المؤسسات المانحة من أجل تخفيف الأعباء على المزارعين، فالفضل يعود إليها في إيجاد أصناف جديدة أدخلت إلى المحافظة كالأشجار المثمرة التي لم تكن موجودة، وتقدم مختلف أنواع الدعم كالسياج وبعض المشاريع الحديثة، والتقصير إن وجد فهو من الحكومة نفسها في عدم توفير حاجة الوزارة الدعم اللازم والكافي للمزارعين.

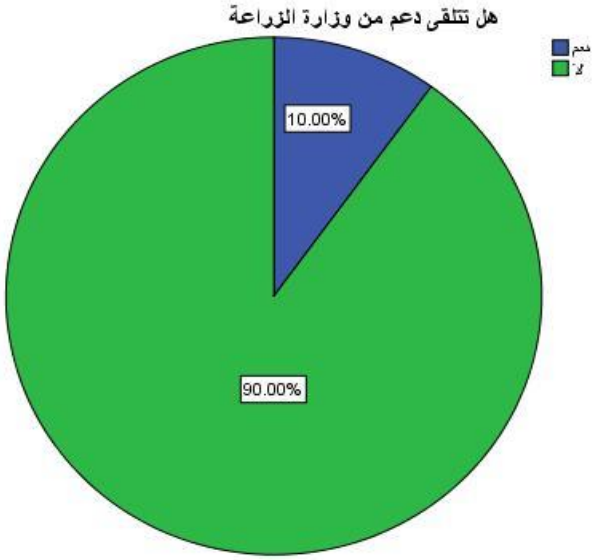

شكل رقم (36): دعم وزارة الزراعة

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث

عدا عن المعيقات الفنية التي تتعلق بنقص في المختبرات الزراعية وقلة الإمكانات التي تتعلق بالخدمات الإرشادية والوقاية من الأمراض والجوانب البيطرية التي تبدو واضحة، بالإضافة إلى قلة وضعف المعلومات الزراعية الموجودة التي تخدم المزارعين بالشكل المطلوب نتيجة عدم وجود مراكز أبحاث على مستوى رفيع، حيث يذكر جمهور(مقابلة 2019/4/14) الذي يمتلك حقلا من اللوز أن مرضاً قد أصاب جميع الأشجار لينخفض إنتاجها إلى أقل من 20% حيث كان قد وضع جميع ما يملك من مال من أجل إيجاد اللقاح ومعرفة المشكلة إلا أنه لم يستطع فعل ذلك، وتوجه إلى وزارة الزراعة عدة مرات من أجل أن يقوموا بتوفير

اللقاح اللازم إلا أنهم لم يستطيعوا تقديم الدعم اللازم، وعبّر عن غضبه الشديد من وزارة الزراعة ودورها المتهالك في توفير ما يجب عليها توفيره من أجل دعم المزارع.

من جهة أخرى يروي صالح (مقابلة 2019/4/4) أنه في العام 2016 جاءت عاصفة من الرياح القوية قامت بتدمير البيوت البلاستيكية لديه، حينها قام بتقديم طلب لدائرة المخاطر والأضرار التي قَدَرت أن حجم الضرر يساوي نحو 12 ألف شيقلا، ليقوموا بتقديم تعويض له بعد ثلاث سنوات بقيمة 400 شيقل، في دلالة واضحة على ضعف الدعم المقدّم للمزارع الفلسطيني من وزارة الزراعة، حيث نلاحظ في نتائج المسح الميداني حالة من عدم الرضا لدى المزارعين في المحافظة عن الدور التي تقوم به وزارة الزراعة تجاه القطاع الزراعي ويظهر ذلك في الشكل البياني رقم (37) الذي يعبر عن رأي عينة الدراسة بهذا الخصوص، حيث يرى معظم المزارعين في عينة الدراسة أن وزارة الزراعة لا تلبي احتياجات المزارعين ولا تقوم بعملها بالشكل اللازم حيث أجاب 77.14% من عينة الدراسة بذلك، في حين ان 16.43% من المزارعين رأوا أن الوزارة تؤدي بشكل جيد في ظل الإمكانات المتاحة لها، بينما أجاب 6.43% من عينة الدراسة بلا أدري.

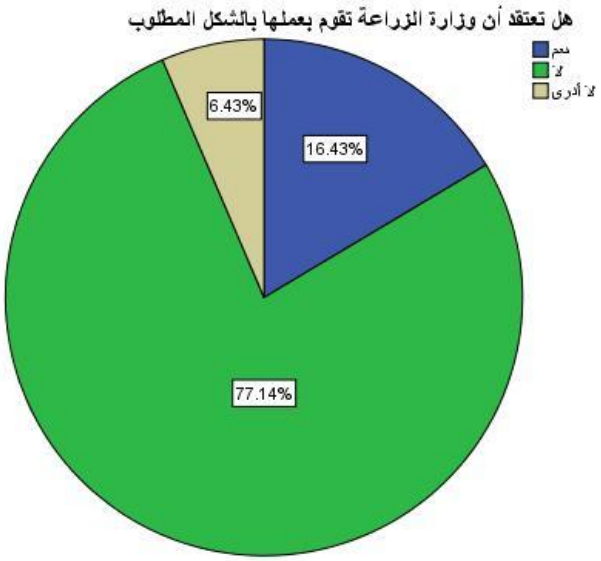

شكل رقم (37): الرضا عن وزارة الزراعة

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث

هناك أيضا مشكلة تتعلق بالأنظمة المؤسسية والتشريعة، بالرغم من أن الحكومة الفلسطينية حققت تقدماً مهماً في تشريع وإصدار القوانين الإستثمارية التي تخص القطاعات الإقتصادية الفلسطينية والتي احتوت على إعفاءات من الرسوم الجمركية وإعفاءات للمعدات والآلات التي تدخل في العملية الإنتاجية للنهوض بالجانب

الاستثماري وتحقيق تنمية اقتصادية، إلّا أن هذا القانون لم يعطِ أي خصوصية للقطاع الزراعي النباتي على الرغم من تقديم بعض الدعم لمشاريع الإنتاج الحيواني واقتصر على القطاعات الإقتصادية الأُخرى (عمرية، 2014)، وفي ظل حراك ومطالبة المزارعين تم إعفاء المزارعين من ضريبة الدخل وفقا للقرار رقم 14 في القانون في العام 2016، والشي شمل إعفاءات على ضريبة الدخل، وبالرغم من هذه الإعفاءات من ضريبة الدخل إلا أن المزارع لا زال يواجه تحديات ضريبية تتمثل في آليات الاسترداد الضريبي وارتفاع كلفة الإنتاج، عدا عن سيطرة الاحتلال على المعابر الخارجية وعدم قدرة الحكومة على تعديل الضرائب الجمركية بسبب الاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال (الطويل، 2019)، من جهة أخرى ينعدم وجود تأمين زراعي لحماية وتعويض المزارعين في حال وقوع الأضرار، وبين المسح الميداني لعينة الدراسة عدم وجود أي تأمين لدى أي مزارع في دلالة على ضعف المؤسسة الداعمة للقطاع الزراعي الفلسطيني.

5.3.3 أثر العوامل الاجتماعية في تراجع القطاع الزراعي في المحافظة

يعتبر العامل الاجتماعي العامل الأقل تأثيراً في تراجع القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية، والذي يَكْمن بشكلٍ كبير في تفتيت الملكيات الزراعية، بسبب نظام الميراث السائد على اعتبار أن معظم السكان الفلسطينيين هم من المسلمين، ونلاحظ حجم المساحات الزراعية لدى عينة الدراسة بالعودة إلى الشكل رقم (18) حيث نلاحظ أن غالبية المزارعين تبلغ مساحة الحيازات الزراعية لديهم عشرة دونمات فأقل حيث بلغت نسبتهم 89.29% من إجمالي عينة الدراسة وتحديداً كان نسبة المزارعين الذين يمتلكون من 6.1 – 10 دونمات 44.29% من عينة الدراسة، بينما بلغت نسبة المزارعين الذين يمتلكون 3.1-6 دونمات 32.14%، في حين بلغ نسبة المزارعين الذين يمتلكون ثلاثة دونمات فأقل 12.86% نلاحظ أن المزارعين الذين يمتلكون ثلاثة دونمات فأقل نسبتهم قليلة مقارنة بالمزارعين الذين يمتلكون دونمات أكثر، وذلك بسبب قلة الجدوى الاقتصادية فعليا من ممارسة النشاط الزراعي في دونمات قليلة، فيما بلغت نسبة المزارعين الذين يمتلكون عشرة دونمات فأكثر 10.71% من عينة الدراسة، في دلالة واضحة على أثر ظاهرة تفتيت الملكية على الاراضي الزراعية، ويرى الغالبية في عينة الدراسة أن تفتيت الملكية هو السبب الاجتماعي الأكبر في عملية تراجع الزراعة في المحافظة.

وهو ما ظهر في نتائج المسح الميداني في الشكل رقم (38) إذ أن غالبية المزارعين في عينة الدراسة يرون أن تفتيت الملكية هو السبب الاجتماعي الأبرز في تراجع القطاع الزراعي وبلغت نسبتهم نحو 75.71% من إجمالي عينة الدراسة، في حين يرى 17.14% من المزارعين أن هناك أسباب اجتماعية أخرى، و أجاب 7.14% من عينة الدراسة بـ(لا أدري).

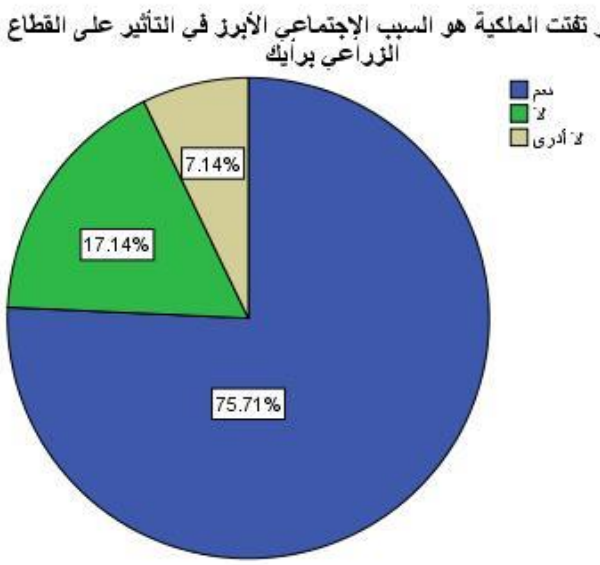

شكل رقم (38): تفتيت الملكية

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحث

و تُظهر الصورة رقم (3) أدناه حدود قطعة من الأرض التي كان يمتلكها أحد المزارعين قبل نحو ثلاثين عاماً وكيف أثر عليها تفتت الملكية ليصبح مالكوها أكثر من 50 شخصاً. ولكن مهما تعددت العوامل الاجتماعية لن تؤثر على القطاع الزراعي بالقدر الذي تؤثر فيه العوامل السياسية والاقتصادية، وهو ما بينته التحليلات السابقة في هذا الفصل وهو ما أكدت عليه عينة الدراسة كذلك حيث يرى المعظم أن تأثير العوامل الاجتماعية ليس بنفس درجة تأثير العوامل الأخرى.

صورة رقم (3): صورة جوية لحيازة زراعية مفتتة

المصدر: وزارة الحكم المحلي، 2014

الفصل السادس

النتائج والتوصيات والخاتمة

6.1 النتائج

تناولت هذه الدراسة القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية، وهدفت إلى التعرف على الأسباب التي أدت إلى تراجع هذا القطاع كأحد أهم القطاعات الإنتاجية في المحافظة على مدار سنين عديدة، وكان ذلك من خلال دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان لها أثر مباشر في ذلك، وبناءً على المعطيات الموجودة والتي توصل إليها الباحث، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أساسية بناءً على الوضع القائم.

1- تنتشر الزراعة البعلية في الجزء الشرقي في المحافظة، بسبب شح مصادر المياه فيها حيث يعتمد المزراعون بشكلٍ اساسي على مياه الأمطار في ممارسة نشاطهم الزراعي، بينما تنتشر الزراعة المروية في الجزء الغربي في المحافظة بسبب وفرة المياه والآبار الارتوازية التي تتيح لهم ممارسة أنشطهم الزراعية بحرية نسبية مقارنة بالجزء الشرقي.

2- يعتمد المزارعون في الجزء الشرقي على المحاصيل البعلية بشكل رئيسي كالخضراوات البعلية، الزيتون، الحبوب، والبقوليات، بينما تنتشر زراعة الأشجار الإستوائية المثمرة في الجزء الغربي كالجوافا، المانجا، الأفوكادو، الليتشي، وبدرجة أقل الحمضيات، بالإضافة إلى الخصراوات المروية بسبب وفرة المياه، بالتالي يعتبر غلاء أسعار المياه من المحددات الرئيسية التي تواجه المزارعين في الجزء الشرقي في المحافظة والتي تحد من انتشار الزراعة المروية بالعكس من ذلك في الجزء الغربي الذي تنخفض فيه أسعار المياه مقارنة بالجزء الشرقي.

3- تنتشر الزراعة البعلية بشكل أكبر من الزراعة المروية في المحافظة، ولكن المفارقة أن غالبية المزارعين الذين يعتمدون على الزراعة كأساس في مصدر دخلهم يمارسون الزراعة المروية.

4- تنحصر طرق الحصاد المائي في وجود آبار تجميع مياه الأمطار، ومع ذلك فإن غالبية المزراعين لا يمتلكون هذه الطريقة بسبب كلفة الإنشاء العالية.

5- أجمعت الغالبية العظمى من المزارعين في منطقة الدراسة والتي بلغت نسبتهم 94.29% من العينة المقصودة بوجود تراجع في القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية، سواءاً على المستوى الفردي او على مستوى المحافظة ككل.

6- ساهمت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الترتيب في تراجع القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية.

7- تمتاز الزراعة في محافظة قلقيلية بانتشار الحيازات الزراعية ذات المساحات الصغيرة، والتي لا تزيد عن عشرة دونومات.

8- يمارس غالبية المزارعين في المحافظة الزراعة في أراضي مملوكة لهم، اذ يعاني غالبية المزارعين من إيجاد مساحات إضافية، بسبب محدودية الأراضي الزراعية في المحافظة.

9- يعتبر الاحتلال السبب الأبرز في تراجع القطاع الزراعي في المحافظة وذلك بسبب:

- مصادرة الأراضي الزراعية من أجل شق الطرق الالتفافية، وإقامة المستوطنات البشرية، إضافة إلى القواعد العسكرية الإسرائيلية.
- ساهم بناء جدار الفصل العنصري في تراجع القطاع الزراعي في المحافظة من خلال مصادرة وعزل 52 ألف دونم بنسبة 32% من مساحة المحافظة، والذي عمل على تغيير التركيبة الاقتصادية فيها، والذي يعتبره 87% من المزارعين في عينة الدراسة أنه نقطة تحول في الزراعة في المحافظة، حيث قام الجدار بعزل ومصادرة أراضي لنحو 75% من عينة الدراسة
- يعمل الاحتلال على تقييد حرية حركة عبور المزارعين إلى أراضيهم المعزولة خلف الجدار، حيث تحتوي المحافظة على 84 بوابة زراعية منها 64 مغلقة ويتم فتحها فقط خلال موسم قطف

الزيتون، ويوجد فقط 10 بوابات تفتح يوميا، و9 بوابات تفتح أسبوعيا، مع تحكم كامل في دخول الآلات والمعدات الزراعية لهؤلاء المزارعين.

- ويعمل الاحتلال على تقييد حركة المنتجات الزراعية والمزارعين من خلال وضع 40 حاجزا عسكريا تحد من حرية حركة المزارعين وخصوصا في مدينة قلقيلية التي تحتوي على مخرج واحد يتم التحكم به من قبل سلطات الاحتلال.
- يعاني المزراعون في المحافظة من اعتداءات متكررة من المستوطنين الذين استولوا على الأراضي بطرق غير مشروعة، حيث يعاني 85% من عينة الدراسة من اعتداءات سواءً بشكل متكرر او اعتداءات ما بين الحين والآخر.
- صادر الاحتلال 15 بئرا ارتوازيا خلف جدار الفصل العنصري ويضع قوانين صارمة تحد من حرية الفلسطينيين في استخدام المياه وخصوصا المياه الجوفية، بالرغم من أنها مياه فلسطينية وتقع في مناطق ضمن الحدود الادارية للضفة الغربية.
- يمنع الاحتلال إدخال الكثير من أنواع المبيدات والأسمدة الزراعية للمحافظة ويضع قيود مشددة عليها، ما يسبب ارتفاع على أسعارها في السوق السوداء.
- يحارب الاحتلال الإسرائيلي المزراعين من خلال إطلاق أعداد كبيرة جدا من الحيوانات البرية كالخنازير، والكلاب الضالة والأرانب البرية التي تسبب أضراراً جسيمة بالمحاصيل الزراعية، ويمنع الاحتلال التخلص منها بشتى الطرق والوسائل، تحت ذريعة حماية الطبيعة.

10- تعاني العوامل الاقتصادية المباشرة من (تسويق، حرية حركة النقل، رأس المال، الايدي العاملة، التصنيع، التخزين) من ضعف بسبب سياسة الاحتلال تجاه الاقتصاد الزراعي.

11- عملية التسويق تنحصر في الأسواق المحلية، ويعاني المزارعون من عدم وجود قانون يعمل على وضع آلية تسعير لمنتجاتهم، والتي يتم تحديد اسعارها عادة من خلال (الدّلال)، او من خلال التواصل مع المزارعين في الداخل المحتل.

12- عملية التصدير للخارج مقيّدة وتقتصر على منتجات الجوافا والحمضيات في بعض الأحيان، حيث يمنع تصدير أي منتجات أخرى للمزارعين خارج الضفة الغربية.

13- هناك تحول اقتصادي في المحافظة من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الحكومي والخدماتي بشكل أساسي، وذلك بسبب تأثير سياسة الاحتلال، وضعف سياسة الحكومة في دعم القطاع الزراعي في المحافظة.

14- 90% من عينة الدراسة لا يتلقون دعم من الحكومة، 77% من المزارعون غير راضين عن أداء الحكومة ويرى غالبية المزارعون أن معظم الانتكاسات التي حصلت في المحافظة كانت في زمن وجود السلطة الفلسطينية، ما يعني أن الحكومة تلعب دوراً سلبياً تجاه المزارعين والقطاع الزراعي في المحافظة.

15- مستوى الدعم الذي يتلقاه المزارعون في المحافظة محدود ويقتصر على المساعدات العينية التي لا يحتاجونها، والتي تقتصر على النشرات والمحاضرات التوعوية، في ظل حاجة المزارعين إلى الدعم المادي، وتوفير الأمان الذي أصبح شبه منعدما لدى الكثير من المزارعين.

16- ينعدم وجود نظام التأمين الزراعي في منطقة الدراسة.

17- يعتبر تفتيت الملكية العامل الاجتماعية الأبرز في تراجع الزراعة في محافظة قلقيلية والذي يسود في المحافظة بسبب العادات الاجتماعية والمعتقدات الدينية.

6.2 التوصيات

- ضرورة تكثيف جهود المؤسسات الرسمية في سبيل توفير المياه للمزراعين في المناطق التي تعاني من حرمان المياه، كونها المورد الرئيسي في عملية الإنتاج الزراعي.
- ضرورة العمل على وضع حد لانتهاكات الإسرائيليين في السيطرة على موردي الأرض والمياه، من خلال تكثيف الحكومة لجهودها في سبيل ذلك.
- ضرورة توفير الأمن للمزارعين من قبل الحكومة، وفي حال بقي دور الحكومة محدود فيجب على المزارعين إنشاء جمعيات تعاونية من أجل صد هذه الاعتداءات.
- يجب على الحكومة أن تعيد النظر في السياسة التي تتبعها في دعم القطاع الزراعي، كون الزراعة تعتبر القطاع الرئيسي في الدفاع موردي الأرض والمياه.
- ضرورة توفير الدعم المادي للمزارعين من أجل ضمان استمرار نشاطهم الزراعي.
- لا بد من العمل على تطبيق نظام التأمين الزراعي الذي يعمل على إعطاء الشعور بالأمان للمزارعين في حال حدوث الكوارث المختلفة.
- يجب على وزارة الزراعة التحرك من أجل محاربة ظاهرة الحيوانات البرية التي كبدت المزارعين العديد من الخسائر.
- أهمية وضرورة التكاثف والترابط بين الفلسطينيين جميعاً في سبيل انتزاع حقوقهم، في ظل التسليم الكامل من الإدارة الفلسطينية واستسلامها.

6.3 الخاتمة

بالنظر إلى الواقع الزراعي في الضفة الغربية على وجه العموم ومحافظة قلقيلية على وجه الخصوص نجد أن القطاع الزراعي أكثر القطاعات الاقتصادية التي تعاني من جميع الاتجاهات وعلى مختلف الأصعدة، فمن ناحية الضغوطات التي تمارس عليه من قبل الاحتلال الإسرائيلي فالضغوضات ممنهجة ومدروسة وهناك إصرارٌ مقصود من أجل إضعافه، في ظل عدم قدرة المؤسسات الوطنية الفلسطينية على القيام بجزء من مهامها تجاه هذا القطاع، فبعض المؤسسات الرسمية التي تقّدر ميزانيتها بملايين الشواقل لا تحرك ساكناً تجاه قطاع هو الأهم بالنسبة للفلسطينيين ولو تحركت فبدون جدوى، فالواقع خير دليل على ذلك، فالفلسطينيون ما زالوا عاجزين عن التصرف بأرضهم ومائهم وثرواتهم الطبيعية، ولا زالت سلطات الاحتلال تصادر الأراضي وتبني التكتلات الاستيطانية وتجذب السكان (حيث تشير الإحصاءات إلى أن أعداد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية وصل إلى 650 الف مستوطن نهاية العام المنصرم) (دائرة شؤون الجدار والاستيطان، 2019)، كلُ ذلك بدون حسيبٍ او رقيب، فالدور الذي تقوم به الجهات الرسمية الفلسطينية هو دور ضعيفٌ جدا تجاه القطاع الأهم الذي وجب الأهتمام به من بين القطاعات الأخرى.

إن أهمية القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية لا ينبع من كونه الاقتصاد الأهم للمحافظة عبر عقود طويلة فحسب؛ بل لأن القطاع أصبح يعاني من البنية الأساسية المكونة له، حيث إن عنصري الأرض والماء اللذين يشكلان عصب القطاع الزراعي أصبحا بيد قوه استعمارية طمّاعة، والصراع بين الفلسطينيين والمحتل تمحور بشكلٍ أساسي حولهما، من هذا المنطلق كان تركيز الدراسة على معرفة أين تمكن نقاط الضعف في القطاع الزراعي الذي ما زال حاضناً لعدد كبير من الأيدي العاملة بالرغم من الضعف الذي دبّ فيه وخرجت بنتائج عدّة لعل أهمها الدور الكبير للعامل السياسي في تراجع القطاع الزراعي في المحافظة والذي يتمثل في مصادرة مئات الدونمات الزراعية التي تمت ما بعد بناء جدار الفصل العنصري أو الفترة التي سبقته، إضافة للسيطرة على الموارد الطبيعية والتي تتمثل بالمياه الجوفية حيث تضع سلطات الاحتلال قيود مشددة على

استغلالها، وتمنع في كثير من الأحيان ترميم بعض الآبار التي تحتاج إلى ذلك لتحسين مستوى الضخ فيها فالمياه هو جوهر في محاور الصراع بالنسبة للإسرائيليين لذا يضع هذه القيود على استغلالها، من جهة اخرى يحارب الاحتلال عناصر عملية الانتاج الزراعي فالتصنيع، والتسويق وحرية حركة البضائع أو حتى المزارعين إلى أراضيهم يتم عرقلتها من خلال الممارسات الاحتلالية اليومية وذلك للحد من إحداث تنمية زراعية أو تنمية أخرى للفلسطينيين في المحافظة، في نفس الوقت لا تقوم المؤسسات الرسمية والوطنية بعملها بالشكل المطلوب تجاه القطاع الزراعي، ما جعل المزارعين يقفون وحدهم في وجه قوة استعمارية كبيرة هدفها السيطرة على أكبر قدر ممكن من المساحات الزراعية، فمحدودية الدعم المقدم لا يرقى إلى المستوى المأمول في ظل الحملة الشرسة التي يتعرض لها المزارعين.

ان قوة العامل السياسي المتمثل بالاحتلال الاسرائيلي وتأثيره على العوامل الاقتصادية لها الدور الأبرز في تراجع القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية، في الوقت نفسه كان للعوامل الاجتماعية الأثر الأصغر في تراجع القطاع الزراعي والذي يتمثل في تفتيت الملكيات المتمثل بالمساحات الزراعية، هذه العوامل التي ساهمت في التحول الاقتصادي في المحافظة من اقتصاد يعتمد على الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الحكومي والخدماتي.

من هذا المنطلق تحتاج منطقة الدراسة إلى تعاون وتنسيق مستمر بين الجهات المعنية من اجل وضع خطط تنموية للقيام بالقطاع الزراعي في المحافظة كون القطاع الزراعي كان يشكل العمود الفقري لاقتصاد المحافظة في الماضي القريب، ويجب تكثيف الجهود من أجل القيام بالقطاع الزراعي وإعادة الاهتمام به وإعادته إلى الواجهة من أجل بناء اقتصاد زراعي محلي قوي بعيداً عن التبعية.

6.4 المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

أبو حلوب، فادي مصطفى عبد الجواد (2016): محددات نمو القطاع الزراعي في فلسطين دراسة قياسية خلال فترة (1995-2014)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

أبو صفط، محمد (2003): التصنيف الجيوكيميائي لترب شمال الضفة الغربية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، عدد 3، نابلس، فلسطين.

بصلات، محمد تيسير (2012): الآثار التي خلفها جدار الفصل العنصري الإسرائيلي على استدامة الأنظمة البيئية الزراعية في المناطق المتأثرة في محافظة قلقيلية، وزارة الزراعة، قلقيلية، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015): كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2015 رقم "16"، رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017): أداء الإقتصاد الفلسطيني 2016، رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018): النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1) (2012): التعداد الزراعي النتائج النهائية 2010 – محافظة قلقيلية، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2) (2012): مسح الإحصاءات الزراعية، 2011/2010. النتائج الرئيسية، رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (3) (2012): مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي 2010، تفتت الحيازات الزراعية وأثر ذلك على الإنتاج والإنتاجية، رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (4) (2012): مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي، الخصائص العامة للحائزين الزراعيين والحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية، رام الله – فلسطين.

حسين، عماد (2015): الاستثمار في القطاع الزراعي من أجل تنمية زراعية وزراعة مستدامة، ورقة بحثية، مجلس الإبداع الأعلى الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

حلس، رائد محمد (2015): تأثير الحصار الاسرائيلي على القطاع الزراعي في فلسطين، الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني-حشد-، غزة، فلسطين.

دي كليرسك، ماتيو، بيل، الفارو (2018): مستقبل تكنولوجيا الزراعة، تقرير القمة العالمية للحكومات، وارسو، بولندا، فبراير 2018.

رضوان، هشام محمد (2011): أزمة القطاع الزراعي الفلسطيني ومعوقات التسويق في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، فلسطين.

سلامة، ياسر إبراهيم عمر (2008): السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية "دراسة في الجغرافيا السياسية"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

السيد، هبة محمود حسين (2016): الدور التمويلي لبيع السَّلم في القطاع الزراعي الفلسطيني دراسة حالة: (قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الشايب، يوسف (2013)، الحصار واقتصاد قلقيلية، ورقة بحثية منشورة، مديرية زراعة قلقيلية، تشرين الأول 2013، قلقيلية، فلسطين.

شولش، الكزاندر (1993): تحولات جذرية في فلسطين دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. الطبعة الثانية، منشورات الجامعة الأردنية عمادة البحث العلمي، عمان، الأردن.

طرمان، ضرار عبد الهادي خليل (2012): الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجدار الفصل العنصري في منطقة طولكرم – قلقيلية وجنوب الخليل باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله فلسطين.

الطويل، فراس (2019): المزارع الفلسطيني بين فكي كماشة الاحتلال والسياسات الضريبية الفلسطينية، مجلة آفاق البيئة والتنمية، ايلول 2019، رام الله، فلسطين.

عفانة، مؤيد (2014): دراسة تحليلية في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في محافظة قلقيلية 2014، قلقيلية، فلسطين.

عمرية، عبد الله ابراهيم (2014): مدى إدراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع هذا القطاع للضرائب، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابس، فلسطين.

عنايا، نضال رفعت أحمد (2004): توزيع وتخطيط الخدمات العامة في مدينة قلقيلية بالاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية (GIG)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الغنيمات، أسماء إسماعيل عبد الرحمن (2012): التحليل المكاني للتقسيمات الإدارية لأراضي الضفة الغربية منذ العهد العثماني وحتى 2009م، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الفاو (2016): الزراعة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وحاجتها إلى معالجة اوجه التفاعل المشتركة بين القطاعات في اقليم الشرق الادنة وشمال افريقيا، روما، ايطاليا، ايار 2016.

فنانة، شحتة إبراهيم شحتة (2014): أثر العناصر المناخية على المحاصيل الحقلية في الضفة الغربية وقطاع غزة (دراسة في المناخ التطبيقي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الكحلوت، رجاء إبراهيم (2016): التحليل المكاني لشبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية باستخدام (GIS) (دراسة في جغرافية المدن)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الكيالي، عبد الوهاب (1990): تاريخ فلسطين الحديث. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة10، بيروت، لبنان.

اللوح، منصور نصر (2011): تقييم الواقع المناخي في الضفة الغربية وقطاع غزة – فلسطين خلال الفترة 1996- 2009، مجلة جامعة الأزهر، مجلد 13، عدد2، غزة، فلسطين.

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار- بكدار (2007): مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني.

مصطفى، وليد (2016): الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الاستفادة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، فلسطين.

معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني - ماس (2005): اقتصاديات الزراعة في محافظتي طولكرم وقلقيلية: أساليب تحسين ربحية المزارعين المتأثرين بجدار الفصل، رام الله، فلسطين.

معهد الأبحاث التطبيقية "اريج" (2015): الإنتاج والتسويق الزراعي الفلسطيني بين الواقع والتحديات، القدس، فلسطين.

معهد الأبحاث التطبيقية(أريج) (2018): الوضع الجيوسياسي في محافظة قلقيلية في عام 2018، القدس، فلسطين.

مليحس، غانية (2003): جدار الفصل العنصري الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 14، العدد 55، صيف 2003، بيروت، لبنان.

المملوك، محمد سعيد محمد (2012): الضفة الغربية دراسة جيوبوليتيكية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

منظمة الاغذية والزراعة العالمية (2012): الإستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل، تقرير منشور، روما، إيطاليا.

منظمة الأغذية والزراعة العالمية (2016): تقرير دور النمو الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر الجوع، روما، ايطاليا.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" (2015): قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر، رام الله، فلسطين.

الموسوعة الفلسطينية (1984): المجلد الأول، القسم العام الطبعة الأولى، دمشق، سوريا.

النتشة، باسل، وأشرف بركات (2014): أثر ازمة المياه على المزارع الفلسطيني في ري المزروعات المحمية، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، طولكرم، فلسطين.

وزارة الزراعة (2017): التغيرات الأساسية على القطاع الزراعي في فلسطين 2013/2012-2017/2016، بيانات غير منشورة، رام الله، فلسطين.

المراجع باللغة الانجليزية

Abdelnour, S. and A. Tartir (2012): Farming Palestine for Freedom, al-Shbaka policy brief, July 2012.

FAO (2017): Agriculture, Forestry, and Fishery Statistics 2017Publications Office of the European Union, December 2017.

Bielinski M. santos, Gray Vald, Emmanuel Torres (2019): Protected Culture for Vegetable and small Fruit Crops, July 2019.

El Zain, Raya (2017): Developing a Palestinian Resistance Economy through Agricultural Labor, Journal of Palestine Studies, Spring 2017.

Hereuveni, Eyal (2012): The Long Term Impact of Israel's Separation Barrier in the West Bank, B'TSELEM, October 2012.

Sara, Federman (2018): Innivation and Design in Vertical Agriculture and Sustainable Urban Ecosystem, Research, june 2018.

Tanja, Folnovic (2019): The Development of Adriculture, blog.agrivi.com, Retrieved 20/2/2020.

المواقع الإلكترونية

وكالة الانباء الفلسطينية – وفا-، http://www.wafa.ps/ar، زيارة بتاريخ 2019/1/3.

وزارة الزراعة الفلسطينية، https://www.moa.pna.ps/، زيارة بتاريخ 2019/3/4.

موقع العلوم البيئية العالمي، www.environmentalscience.org، زيارة بتاريخ 2020/2/20.

موقع وزارة الزراعة الإسبانية، https://www.mapa.gob.es/es/، زيارة بتاريخ 2019/11/10.

قائمة المقابلات الشخصية

المهندسة رنا الكرمي، مسؤولة الإرشاد الزراعي في وزارة الزراعة – رام الله، مقابلة بتاريخ 2019/9/20.

الدكتور كمال عبد الفتاح، المؤرخ التاريخي وأستاذ الجغرافيا في جامعة بيرزيت، مقابلة بتاريخ 2020/2/1.

السيد رامي الجدع، رئيس لجنة الرقابة في الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي في قلقيلية، مقابلة بتاريخ 2019/3/19.

السيد سامر التيتي، مدير دائرة التخطيط و السياساتفي وزارة الزراعة، مقابلة بتاريخ 2019/9/25.

المهندس ظافر سلحب، مدير دائرة الخدمات في مديرية الزراعة – قلقيلية، مقابلة بتاريخ 2019/4/25.

المهندس أحمد عيد، مدير مديرية زراعة محافظة قلقيلية، مقابلة بتاريخ 2019/3/19.

الدكتور مروان غانم، استاذ الجغرافيا في جامعة بيرزيت، مقابلة بتاريخ 2019/11/5.

المهندسة الزراعية صابرين بلوط، مهندسة وخبيرة زراعية، مقابلة بتاريخ 2019/4/15.

السيد أيسر إياد، مزارع في قرية حجة، مقابلة بتاريخ 2019/4/8.

السيد بهجات نمر، مزارع في قرية المدور، مقابلة بتاريخ 2019/5/2.

السيد جاسر أبو خضير، مزارع في مدينة قلقيلية، مقابلة بتاريخ 2019/4/1.

السيد راسم جميل عاصي، مزارع في قرية بيت لقيا، مقابلة بتاريخ 2019/4/22.

السيد صالح الجيوسي، مزارع في قرية جيوس، مقابلة بتاريخ 2019/4/14.

السيدة خولة عبد الكريم، مزارعة في قرية جينصافوط، مقابلة بتاريخ 2019/4/10.

السيد اياد محمد، مزارع في قرية الفندق، مقابلة بتاريخ 2019/4/18.

السيد طارق عبد الرحمن، مزارع في مدينة قلقيلية، مقابلة بتاريخ 2019/4/1.

السيد نعيم عبد الرحمن، مزارع في قرية عزبة سلمان، مقابلة بتاريخ 2019/5/2.

السيد محمود جابر، مزارع في قرية جينصافوط، مقابلة بتاريخ 2019/4/9.

السيد عماد مراعبة، مزارع في قرية المدور، مقابلة بتاريخ 2019/4/16.

السيد علي جمهور، مزارع في قرية بيت عنان، مقابلة بتاريخ 2019/4/22.

السيد معاذ الجيوسي، مزارع في قرية جيوس، مقابلة بتاريخ 2019/4/14.

6.5 الملاحق

ملحق رقم (1): الاستبانة

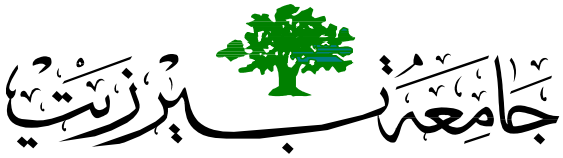

كيلة الآداب / الدراسات العليا

دائرة الجغرافيا

استبانة :تراجع القطاع الزراعي في الضفة الغربية منذ عام 1994

" محافظة قلقيلية كحالة دراسية "

تحية طيبة وبعد

يقوم الباحث بعمل دراسة ماجستير بعنوان "تراجع القطاع الزراعي الفلسطيني في محافظة قلقيلية" من أجل التعرف على الأسباب الرئيسيَّة وراء التراجع، بالإضافة لمعرفة أسباب عزوف المزارعين عن القطاع الزراعي والإنخراط في قطاعات أخرى، وما أهم العقبات التي تقف عائقاً في وجه القطاع الزراعي الفلسطيني في المحافظة، مع العلم أنه سيتم استخدام هذه المعلومات في مجال البحث العلمي فقط .

مع وافر الاحترام والعرفان .

الباحث محمد مفارجة

1. **اسم التجمع**

.....

2. **مساحة الارض المزروعة (بالدونم)**
   - **اقل من 3**
   - **3.1 – 6**
   - **6.1 – 10**
   - **أكثر من 10**

3. **هل جميع الأراضي التي تتصرف بها هي أراضي زراعية**
   - **نعم**
   - **لا**

4. **ما هي مساحة الأرضي التي تستغلها للزراعة ومساحة الأراضي التي لا يتم استغلالها للزراعة**

.....

5. **ما هي طبيعة الأراضي الزراعية التي تقوم بزراعتها**
   - **سهلية**
   - **جبلية**
   - **كلاهما**

6. **الأراضي التي تقوم بزراعتها هل هي**
   - **ملك**
   - **إيجار**

7. **المحاصيل التي تزراعها:**
   - **مروية**
   - **بعلية**
   - **كلاهما**

8. **ما هو مصدر المياه التي تستغلها للزراعة**
   - **مياه مصدرها بئر جوفي**
   - **مياه مصدرها البلدية**
   - **مياه الأمطار**

9. **هل تمتلك بئر لتجميع لمياه الأمطار**
   - **نعم**
   - **لا**

10. **ما هي سعته ..... وما هي الفترة الزمنية التي يغطيها البئر .....**

11. **سعر الكوب الواحد من المياه للزراعة هو:**

.....

12. **المنتجات التي تزرعها:**
   - **حبوب وبقوليات**
   - **زيتون**
   - **خضار**
   - **أشجار مثمرة**

13. **هل أثر مجيء السلطة الفلسطينية عام 1994 على القطاع الزراعي**
   - **نعم ايجابي**
   - **نعم بشكل سلبي**
   - **لم يؤثر على وضع القطاع الزراعي**
   - **لا أدري**

14. **كيف تفسر دور السلطة تجاه القطاع الزراعي**

.....

.....

.....

15. برأيك، هل هناك تراجع في الزراعة في منطقتك بشكل خاص وفي المحافظة بشكل عام

- **نعم**
- **لا**
- **لا أدري**

16. هل هناك تحول اقتصادي في المحافظة من اقتصاد يعتمد على القطاع الزراعي إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخدماتي والحكومي برأيك

- **نعم**
- **لا**
- **لا أدري**

17. إن كانت اجابتك نعم، ما هو سبب هذا التحول برأيك

- **سياسة الاحتلال ومضايقاته**
- **ضعف دور الحكومة في دعم القطاع الزراعي**
- **عزوف الناس من تلقاء أنفسهم عن القطاع الزراعي لأسباب أخرى**

18. متى أصبح هناك توجع من المزارعين للعمل داخل الخط الأخضر برأيك

- **فترة التسعينات**
- **فترة ما بعد بناء جدار الفصل**
- **لا ادري**

19. كم نسبة مردود الزراعي المادي من نسبة دخلك كامل

- **أقل من 20%**
- **% 50-20.1**
- **% 70-50.1**
- **أكثر من 70%**

20. كم كان نسبة دخل أسرتك من الزراعة في عام 1994 بشكل تقريبي

- **أقل من 20%**
- **% 50-20.1**

- **% 70-50.1**
- **أكثر من 70%**

21. هل صادر الاحتلال أراضي زراعية لك بعد بناء جدار الفصل العنصري

- **نعم**
- **لا**

22. إذا كان الجواب نعم، هل تستطيع الوصول إلى اراضيك المصاردة

- **نعم**
- **لا**

23. هل تواجه صعوبة في ذلك

- **نعم**
- **لا**

24. هل يعتبر جدار الفصل العنصري نقطة تحول في القطاع الزراعي في بلدتك بشكل خاص وفي المحافظة بشكل عام برأيك

- **نعم**
- **لا**
- **ليس بالضرورة**

25. هل تتعرض لمضايقات أو اعتداءات من الإسرائيليين خلال ممارستك للنشاط الزراعي

- **نعم**
- **لا**
- **أحيانا**

26. اذا كان الجواب نعم ما هي طبيعة هذه الإعتداءات

.....

.....

.....

.....

27. هل لديك علم بأن ميزانية الحكومة للقطاع الزراعي أقل من 1%

- **أعلم**
- **لا أعلم**

28. هل تعتقد أن وزارة الزراعة تقوم بعملها بالشكل المطلوب

- **نعم**
- **لا**
- **لا أدري**

29. هل تتلقى دعم من وزراة الزراعة

- **نعم**
- **لا**

30. هل يوجد لديك تأمين زراعي

- **نعم**
- **لا**

31. هل تتلقى دعم من مؤسسات أهلية أو مؤسسات أجنبية

- **نعم**
- **لا**
- **أحياناً**

32. كيف تقيّم عملية تسويق منتجاتك الزراعية

- **ممتازة**
- **جيدة**
- **مقبولة**

- سيئة

33.كيف تقيّم حرية حركة منتجاتك الزراعية

- ممتازة
- جيدة
- مقبولة
- سئية

34. هل تمتلك رأس مال كافي للقيام بنشاط زراعي جيد

- نعم
- لا

35. هل تتبع أساليب في تصنيع او تخزين منتجاتك الزراعية

- نعم
- لا

36.ما هي العقبات الاقتصادية التي تواجهها كمزارع

.....

.....

.....

37.ما هي العقبات السياسية التي تواجهها كمزارع

.....

.....

.....

38. هل تعتقد أن العقبات الاجتماعية التي تقف في وجه القطاع الزراعي بنفس قوة العقبات السياسية والاقتصادية

- نعم
- لا
- لا أدري

39. هل يعتبر تفتت الملكية هو السبب الاجتماعي الأبرز في التاثير على القطاع الزراعي برأيك

- **نعم**
- **لا**
- **لا أدري**

شكرا لحسن تعاونك

ملحق رقم (2): الصور

صورة رقم (4): استصلاح أراضي وزراعتها زراعة مروية، المدوّر- قلقيلية

تصوير الباحث، 2019.

صورة رقم (5): بوابة زراعية، عزبة جلعود- قلقيلية

تصوير الباحث، 2019.

صورة رقم (6): بناء أسوار لحماية المحاصيل من الخنازير البرية، عزبة سلمان- قلقيلية

تصوير الباحث، 2019.

صورة رقم (7): أسياج لحماية المحاصيل من الأرانب والحيوانات البرية، المدوّر- قلقيلية

تصوير الباحث، 2019.

صورة رقم (8): جدار الفصل العنصري يشق أراضي المزراعين، قلقيلية

تصوير الباحث، 2019

صورة رقم (9): مستوطنة مقامة على اراضي الفلسطينيين، منطقة العزب- قلقيلية

تصوير الباحث، 2019.

صورة رقم (10): ماكينة ضح للمياه على بئر ارتوازي بحاجة إلى إعادة تأهيل، عزبة سلمان - قلقيلية

تصوير الباحث، 2019.

صورة رقم (11): مياه عادمة من المستوطنات تكب في أراضي الفلسطينيين، منطقة العزب ـ قلقيلية

تصوير الباحث، 2019.

صورة رقم (12): عرقلة حركة الفلسطينيين على نقطة تفتيش، قلقيلية

تصوير الباحث، 2019.

صورة رقم (13): زراعة مروية شجرة الجوافا، حبلة- قلقيلية

تصوير الباحث، 2019.

صورة رقم (14): زراعة بعلية، الفندق- قلقيلية

تصوير الباحث، 2019.

صورة رقم (15): اراضي مهددة بالمصادرة، جينصافوط- قلقيلية

تصوير الباحث، 2019.

صورة رقم (16): طرق محاربة الارانب البرية، المدوّر- قلقيلية

تصوير الباحث، 2019.

Mohammad Hammoudah Saleh Mafarjah Thesis

by Mohammad Hammoudah Saleh Mafarjah

Submission date: 16-May-2020 12:34AM (UTC+0400)
Submission ID: 1325289955
File name: Mohammad_Hammoudah_Saleh_Mafarjah_Thesis.docx (7.74M)
Word count: 35244
Character count: 181574

Mohammad Hammoudah Saleh Mafarjah Thesis

ORIGINALITY REPORT

3%	2%	1%	2%
SIMILARITY INDEX	INTERNET SOURCES	PUBLICATIONS	STUDENT PAPERS

PRIMARY SOURCES

1	Submitted to An-Najah National University Student Paper	<1%
2	myqalqilia.com Internet Source	<1%
3	ar.wikipedia.org Internet Source	<1%
4	www.pcbs.gov.ps Internet Source	<1%
5	صبوح ، محمد يوسف صالح. "الضغوط النفسية وعلاقتها بالاتجاه نحو الهجرة لدى خريجي الجامعات الفلسطينية في محافظات قطاع غزة = Stress and its Relationship with Attitude towards Immigration among Palestinian Universities Graduates in Gaza Strip", The Islamic University Publication	<1%
6	site.iugaza.edu.ps Internet Source	<1%
7	نوفل ، سارة عصام نوفل. "الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية لإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة في الإنتاج الزراعي بالتركيز على	<1%

المناطق الريفية = The Economic and Social Dimensions of Reuse of Treated Wastewater in Agricultural Production : A Special Focus on Rural Areas", Birzeit University
Publication

8	Submitted to Hofstra University Student Paper	<1%
9	www.uobabylon.edu.iq Internet Source	<1%
10	Submitted to American University of Beirut Student Paper	<1%
11	ناصر ، صابر حلمي عبد المجيد. "مشكلة الازدحام المروري في مدينتي رام الله و البيرة : كيفية تخفيفها في الطرق الشريانية في المدينتين = Traffic Congestion Problem in Ramallah and Al-Bireh Cities : How to Mitigate the Congested Arterials in the Two Cities", Birzeit University, 2014 Publication	<1%
12	مقبل ، كريم أمين. "القطاع الزراعي الأردني : المحددات و مصادر النمو = Agricultural Sector in Jordan : Constraints and Sources of Growth", University of Jordan Publication	<1%
13	Submitted to Petroleum Research & Development Center Student Paper	<1%
14	النمروطي ، خليل أحمد | أصرف ، علياء محمد. "أثر النمو	

	الاقتصادي على اتجاهات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي (الفلسطيني 1996 - 2014) = The Impact of Economic Growth on the Trends of Structural Transformation in the Palestinian Industrial Sector (1996 - 2014)", IUG Journal of Economics and Business Studies, 2018 Publication	<1%
15	Submitted to Al Quds University Student Paper	<1%
16	www.mobt3ath.com Internet Source	<1%
17	Submitted to University of Duhok Student Paper	<1%
18	www.sadaka.ie Internet Source	<1%
19	paper-uni.blogspot.com Internet Source	<1%
20	سروجي ، فتحي	غزاونة ، حنين. "المساعدات الغذائية والمؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين", Palestine Economic Policy Research Institute, 2009 Publication	<1%
21	Submitted to October University for Modern Sciences and Arts (MSA) Student Paper	<1%
22	عبود ، عبد الله محمد. "الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية	<1%

	المحتلة : دراسة قانونية سياسية في ضوء فتوى محكمة العدل الدولية", The National Center for Legal Publications, 2013. Publication	
23	فواضلة ، هديل. "هجرة العرب المسيحيين من منطقة جبال فلسطين الوسطى إلى الخارج : محافظة رام الله و البيرة : حالة دراسية = Immigration of Christian Arabs from the Palestinian Central Mountains Abroad : Ramallah and Al-Bireh District - a Case Study", Birzeit University, 2013 Publication	<1%
24	Submitted to Qatar University Student Paper	<1%
25	meu.edu.jo Internet Source	<1%
26	Submitted to Portland State University Student Paper	<1%
27	www.mas.ps Internet Source	<1%
28	الشريف ، ماهر. "فلسطين في الكتابة التاريخية العربية : دراسات في حالة البحث", Dar Al-Farabi for Publishing & Distribution, 2016 Publication	<1%
29	Submitted to Amman Arab University for Graduate Studies Student Paper	<1%

30	خليفة ، محمد	عبد العزيز ، عبد الوهاب. "سياسات تطوير قدرة التعليم و التدريب المهني لتلبية الإحتياجات التدريبية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة", Palestine Economic Policy Research Institute, 2010. Publication	<1%
31	alassaaziz.blogspot.com Internet Source		<1%
32	Submitted to Tikrit University Student Paper		<1%
33	Submitted to Birzeit University Main Library Student Paper		<1%
34	عيسى ، موسى محمد. "تدهور التنوع الحيوي النباتي في حراج أم صفا و حراج جيبيا = Plant Biodiversity Degradation in Um Safa and Jeebya Forests", Birzeit University Publication		<1%
35	Submitted to American University in Cairo Student Paper		<1%
36	www.alquds.com Internet Source		<1%
37	www.fao.org Internet Source		<1%
38	سابيلا ، أنطون. "تسويق منتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة", Palestine Economic Policy Research Institute, 2009 Publication		<1%

39	mpra.ub.uni-muenchen.de Internet Source	<1%
40	Submitted to TechKnowledge Student Paper	<1%
41	النمروطي ، خليل أحمد	الهابيل ، وسيم إسماعيل	الثلاثيني ، دعاء عطية. "فاعلية برامج المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة : دراسة تطبيقية على برنامج التمكين الاقتصادي (ديب)", IUG Journal of Economics and Business Studies, 2014 Publication	<1%

Exclude quotes	On	Exclude matches	< 10 words
Exclude bibliography	On		